إسماعيل أباظه (باشا)

رئيس أول وفد مصرى لمفاوضة انجلترا سنة ١٩٠٨
ومدير المعركة ضد مد امتياز قناة السويس سنة ١٩١٠

تأليف
مصطفى الشهابى

يطلب من
مكتبة الأنجلو المصرية

إسماعيل أباظه (باشا)

رئيس أول وفد مصري لمفاوضة انجلترا سنة ١٩٠٨

ومدير المعركة ضد مد امتياز قناة السويس سنة ١٩١٠

تأليف

مصطفى الشهابي

١٩٦٧

يطلب من

مكتبة الأنجلو المصرية

المقدمة

حفل القرن الماضى وأوائل القرن الحالى بعدد كبير من الشخصيات البارزة فى مختلف الميادين ، فلما قضوا غاب بعضهم فى أعماق الأحداث ولم يجد من يؤرخ له أو يكشف عن فضله وأثره .

ومن حق هؤلاء أن نكشف عنهم ونؤرخ لهم ، ونستعرض جهودهم وآثارهم ، ونقدمهم للجيل المعاصر المتعطش إلى شتى صور البطولة والجهاد .

ومن بين هؤلاء الأعلام المغفور له إسماعيل أباظه (باشا) ، الذى يرجع إليه الفضل عام ١٩١٠ فى إحباط مؤامرة مد أجل امتياز قناة السويس أربعين عاماً .

وغنى عن البيان أن تلك القناة قد أثرت تأثيراً مباشراً فى تاريخ مصر الحديث ، فهى دون شك من العوامل التى دفعت والى مصر محمد سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) والخديو إسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) إلى الاستدانة ، كما أن إتمام حفرها وافتتاحها وظهور أهميتها كطريق بحرى رئيسى بين إنجلترا والهند ، دفع إنجلترا إلى شراء أسهم مصر فى تلك القناة سنة ١٨٧٥ بثمن بخس ، ثم التدخل فى شئونها المالية بحجة المحافظة على مصالح الدائنين ، وانتهى بها الأمر الى احتلال مصر سنة ١٨٨٢ .

وقد كانت قناة السويس إحدى نقط الخلاف فى أغلب المفاوضات التى قامت بين مصر وإنجلترا ، لإصرار الإنجليز على القيام بحمايتها بأنفسهم .

فلما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تمسك أبطالها وعلى رأسهم الرئيس « جمال عبد الناصر » بجلاء الإنجليز عن مصر ، مهما تطلب تحقيق ذلك من بذل وتضحية .

ورأى الإنجليز من تصميم جمال ورفاقه مااضطرهم الى الإذعان للأمر الواقع، فكان الجلاء دون الارتباط مع بريطانيا بأى محالفة عسكرية ، أو أى نوع من الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط .

وفى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية الجلاء الأولى ، بعد جهود عنيفة وكفاح منظم ومقاومة مسلحة مستمرة نظمتها حكومة الثورة ، وعقد الاتفاق النهائى فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

وكان ذلك الاتفاق نصراً عظيما لمصر وفوزاً مبينا للثورة المباركة ، كسبت مصر بموجبه قاعدة قناة السويس التى كانت أكبر قاعدة حربية بريطانية فى الشرق الأوسط ، ولم تحتفظ إنجلترا إلا بأجزاء قليلة منها لاستخدامها فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفاً فى معاهدات الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، لمدة خمس سنوات وأربعة أشهر بعد إتمام الجلاء وعلى أن يعهد بإدارتها لخبراء مدنيين فى حدود الألف .

وفى ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ تم الجلاء النهائى ، وفى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ رفع جمال عبد الناصر العلم المصرى على مبنى البحرية فى بور سعيد ، وهو آخر مبنى جلت عنه القوات البريطانية .

وفى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ أعلن الرئيس جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس، وكان ذلك التأميم عملا قوميا جليلا، حقق أمنية عزيزة لدى المصريين جميعاً .

وكان تأميم قناة السويس من أهم أسباب العدوان الثلاثى الغادر على مصر، الذى بدأ بالهجوم الإسرائيلى فى مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ثم تلاه إنذار بريطانى فرنسى وقح فى مساء ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ فرفضته مصر، وأعقب ذلك هجوم سافر صباح يوم ٣١ أكتوبر .

وصمدت مصر لذلك العدوان ، وبدأت بسد مدخل القناة عند بورسعيد ، فلم تستطع البوارج الإنجليزية اقتحام القناة من الشمال إلى الجنوب ، وبذلك لم تقع مصر فى الخطأ الذى وقع فيه العرابيون سنة ١٨٨٢ . واستبسلت بورسعيد، وظهرت بطولات فى البر والبحر والجو ، كلها تدعو للفخر والإيمان بالعزة والكرامة .

ووقف العرب والرأى العام العالمى فى صف مصر، مما دعا الأمم المتحدة إلى إصدار قرار وقف إطلاق النار فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦، ولكن إنجلترا وفرنسا رفضتا هذا القرار ، فوجهت إليهما روسيا إنذاراً فى ٥ نوفمبر .

وأخيراً استجابت الدول المعتدية إلى قرار الأمم المتحدة ، وأعلنت وقف العدوان فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ورحل المعتدون عن مصر يجرون أذيال الفشل والخزى والعار .

وإذا كان ذلك العدوان قد أصاب الكنانة ببعض الأضرار ، إلا أنه عاد عليها بكثير من الفوائد ، فقد حفزها إلى تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية ، ودفعها إلى تنفيذ مشروع السد العالى والتوسع فى ميدان الصناعة ... الخ .

ولا ريب فى أن إسماعيل أباظة (باشا) يتطلع من مثواه الأبدى إلى ما انتهت إليه قضية قناة السويس برضى وفخر ، فهو دون شك ممن جاهدوا من أجل هذه الأيام المجيدة التى نعيشها اليوم ، والتى ستتلوها أيام أمجد وأرغد ، بفضل الجهود الجبارة التى بذلت والتى تبذل اليوم والتى ستتضاعف بفضل المخطط الذى رسمته ثورتنا المباركة .

وليست معارضة إسماعيل أباظه (باشا) ونجاحه فى أحباط مشروع مد مدة امتياز قناة السويس هى العمل المجيد الوحيد الذى حققه، بل هناك جهود أخرى له :

سياسية واقتصادية وآراء اجتماعية سبق عصره فيها بعشرات السنين .

وسيجد القارئ بين دفتى هذا الكتاب أهم ما يجب على الجيل المعاصر الوقوف عليه من سيرة تلك الشخصية الفذة .

واليوم وقد منيت بعض أجزاء الوطن العربى — ومنها الكنانة — فى ٥ يونيو ١٩٦٧ بعدوان إسرائيلى غادر يؤازره الاستعمار الفاشم ، فإن إصرار العرب على الدفاع عن كرامتهم وأرضهم ومكاسبهم كفيل برد ذلك العدوان.

وإذا كان العدوان الثلاثى الأول سنة ١٩٥٦ قد عاد على الكنانة بكثير من الفوائد ، فإن العدوان الثانى سيحفز الجمهورية العربية المتحدة وشقيقاتها إلى مضاعفة الجهد لإزالة آثار ذلك العدوان والسير قدماً لتحقيق أمانى العرب فى جميع أنحاء الوطن العربى نحو وحدة شاملة ، رغم أنف إسرائيل ومن يؤازرون إسرائيل ويدفعونها لعرقلة وحدة العرب وتقدمهم .

٢٦ يوليو سنة ١٩٦٧ — مصطفى الشهابي

١

الأسرة الأباظية

ينتمى إسماعيل أباظة (باشا) إلى الأسرة الأباظية ، وهى أسرة عربية الأصل من بطون قبيلة العايد . والعائد أو العائذ فخذ من جذام ، وجذام أول من سكن مصر من العرب ، حين جاءوا مع عمرو بن العاص ، فنزلوا بلاداً لا تزال فيها بيوتهم إلى اليوم .

قال المقريزى : « ... أما قبيلة العائذ فهى من جذام ، نزلت بين القاهرة والعقبة » .

وجاء فى الخطط التوفيقية ، صفحة ٣ جزء ١٤ : « ... أن أهل العايد فى أول أمرهم نزلوا ببلاد قديمة ، مثل عزيزية القصـــور والقصورية ، واستمروا كذلك زمناً مديداً ، وكان كبيرهم شيخ العرب « إبراهيم العايدى » متكلماً عن قبيلة العايد فى زمن الفرنسيين . وجاء محمد على — وكانوا قد خوّلهم الله عقاراً وأموالا ونخيلا — فخيرهم بين معافاتهم من أن يعاملوا معاملة العرب ، بشرط أن ينزع ما تحت أيديهم من أرض ونخيل ، وبين أن يعاملوا معاملة الفلاحين ، ويبقى لهم ما تحت أيديهم ، فاختاروا الفلاحة » .

وقال ابن خلدون : « ... وكان ورود عرب العايد فى أول القرن السابع من الهجرة ، وكان عليهم ضمان السابلة من مصر إلى عقبة إيلى إلى الـكرك »

وقال القلقشندى : « والعائذ فى الشرقية من جذام ، عليهم درك الحج إلى العقبة »

أما تلقيبهم بلقب « أباظة » ، فيرجع إلى أنه فى أثناء حكم المماليك الشراكسة لمصر ، تزوج أحد أجدادهم بإحدى بنات هؤلاء المماليك ، وكانت من قبيلة « أباظة » الشركسية ، ولكى يميز أبناء القبيلة أبناءهم عن غيرهم من أبناء العايد الخلص، كانوا يقولون عن الواحد منهم « ابن الأباظية » ، فجرت على لسانهم.

وأول من تسمى بهذا اللقب هو « محمد أباظة العايدى » ابن شيخ العرب « إبراهيم العايدى » .

ولا نعرف الكثير عن كبار الأباظية السابقين فرداً فرداً ، ولكن تاريخ قبيلة العايد يوجد مبعثراً فى كتب التاريخ القديمة والحديثة ، وما زال معظم نسلهم يسكن مركز بلبيس فى « كفور العايد » المكونة من بضع قرى ، ومنهم السيد بك أيوب، والشيخ محمد عسكر الكبير مدرس اللغة العربية بمدرسة الإدارة والألسن الذى سجن فى الثورة العرابية ، وعبد الحكيم بك عسكر المستشار ، وأمين بك حسونة الذى كان من كبار موظفى وزارة المعارف .

ونجد فى الجبرتى إشارة إلى مقاومة العرب الأباظية للفرنسيين ، إلى أن تمكنوا من أسر عبد الرحمن أباظة ، يقول الجبرتى : « إنهم استبقوه رهن السجن مدة ليأمنوا ثورة القبائل » .

وكان شيخ العرب حسن أباظة رجلاً مقداما ثرياً ، بسط نفوذه على أكثر مديرية الشرقية ، وكان يملك ٤٠ ألف فدان ، وذلك فى زمن محمد على . وقد ذهب الكثير من ثروته العقارية فى البذخ والهدايا والتماس الجاه ، فترك لولديه السيد باشا أباظة وسليمان باشا أباظة أقل من نصف ما كان يملك .

ولما ألف محمد على مجلساً للشورى سماه « المجلس العالى » انتخب شيخا العرب حسن أباظة وبغدادى أباظة عضوين فيه ، وقد دام هذا المجلس ثلاثة عشر عاماً ، من ١٢٤٠ — ١٢٥٣ هـ (١٨٢٤ — ١٨٣٧ م) .

وجاء فى الخطط التوفيقية ما نصه : « ومن أشهر عائلات المائذ ، وأعظمها رتبة وأرفعها مكانة ، أولاد أباظة ، تقلبت فى الرتب السنية ، والمناصب الديوانية جملة منهم ، وسبقهم فى ذلك الأمير الجليل ، ذو المجد الأثيل ، المرحوم حسن أباظة ، وكان كريماً جواداً فصيح اللسان .. الخ توفى سنة ١٢٦٥هـ » (١٨٤٨م)

وأصبح بعده ولده الأكبر السيد أباظة باشا زعيما للأسرة ، فكان مثالا للكرم والنجدة والحزم وسماحة الأخلاق ، وقد عين وكيلاً للداخلية ثم مفتشاً لعموم الأقاليم ، وكان سعيد باشا يثق به كل الثقة ويجعله أقرب المصريين لعطفه وعنايته .

وكان سعيد باشا أول وال أشرك المصريين فى تولى شئون البلاد ، وكانوا قبل ذلك مبعدين عن الشئون العامة ، كما كانوا محرومين من الرتب المدنية والعسكرية .

وأول من أحرز لقب باشا من المصريين فى عهده هو المغفور له السيد أباظة باشا ، الذى توفى بعد تاريخ مفعم بجلائل الأعمال عام ١٢٩٢هـ .

وتزعم الأسرة بعده أخوه المغفور له سليمان أباظة باشا ، وكان عالماً جليلاً وشاعراً كبيراً شديد العناية بالأدب العربى ، حتى إنه كان يحفظ المقامات المشهورة عن ظهر قلب ، وكان جم النشاط شديد البأس كريماً إلى حد الإسراف ، كثير العناية بالشئون العامة ، تقلب فى مناصب كبيرة ، ومازال يرقى حتى عين مديراً للغربية فبقى بها سنتين ، ثم نقل مديراً للقليوبية ، ثم عين مديراً للشرقية ، فظل كذلك ست سنوات .

وغضب عليه الخديو إسماعيل ، عندما غضب على إسماعيل باشا المفتش ، لأنهما كانا صديقين ، ثم تمكن من أن يستعيد رضاه . وبدت نذر الثورة العرابية

فأخذ يزجى النصح للمرحوم عرابى باشا ويدلى إليه بآراء صريحة حرة ، كان لا يجرؤ أحد من الأعيان على الجهر بها فى ذلك الوقت .

ولما بدأت الثورة العرابية ونجحت المظاهرة التى قام بهـا عرابى فى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وتحقق مطلب عرابى فى تعيين وزارة جديدة وفى إقامة حياة نيابية ، قام بتأليف الوزارة الجديدة شريف باشا الذى أعد قانوناً أساسياً لمجلس النواب الجديد ، وصدر أمر خديوى بانتخاب الأعضاء ودعوتهم للاجتماع فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، ورأى شريف باشا أن ينتقل زعماء الثورة العسكريون مع جنودهم من القاهرة إلى الأقاليم ، فاستجاب لذلك عرابى وزملاؤه .

وغادر عرابى وآلايه القاهرة إلى الزقازيق، حيث استقبل أعظم استقبال ، وحيث أقيمت له أربع ولائم فاخرة ، أقام ثلاثاً منها كل من المغفور لهم أحمد بك السيد أباظة (بناحية شرويدة) وسليمان بك السيد أباظة ، ثم سليمان باشا أباظة .

ولما تمت الانتخابات لمجلس النواب ، كان من بين نواب الشرقية سليمان باشا أباظة ، وأحمد بك أباظة . وفى يوم افتتاح ذلك المجلس اكتفى بخطبتين : ألقى الأولى رئيس المجلس ، وأجاب عنها المرحوم سليمان باشا أباظة بخطبة وطنية رائعة جاء فيها : « ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتهـا الوطنية والسياسية إلا وفى عزمه أداء الحق وحفظ الوعود المرعية، وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدرأ عنها الضرر . ويا إخوانى ، لقد علمتم أن الأنظار محدقة إلينا ، والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح كما قال سعادة الرئيس . فلندخل الإصلاح من بابه ، ونأخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر إلا إلى

المصلحة العمومية ، ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية . وإن الأمة لتتوقع منا الاجتهاد في سبيل الحكمة والسداد ، فما أجدرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ، ويحسن المآل » .

ولما قام الخلاف بين هذا المجلس وبين شريف باشا بشأن مناقشة الميزانية وتمسك النواب بحقهم في مناقشتها ، استقال شريف باشا وألف محمود سامي البارودي باشا الوزارة في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وكان أول ما عني به هو إعلان الدستور في ٧ فبراير وتقديمه لمجلس النواب في ٨ فبراير .

وقد قوبل ذلك الدستور بالابتهاج العام ، وأقيمت الحفلات ، ومنها حفلة أقامها أحمد بك (باشا) أباظة بمنزله بالقاهرة في ٣ مارس ، حضرها الوزراء والنواب ، وخطب فيها عبد الله النديم والشيخ محمد عبده .

وتوالت الأحداث بعد ذلك ، فضرب الإنجليز الإسكندرية واحتلوا مصر سنة ١٨٨٢ ، ثم عين سليمان باشا — كبير الأسرة الأباظية يومئذ — وزيراً للمعارف في وزارة راغب باشا ، وفي عام ١٨٨٤ انتخب بدلا من المرحوم أحمد رشيد باشا الذي كان وكيلا لمجلس شورى القوانين وتوفي في ٩ مايو سنة ١٨٩٧ .

ويروى عن سليمان باشا أباظة أن صديقاً له حذره من عاقبة حفاوته بالشيخ محمد عبده وملازمته له ، عقب عودته من المنفى بعد اشتراكه في الثورة العرابية وذلك سنة ١٨٨٨ مع أنه يعلم بغضب الخديو توفيق عليه ، فقال الرجل العظيم النفس : « إن الشيخ محمد عبده صديقنا ، نجله لعلمه وفضله ووفائه ، ولم تكن صداقتنا له لأجل أفندينا فنتركها لغضبه عليه » .

ثم رأس الأسرة بعده المرحوم أحمد أباظه باشا أكبر أنجال المرحوم السيد باشا أباظة ، وكان رجلا متدينا صادق الوطنية ، لاقى في سبيل آرائه شدة وعنتاً ،

وانتخب عضواً في مجلس شورى النواب عن مديرية الشرقية عام ١٢٨٥ هـ (١٨٦٦ م)، وفي ١٢٨٥ هـ عين وكيلا لمديرية البحيرة، وفي عام ١٨٨١ انتخب عضواً لمجلس النواب المصرى عن مديرية الشرقية. ولما قام الأسطول الإنجليزى بضرب الإسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وقامت الحرب بين إنجلترا ومصر كان أحمد باشا أباظة يجمع المتطوعين للقتال. ولذلك لما انتهت تلك الحرب كان بين من قبض عليهم وسجنوا ثم حكم عليه بالإقامة في بلده تحت ملاحظة الضبطية لمدة خمس سنوات مع دفع تأمين مالى قدره ألفا جنيه. وفي عام ١٨٩٠ م كان عضواً بمجلس شورى القوانين عن مديرية الشرقية، وتوفى في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٠.

وقد رأس الأسرة بعده أخوه الوطنى العظيم المغفور له إسماعيل أباظة باشا، الذى ساهم بقسط كبير في النهضة الوطنية في أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى. ولم يكن زعيماً لأسرته فحسب، بل كان زعيماً للمعارضة الرسمية في مصر، أى زعيما للوطنيين فيها، لأن الأمر كان بيد دولة أجنبية، فكان يقاومها مقاومة عنيفة شديدة بقلمه وخطبه، وبالجموع التى كانت تلتف حوله وتهتف باسمه في المظاهرات وفي المناسبات الوطنية الكبرى، بسبب مواقفه الخالدة في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، وفي طليعتها معارضته لمشروع مد امتياز قناة السويس، وإحلال اللغة العربية محل اللغة الإنجليزية في التعليم ... الخ.

وقد غمرت الحوادث بعد ثورة سنة ١٩١٩ تاريخه ومآثره السابقة، وساعد على ذلك اعتلال صحته ومرضه الذى أقعده عن المساهمة في عضوية ما قام بعدئذ من مجالس نيابية أو تولى الحكم من وزارات.

لذلك كان من الواجب أن يعرف الجيل الحاضر والأجيال القادمة، من هذا

الـكتاب ، بعض الحقائق عن تلك الشخصية الـكريمة التى تمثل التفانى فى حب الوطن والإخلاص فى خدمة البلاد .

نقول : بعض الحقائق ، لأن سيرة أمثال إسماعيل أباظة باشا ، وهم فى مصر قلائل ، تضيق عدة مجلدات عن الإحاطة بها من كل نواحيها .

والمتصفح لجريدة « الأهالى » التى كان يصدرها إسماعيل أباظة أو لمحاضر مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وبعض الصحف المعاصرة له ، سيجد صفحات ناصعة ، ومواقف مجيدة مما كان يجدر بنا اقتباسه أو الإشارة إليه ، لولا أن ضيق المقام يحول دون ذلك ، ولهـذا اقتصرنا على ذكر بعض المواقف البارزة .

ولعلنا بذلك نـكون قـد أدينا بعض ما يجب علينا نحو ذلك الوطنى الصادق .

إسماعيل أباظة « باشا »

مولده ونشأته

ولد إسماعيل أباظة باشا فى « كفر أباظة » من قرى مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية سنة ١٢٧١ هجرية (١٨٥٤ م) ، وهو ثامن إخوته الذكور البالغ عددهم ثمانية عشر .

وحين بلغ السابعة من عمره ، التحق بالمدرسة التى أنشأها لأبناء الأسرة الأباظية والده المغفور له السيد باشا أباظة [١] فقضى بها ثلاثة أعوام ، حفظ فيها جانباً من القرآن الكريم ، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة ، ثم انتقل إلى المدرسة الابتدائية ببنها ، ثم قصد إلى القاهرة فالتحق بمدرسة المبتديان [٢] حيث أتم التعليم الابتدائى . ثم دخل المدرسة التجهيزية (الخديوية) بدرب الجماميز ، ومنها إلى مدرسة الإدارة (الحقوق)،وتخرج فيها سنة ١٨٧٥،وكان من زملائه بمدرسة الإدارة المغفور لهم إسماعيل صبرى باشا الشاعر المعروف وأمين فكرى باشا ، وأحمد حشمت باشا وهم من الأعلام المعروفين فى تاريخ مصر الحديث .

---

(١) أنشأ السيد باشا أباظة فى « شرويدة » — عدا المدرسة — مسجداً ، كما كانت له بتلك القرية مكتبة عامرة للأسرة .

(٢) كانت مدرسة المبتديان المدرسة الابتدائية الأولى فى مصر ، وكان مقرها منزل البرديسى بك ، حيث المبنى الحالى للمدرسة السنية بالسيدة زينب بالقاهرة ، وقد سميت باسم مدرسة الناصرية فيما بعد ؛ وقد تخرج فى هذه المدرسة عدد كبير من أعلام مصر فى النصف الأول من القرن العشرين .

وكان فى أثناء فترة طلب العلم معروفا بشدة الذكاء ، ولم تفارقه هذه الظاهرة خلال كفاحه الطويل ، ولعل أبرع تصوير لها ذلك الذى قاله صديقه الكاتب الكبير داود بركات[1] فى إحدى المناسبات ، قال : « كان فى رئاسة المعارضين كأبرع القواد تدبيراً للأمور وتصريفاً ، يدخل على نفوس أتباعه والذين يشايعونه أنهم أصحاب الرأى الذى لم يكن إلا رأيه ، وأنهم أصحاب الأمر الذى لم يكن إلا أمره ، فكانت ألسنتهم تنطق ولكن للإعراب عما يريده هو ، وأيديهم تعمل ولكن لما يريد هو عمله ، حتى إذا رأى ضعفاً أو وهنا أو قصوراً من واحد منهم فى مهمته — أو منهم جميعاً — برز للميدان فكافح وناضل ... » .

وعقب تخرجه أرادت نظارة المعارف إيفاده فى بعثة لفرنسا ليدرس الحقوق ، ولكن والده السيد باشا رفض . ولم تمض بضعة أشهر حتى انتقل والده إلى رحمة الله فى سنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥) فعاد إسماعيل إلى « كفر أباظة » ليشرف على أملاكه ، وأنشأ عزبة خاصة له ببردين حيث أقام بضعة أعوام .

ثم طلب إلى الوظائف العامة ، شأن أبناء الأعيان فى ذلك الوقت ، فعين مفتشاً لتفتيش أبى كبير — وكان تابعاً للدومين — ثم نقل كبيراً للمعاونين — باشمعاوناً — لمديرية الشرقية ، ورقى منها إلى وظيفة وكيل مديرية . ونشبت الثورة العرابية وهو وكيل لمديرية الشرقية ، على أنه لم يلبث طويلا حتى استقال من منصبه هذا ، وأغلب الظن أنه لم يشأ أن يكون آلة فى يد حكومة الخديو توفيق .

ثم اشتغل بالمحاماة فأدرك فيها شأواً عظيماً ، ولا غرابة فى ذلك فقد كان متحلياً بجميع المؤهلات والصفات التى تخلق من الرجل محامياً موهوباً عظيم النجاح . وليس أدل على اعتداد إسماعيل أباظة بنفسه من أنه أقدم على احتراف المحاماة

---

(١) رئيس تحرير الأهرام من سنة ١٩٠١ حتى سنة ١٩٣٣

فى ذلك الوقت الذى كان يسمى فيه المحامون « طائفة المزورين » ، وكان فى مبدأ اشتغاله بالمحاماة يترافع فى قضاياه بنفسه ، ثم ضم إليه عدداً من المحامين كان يعهد إليهم بالمرافعة فى القضايا مبقياً لنفسه الخطير المهم منها ، وكان لا يسلم زملاءه المحامين قضاياهم إلا كاملة البحث والإعداد ، شأنه فى ذلك شأن كبار المحامين الآن .

ويقول من خالطوه فى ذلك العهد إنه أفاد من المحاماة ثروة تذكر ، على أن الذى لاريب فيه أنه أفاد تجربة عظيمة كانت أحد العناصر الكبيرة التى كتبت له الفوز المتواصل فى حياته السياسية .

إسماعيل أباظة في ميدان الصحافة

عرف إسماعيل أباظة ما للصحافة من قوة تتضاءل أمامها سائر القوى ، ورأى بنافذ بصيرته أنها هى سبيله إلى المجد السياسى الذى كان يمنى به نفسه ، فاعتزم الاشتغال بالصحافة ، ولم يكن ذلك بالأمر الهين فى تلك الأيام ، فكتب عدة مقالات فى شتى الصحف عالج فيها مختلف الموضوعات .

إصداره جريدة «الأهالى»

وفى سنة ١٨٩٤ أنشأ جريدة الأهالى ، وقد اختار لها هذا الاسم واستعمله فى مقالاته ، وهو فى جميع استعمالاته إنما يرادف كلمة « المصريين » ، وجعل اشتراكها السنوى « تسعين قرشاً صاغاً للجمهور ، وستين قرشاً لطلبة العلم سواء كانوا بالمدارس أو بالأزهر ، وكذلك لرجال العسكرية ، ولنظار محطات السكة الحديد ، ولوكلاء مكاتب البوستة ، وللمنتديات الأدبية والعلمية ، ولمحلات الاجتماعات العمومية ، ولكل من يطلبها بهذه الفئة بدعوى عدم اقتداره على أكثر من ذلك ، ومجاناً لسائر الجمعيات الخيرية ، ولمن تتثبت الإدارة من عدم اقتداره على سداد قيمة الاشتراك من أولى الفضل والعالمية » . أما أسباب هذا التنزيل لقوم دون آخرين ، فهى إذاعة رأيه وإبلاغ رسالته إلى الجميع .

وقد صدر العدد الأول منها فى أول سبتمبر من تلك السنة ، وهو يوافق غرة ربيع الأول سنة ١٣١٢ هجرية ، وهذا العدد يحمل عهده إلى القراء ، وإلى هذا العهد يجب توجيه الأنظار ، فهو يجمع إلى الأسلوب الرائع مظهرَ اليقين المستقر ، وإلى الاستبشار بتصديه للخدمة العامة على صورة رصينة ، الفزعَ من

ثقل الأمانة والخوف من القصور عن أداء الواجب . ولقد قسمه أقساماً منوعة هذه عنواناتها :

١ — تنبيه الخواطر وتوجيه العزائم .
٢ — كلمة لأصحاب الجرائد على اختلاف أنواعها ومشاربها .
٣ — كلمة للسادة المحتلين .
٤ — كلمة فى منهج الجريدة وخطتها .
٥ — كلمة للحكومة السنية والرأى العام .

مقتطفات من العدد الأول :

وفيما يلى مقتطفات مما جاء فى العدد الأول :

« بسم الله الرحمن الرحيم

هذه هى أول كلمة علنية أقولها فى الخدمة الوطنية ، وهذه هى أول خطوة اجتهادية أخطوها فى سبيل الجهاد لتعزيز الجامعة القومية وخدمة المصلحة العمومية.

فإليكم معشر الأهالى المصريين ، ولست لسواكم أسوق الحديث .

حديث يرويه لكم واحد من أجزائكم التى تركب منها جسم وجودكم ، يشاركم الإحساس والشعور فى الأكدار والسرور .

وحديث يرويه لكم من إذا هجمت مصائب الدودة على المحاصيل الصيفية أو النيلية ، أو هطلت الأمطار وهبت العواصف على المزروعات الشتوية ، أو اشتدت نوبة المناوبة ، أو ثقلت وطأة الحياة بالمطالبة ، وجدتم صرخته أمام صرخاتكم ، وصوته دائماً قبل أصواتكم ، مدفوعاً إلى ذلك بإحساس داخلى ، وشعور وجدانى ، وتأثر ذاتى ، وانفعال طبيعى ، وهو الصالح الخاص الذى هو صالحه الشخصى ، والصالح العام الذى هو صالح أهله ووطنه . وخلاصة القول ، فهو الذى له ما لكم ، وعليه ما عليكم ، فى سائر الشئون والأحوال .

أما ذاك الحديث فيشتمل : أولا ، على الباعث الذى نبه الخواطر ووجه العزائم لإنشاء هذه الجريدة ، وثانياً : على الظروف التى طرأت على هذا المشروع منذ خطر على الخاطر لحد اليوم الذى برز فيه إلى عالم الظهور ، وثالثاً : على منهج هذه الجريدة وخطتها وبيان الغاية التى تسعى إليها والمواضيع التى قصرت أبحاثها عليها ، ورابعاً : على ما يتعلق بهذا المشروع الخطير من التفصيل والبيانات.

فامنحونى إصغاءً معشر الأهالى والقراء ، ولا تساعدونى الآن بغير الترفع عن نقيصة اللوم والاعتراض ، والتغاضى عن كل ما تخالونه منحرفاً عن جادة الحق والصواب ، حيث هى الخدمة العمومية يقوم المرء بها حسب استطاعته وقوته ، ومن عمل خير ممن لم يعمل ، والعصمة لله وحده ».

* * *

« باعث تنبيه الخواطر وتوجيه العزائم

لإنشاء هذه الجريدة

لقد قضى الدهر — وهو أبو العجب — على الفلاح المصرى أن يكون مدى العمر معتل الشئون ، أليف الذلة والسكون ، كما قضى عليه أيضاً أن يكون طبيب علته أجنبياً ، والمجهز لدوائه والمتعهد لأحوال مرضه أجنبيا كذلك . وليس هذا بالأمر الغريب ، فإن هذه أحوال قد سنها الدهر بين أهله فى أدوار انحطاطهم وأطوار شقائهم ، ولكن الغريب أن يلجأ العليل لالتزام جانب السكوت . .

ثم إذا سأله الطبيب — جهلا أو تجاهلا — عن علته ، أو استفسرت عواده عن صحته ، قامت من بين يديه ومن خلفه ألسنة أجنبية تترجم عن حالاته ، وتشرح أحوال مرضه وتقلباته ، وتعين مواقع الداء وتنقلاته (مع قدرة المريض على ذلك واختصاصه به) . . ثم تجيب كل سائل عن حالة العليل

على سؤاله ، ولكن لا بما تقتضيه حقيقة الواقع ، بل بما تستلزمه صوالح تلك الألسنة ، بالنسبة للمصادر التى تنتمى إليها ، أو التى تفيض منها الخيرات عليها ، فيمسى العليل فى واد والشفاء فى واد !

وهكذا يطوى المريض المصرى أيامه فى معاناة أهوال الأمراض ، وتجرع غصص الأدواء ، وتناوب الأعراض .

ثم كلما انحطت عنه الحرارة يوما ، لتشتد عليه وطأتها فى الذى يليه ، قالوا فى اليوم الأول : « لقد نجع فيه منا الدواء » ، ثم رموه فى اليوم الثانى باستعداد فطرى لقبول هذا الداء !

وهكذا كلما انتقل من دور إلى دور ، أو تحول من حال إلى حال . . .

نعم ، كل هذا حاصل على ضفاف النيل !

ولكن ، هل من مانع للمريض عن الإجابة بلسانه ، والبيان عما يشعر به وجدانه ، لكيلا يكون عليه حجة لأطبائه ، القائمين بتدبير شئونه وتحسين أحواله ؟ ...

لا ، لا ، بل ألف لا . . لم يكن ثمة مانع ــ على ما نعهد ونتحقق ــ سوى انزوائه فى زوايا المذلة والذهول ، وخلوده إلى راحة السكون والخمول ، وتشبع أفكاره بانحطاط صوته الضعيف انحطاطا لا يبعد أن لا يصل إلى مسمع الطبيب ، أو إن وصله فلا يكون له من العناية والاهتمام أدنى نصيب . .

ولا شبهة فى أن من نظر إلى هذه الحالة نظراً سطحياً ، مجردا عن التأمل والتدقيق ، ابتدر الفلاح المصرى باللائمة وأحال عليه بالتعنيف . . أما من نظر إليها بفكر ثاقب ، وتأملها بإمعان ، وجه سهام التنديد والاعتراض لا إلى الفلاح المصرى ، بل إلى حكومته التى أفضت بسياستها إلى هاته الحالة المحزنة ، وقاده تدبيرها إلى هذا الموقف السيء التعيس . .

لأن الفلاح المصرى قد قضت عليه صروف العصور الخالية أن يكون مسيراً لا مخيراً ، فى سائر أعماله ، وكافة شئونه وأحواله ، كأن لم يكن له فى الأمر — حتى ولا فى نفسه — شىء . . بحيث لو شاءت الحكومة أن تبيعه حياً — فضلاً عن إزهاق روحه بدون أدنى إثم — لما وجدت فى وجهها من يعارضها فى ذلك العمل ، حتى ولا بكلمة الشفاعة أو الاسترحام . .

وحينئذ فلا يسوغ — فى شرعة العدل والإنصاف — توجيه اللوم والتعنيف للفلاح المصرى على أى حالة وجد فيها ، مادامت حكومته — التى ليس له سواها ، ولا يعتمد فى خطوبه وترقية شئونه إلا على تدبيرها وقواها — هى التى تحاربه ، وهى التى تعمل على إذلاله ، وهى التى قتلت جوارحه وعواطفه الإنسانية ، وهى التى تسعى لإماتة شعوره ، وأفقدت من شرايينه سائر الإحساسات الحيوانية ، وجعلته حجراً صلداً لا يحس ولا يعى !

ففقدته عضواً نافعاً عند المهمات ، وخسرته نهراً فائضاً وقت المدلهمات . . ويا ليتها كانت حافظت عليه بعد ذلك لنفسها ، لتستفيد من نتائج أعماله ، وتجنى كل ما طاب من ثمرات أتعابه . . لا ، بل أضاعته وأضاعت بعده كل مرتخص لديها وغال ، من أرواح وأملاك وثروة ونفوذ ، وحياة وسطوة ورفعة عالية ، ومنزلة بين أمثالها سامية ، وما أشبه ذلك مما لا يخفى على ابن يومين . . حتى آلت هى وإياه إلى أسوأ الأحوال ، بسبب تصرفاتها الباهرة وما يترتب عليها من تنازع المتنازعين ، وتزاحم هجمات الطامعين ، وما ينشأ عادة عن مثل هاته الحالة من الأضرار والخسران . .

ولقد وضعت — ياقومى — كل هذه الملحوظات نصب عينى ، فهالنى منظرها وأدهشنى مرآها ، فانجرحت من هذه الخطرات جوارحى ، وتأثرت منها كل التأثر إحساساتى وعواطفى . . وطالبتنى النفس إما بالتشجع والإقدام على السعى

فى معالجة هاته العلل والأمراض، وإما بالتبلد أو (التجلد) والاستسلام لما يتولد عن هذه الأحوال من الآلام والأمراض . .

ولما لم يكن فى وسعى قهر إحساساتى الطبيعية ، على عدم الشعور بتلك الآلام الملمة بنا ــ معشر الأهالى ــ من العلل الباطنية والأمراض الخفية ، التى لم يصل إلى معرفتها طبيب ولا عراف لحد اليوم ، فقد وقفت فى موقف التردد والحيرة ، إلى أن تغلبت عوامل الإقدام ، على بواعث الإحجام ، فدبت فى جوارحى فكرة العمل وروح الاجتهاد . .

ثم ما زالت تلك الفكرة تتربى وتزداد شيئاً فشيئاً ، بطروء الحوادث وكرور الأشهر والأعوام ، حتى انتقلت من دور كنت فى خلال أيامه لا أناجى بهاتيك الفكرة غير فؤادى والضمير ، إلى حالة أخرى ما استطعت فيها الإمساك عن الكلام فى هذه الأحوال والشئون ، حين امتلأ سمعى بما يقوله كثير من وجوه المصريين ، فى كثير من الأندية الأدبية والمحافل .

فناجيت ضميرى وقلت فى نفسى : « ما ضرك (يا إسماعيل) لو استلفت أفكار هؤلاء المتوجعين ، واستنهضت هم أولئك المستشعرين ؟ » .

ثم يقول :

« وما زلنا نتروى ونتجاذب أطراف الكلام فى هذه الأحوال والشئون ، وفيما كان وما عساه أن يكون ، والحديث كما يقال ذو شجون ، حتى هدينا إلى الصواب ، وألهمنا مدبر الكون الأعظم كمال التوفيق والسداد .

وحيث رأينا أننا لو اقتصرنا فى أعمالنا على تقرير أفكارنا ومباحثنا فى معروضات ، ورفعناها إلى الحكومة من وقت لآخر بحسب ما تقتضيه ظروف الأحوال ، فلا يكون لهذه المعروضات أدنى حظ من العناية . .

وحيث رأينا أيضاً أننا لو التجأنا لإحدى الجرائد والتمسنا منها نشر المعروضات

المنوه عنها ، فلا يبعد أن تخالفنا فى نشر ما لا يكون منطبقا على قاعدة مشربها من تلك المعروضات . .

وحيث من هذه الأبحاث قد اتجهت أفكارنا لإنشاء جريدة أهلية نوقفها على هذه الخدمة الشريفة المقدسة ، فنشرح بواسطتها ما خفى من عللنا وما ظهر ، وإن لم تسمع شكاياتنا فى هذا اليوم فلا بد وأن تسمع فى الذى يليه ، وإن لم يلتفت إليها فى اليومين فلا بد من الاهتمام بها فى يوم آخر ، وعلى كل الأحوال فإننا نكون قد قمنا بما يجب علينا لنا ولأعقابنا . . حيث :

على المرء أن يسعى بما فيه نفعه

وليس عليه أن يساعده الدهر

ونكون أيضاً قد مهدنا بهذا العمل لإخواننا ــ معشر الأهالى ــ سبيل الكتابة والتحرير ، وطريق المراسلة والتعبير ، المغلوقة أبوابها فى وجوههم لحد اليوم . . مع حاجتهم إليها . . وقدرتهم عليها . .

وبناء على ما ذكر ، فقد كلف هذا الضعيف من قبل إخوانه بالاستهداف لسهام السفلة المعترضين ، وألسنة الجهلة المنتقدين ، وذلك بطلب الرخصة من الحكومة بإصدار جريدة بعنوان « الأهالى » . .

* * *

وفى نفس العدد كتب تحت عنوان « كلمة نرفعها لحضرات الأفاضل أرباب الجرائد على اختلاف لغاتها ومشاربها » يوجه فيها الأنظار إلى أنه لا يبغى منافسة صحفهم فى نقل الأنباء ، وأنه سيعمل على السعى فى تقرير الحقيقة والجد فى البحث عن وجوه المنفعة العامة، ويدعوهم إلى حسن الظن بما يكتب ، وأنه لن يرد على من ينبرى لمجادلته فى غير الصالح العام . .

* * *

« كلمة نرفعها إلى السادة المحتلين

كثيراً ما وصل لأسماعنا من أفواهكم – أيها السادة المحتلون – أن الذى يسىء منكم الخواطر ، ويكدر فيكم البواطن والظواهر ، فى قطرنا السعيد من عموم المصريين ، هو أن « النعم » التى أنعمتم بها علينا ، والحسنات التى قدمتموها إلينا ، قد قوبلت بالجحود والكفران ، وكوفئتم عليها بالسخط والهوان ، وتمنيتم لو سمح لكم الدهر بصحيفة مصرية تعترف لكم بالصنع الجليل ، وتشكركم على الفضل والجميل ، ليكون وجودها بين المصريين ، واعترافها على رؤوس الأوروباويين بمحامدكم وآثاركم ، سبباً داعياً لتنشيطكم على السهر فى تدبير شئوننا وتحسين أحوالنا ، وباعثاً أيضا على أن تزدادوا من أنفسكم تفانياً فى خدمتنا وإدخال الإصلاحات والتحسينات إلينا .

فإن كنتم – أيها السادة المحتلون – لا تودون لبلادنا إلا كل خير ، ولا تتقاعدون عن أن تدفعوا عنها كل شر وضير ، وأنكم أهل مروءة وشهامة ، وعفة وكرامة ، ولا تودون لخدمتكم جزاءً منا ولا شكوراً (كما تزعمون) ، وكنتم حقيقة أبناء الحرية وأنصار العدالة والمدنية (كما تدعون) . .

فعاهدونا على أن نحلى جيد هذه الجريدة الأهلية المصرية بقلائد شكركم ، والثناء عليكم ، والإطراء على كل خدمة تقدمونها للبلاد وأهلها ، وعلى كل نعمة تسوقونها لها .

ذلك على شريطة أن لا نتقاعد عن نشر كل سيئة بدت منكم ، أو مضرة صدرت عنكم ، وحينئذ فلا تتذمروا ولا تعترضونا ، إذا شرحنا للعالم تلك المضار الهائلة التى نشأت عن إصلاحاتكم ، والخسائر الطائلة التى تسببت عن بقائكم بالحالة التى أنتم عليها الآن ، وكذا الفرائض والواجبات التى قصرتم عن القيام بها فى أرض احتللتموها وأمة توليتم أمورها ، وذلك الموقف الحرج والمركز

السيء ، الذي سقتم إليه الحكومة ورجالها ، وما أشبه ذلك من الخطايا والكبائر ، التي تذكرها لكم عامة الأهلين وخاصة المصريين ، فلعلكم تتلافون ما فرط ، وتصلحون ما سبق من الخطأ والغلط ، وتغنمون رضاء الأهالي وحسن ولائهم . .

وهكذا سيكون شأننا في كل ماستلده الأيام المستقبلة من المشروعات والأعمال » .

* * *

« الكلام على منهج هذه الجريدة وخطتها

من المقرر المعلوم أن هذه الصحيفة تعتبر ـ في عرف أهل التحرير ـ جريدة سياسية ، بمعنى أنها تخوض في المعامع السياسية ، وتتكهن في حوادثها الغيبية ، وتروى بعضا من الحوادث الخارجية ، والأنباء الدولية ، وما أشبه ذلك . .

على أنها ليس لها من هذا الوصف أدنى حظ ولا نصيب . . لأن من تذكر ما أسلفناه في هذا العدد عند الكلام على (تنبيه الخواطر لإنشاء هذه الجريدة) علم أنها أشبه شيء بمعروض يرفع إلى الحكومة رغائب الأهالي وأمانيهم ، ومظالمهم وشكاويهم ، وما يحتاجون لإدخاله عليهم من الإصلاحات والمشروعات ، وتأخذ على عاتقها أن لا تحسن قبيحاً انتصاراً لحبيب ، ولا تقبح حسناً انتقاماً من عدو ، ولا تتحاشى الكلام في شرح ضرر صدر عن أمير ، ولا تتأخر عن أن تبيض وجهها بذكر صنع جميل وإن صدر عن حقير . ومهما يكن من جلالة وزير أو مكانة كبير ، فإنها لا تتباهى بجملة حكاها ، أو بكلمة فاه بها ، مالم يقرن القول بالعمل ، ثم يؤيده بالنتيجة الحسنة ، مع العلم بأنها لا تقبل المدح والإطراء على منهجها وخطتها كذلك . .

والجريدة موسعة صدراً رحيباً ، لكل ما يرد عليها من الرسائل التي يراد

نشرها عن أى مظلمة ، أو تقصير بدا من حاكم فى واجب مفروض ، كما أن هذا الصدر الرحيب ، يضيق عن أن يحتمل حرفاً واحداً من مدحة فى ممدوح ، تزلفاً إليه أو تقرباً منه . .

والجريدة بعيدة عن عار التعصب ، ووصمة التشيع ، ونقيصة الانحياز ، بل هى مستمسكة بعروة الاعتدال ، وحرية الاستقلال ، وعصمة البحث.

أما حجمها — وإن كان فى نظر الرائى يظهر صغيراً — فإنها فى الحقيقة كبيرة الحجم ، لعدم اشتمالها على ما يشغل أعمدتها بما لا يفيد الأهالى الذين أوقفنا الجريدة على خدمتهم ، وذلك أنك لو تصفحت الجرائد السياسية ، لرأيت الصحيفة الأولى منها مدونة فيها الأخبار الخارجية ، الخاصة بالدول الأجنبية ، والصحيفة الثانية مشحونة بالأخبار الريفية ، التى لم تكن إلا إطراءً عن بعض المأمورين وتنقلاتهم ، واجتهادهم فى أمور هى ليست غير واجباتهم ، التى لا تستلزم مدحهم على أدائها لكونها مفروضة عليهم ، والصحيفة الثالثة مشحون بعضها بالحوادث الداخلية ، وباقيها مملوء ببيان الديون الحكومية ، والتجارة وأسعار أسواقها العمومية اليومية .

وبعد أن صدّرت الحكومة من اللوائح والمنشورات والأوامر ، والذى ستصدره منها قبل الإقرار عليها ، مشفوعا ذلك برغبات الأهالى فيما يرغبون تعديله وتحويره منها ، مع بيان أوجه فوائدها أو أضرارها إن وجدت ، لتكون الحكومة مطلعة على أميال الأهالى ، واقفة على الإصلاحات فى تلك المشروعات ، قبل التصميم على إجراء العمل فيها بما ينطبق على إحساسات الأهالى ومصالحهم.

هذا ولا يفوتنا أن نبين لحضرات الجمهور ، أن هذه الجريدة ستصدر من الآن إلى نهاية هذا الشهر مرتين فى كل أسبوع ، ريثما تستوفى معداتها وتتثبت فى أمرها وتعرف مشتركيها ، أولى من إصدارها لمن لا يطلبها ، وبعد مضى الشهر

المذكور تصدر في ثوبها الجميل يوميا للقراء في مواعيدها ».

* * *

وكانت « الأهالى » تصدر فى أربع صفحات من القطع المتوسط (القطع الذى تصدر به الآن مجلة آخر ساعة) . وقد ندهش كثيراً إذا عرفنا أن إسماعيل أباظة كان يقوم بمفرده على تحريرها وإدارتها ، بل وتصحيح تجارب طبعها ، وكانت تطبع « بمطبعة العاصمة » بحوش الشرقاوى بالدرب الأحمر (لصاحبها محمد مسعود)[1] ، وابتداء من العدد السابع عشر أصبحت تطبع فى « مطبعة الأهالى » التى اشتراها خصيصاً لها .

وكانت الجريدة فى أغلب أعدادها لا تحمل بين دفتيها إلا آثار قلمه من مقالات مطولة أو نبذ قصار ، ومن اطلع على كتابته فيها أدرك لأول وهلة كيف عرف إسماعيل أباظة الصحفى الطريق للوصول إلى أعماق النفوس ، واستمالة الرأى العام بقوة الحجة ووضوح العبارة وصدق الوطنية ، فى صراحة شديدة وشجاعة نادرة .

ومما سهل له تحقيق أهدافه أنه ابتدع أسلوبا لم يكن مألوفا فى ذلك العصر ، فقد كان ينحو فى كتابته منحى فيه روعة وإعجاز : يلتقى بالانتقاد المر فى العبارة المهذبة واللفظ الرصين ، وهكذا ظلت خطته فى الكتابة السياسية حتى بز فيما بعد فحول الكتاب السياسيين ، وعرف بينهم بالارتكاز على المنطق السليم والنفاذ مباشرة إلى لباب الموضوع دون الالتجاء إلى الحواشى والمقدمات . وكان بارعاً فى ترتيب حججه وأدلته ، وابتدائه بإيراد أقلها قوة وأضعفها موقعاً ، وهكذا يظل يتدرج بها حتى يأخذ خصومه — وما كان أعظمهم وأكثرهم — بالحجج الناصعة التى لا يمكن دفعها .

---

(١) هو المغفور له العلامة محمد مسعود الأديب المشهور .

وعرفت كتابته السياسية — فوق ذلك — بسهولة مأخذها وجمعها للمعانى المنوعة فى القدر اليسير من اللفظ ، كما عرفت حملاته الاقتصادية بأنها نوع من السهام غير المرئية ، من خصائصها أن تجرح ولا تقتل . وحسب المطلع أن يقرأ له فى « الأهالى » — وفى غيرها من الصحف — مقالاته الرائعة فى شتى الموضوعات .

محمد فريد ينوه بصدور « الأهالى » فى مذكراته

وقد كتب محمد بك فريد — الزعيم الوطنى المعروف — فى « مذكراته » المنشورة فى عدد مجلة الهلال الصادر فى مارس سنة ١٩٦٥ :

« ظهرت فى هذا الأسبوع والأسبوع الماضى جريدة وطنية مضادة للحكومة وللإنكليز ، محررها وصاحب امتيازها إسماعيل بك أباظة من عائلة أباظة المشهورة بالشرقية ، وسماها « الأهالى » . وبما أنها شديدة اللهجة على الإنكليز يخشى عليها من اضطهاد الحكومة ، فلا تلبث أن تقفل كما حصل لجريدة « الأستاذ » فى العام الماضى » .

نشر ملخصات لجلسات مجلس الشورى

ومما يذكر له بالفخر أنه كان أول صحفى استغل عضويته بمجلس الشورى لإيقاف قراء جريدته على ما كان يجرى فى هذا المجلس ، إذ نشر بالعدد ١٥٢ الصادر فى ٢ فبراير سنة ١٨٩٦ ملخصا للجلسة الأولى التى عقدت فى آخر يناير من سنة ١٨٩٦ ، مهد له بأن وجه نظر رئيس المجلس إلى وجوب استنهاضه همم الأعضاء الدائمين لحضور الجلسات فى مواعيدها المحددة ، كما دافع عن فكرة نشر ما يجرى بالجلسات ، « لأن المراد بأن تكون جلسات المجلس غير علنية هو أنه لا يسوغ لأحد حضورها وقت المداولات فقط ليس إلا ، أما بعد انفضاض الجلسات فكل أعمال الهيئة وقراراتها حق مباح لكل من رام الوصول إليها أو الاطلاع عليها من وجهتها الشرعية (وهى رياسة السكرتارية) » .

ومما يسجل له بالإعجاب كذلك نزعته الديمقراطية فى مخاطبة كبار رجال

الحكومة ، وإيثاره ذكر أسمائهم مجردة عن الألقاب والرتب ، أمثال : صاحب العطوفة ، أو الدولة ، أو السعادة ، أو العزة .. وقد نبه فى العدد الحادى عشر من الأهالى الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٤ مبينا أن ذلك سينال استحسان القراء ، مؤكداً أنه يكن لهم كل إجلال واحترام .

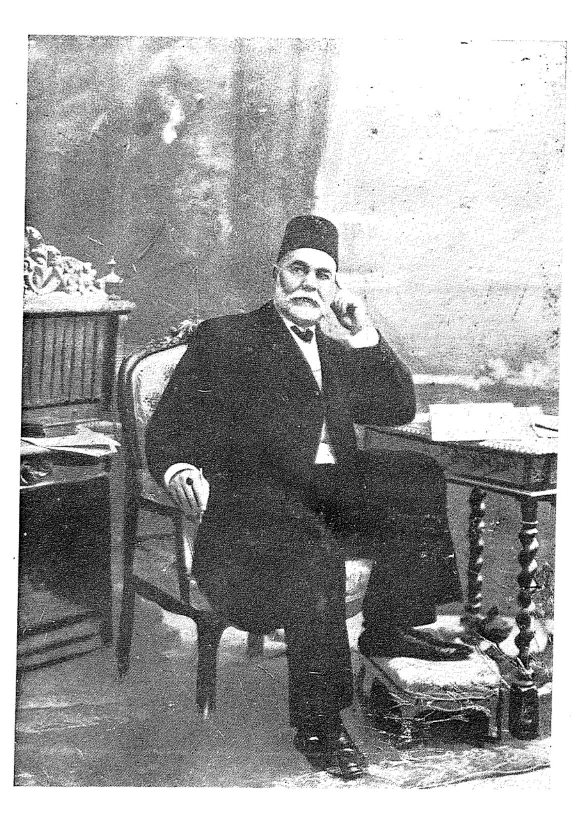
* * *

ولقد كانت « الأهالى » فى مبدأ ظهورها متوسطة الانتشار ، ولكنها لم تلبث أن أخذت مكانها اللائق بها بين الصحف ، ثم لم تلبث أن تصدرتها جميعاً .

قال الكاتب الكبير داود بركات فى هذا الصدد : « إن أباظة باشا نشأ يحمل نفساً كبيرة ، حلق بها كالنسر فى الأجواء يطلب مقاما عاليا فوق المقام العالى الموروث ، كما كان يقع كالنحلة على كل زهرة ليتخير منها الأحسن والأفضل ، كان الصحفى الذى بلّغ الناس رسالة صدق الإيمان وصحة الاعتقاد ، وكان فى جريدة الأهالى يبث عقيدته ويدافع عنها ، ويقيم على ذلك الحجة والبرهان » .

تلفتت مصر فإذا إسماعيل أباظة من أظهر أبنائها وأعزهم عليها ، وإذا اسمه ملء الأفواه والمسامع ، وإذا الرأى العام يرفعه إلى قمة الشهرة ، وعلة ذلك أن الرأى العام لم يكن قد ألف — قبل ذلك — أن يرى رجلا من الأسر الكريمة منخرطا فى سلك الصحفيين أو « الجورناجية » كما كانوا يسمون وقتئذ ، ولم يكن الرأى العام قد ألف أن يرى الصحافة عملا كريما يقصد به وجه الله والوطن .

فلما استطاع الصحفى إسماعيل أباظة أن يثبت للرأى العام أن الصحافة ليست تجارة ، وليست مهاترة ، وليست تنابزاً بالشتائم وتراشقا بالكبائر ، وليست مسرحاً حقيراً للمدح والقدح ، رأى الناس عاملا جديداً يبزغ فى المحيط



إسماعيل أباظة (باشا)

السياسي له قوته وله خطره ، وأبصروا لونا جديداً من ألوان الشخصية النبيلة الطاهرة .

وظل الصحفي إبراهيم أباظة يكافح وينافح في « أهاليه » ثلاث سنوات متواليات ، يدبجها بأسلوبه الرفيع ، ويذكيها بحجته القوية ، ويدعمها بعقيدته الراسخة ، ووطنيته الصادقة ، حتى انتخب عضوا لمجلس شورى القوانين نائباً عن مديرية الشرقية ، وذلك في يناير سنه ١٨٩٦ .

* * *

هل يجمع بين الصحافة وعضوية مجلس الشورى ؟

وقد ظن أن الحكومة لن تسمح له بالاستمرار في إصدار جريدة « الأهالي » مع احتفاظه بعضوية المجلس ، ولذا وطد العزم على الاستقالة إذا حالت العضوية دون إصدار الجريدة . وتقديرا من الحكومة لشخصه أحالت الموضوع على المستشار القضائي ، فأفتى بعدم وجود أدنى مسوغ قانوني يبيح للحكومة المعارضة في عضويته مع إصداره لجريدة الأهالي في نفس الوقت .

ولكن أعباء النيابة حالت — بعد مضي نحو عام ونصف — دون تفرغه للجريدة فأوقف إصدارها. وكان آخر عدد صدر منها هو العدد رقم ٢٣٤ الذي يحمل تاريخ يوم ٣ مايو سنة ١٨٩٧ .

ولكن إسماعيل أباظة لم يهجر الصحافة ، بل ظلت صلته بالصحفيين وثيقة. وقد أفادت الصحافة كثيرا من تلك الصلة ، لأنه كان هو وصديقه المغفور له الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده يزودان الصحفيين بأخبار الموضوعات والمناقشات التي تجري في مجلس شورى القوانين بسبب سرية الجلسات ، ولما وجه إليه أحد زملائه اللوم بسبب ذلك قال : « إننا نشرع للأمة ، ويجب أن تعرف الأمة كل شيء ، ولا سبيل غير الصحافة ، فإني صحفي في المجلس ومندوب الصحفيين ، فإن شئت فاطلب من المجلس عزلي » .

لذلك كان أول من قدم اقتراحاً لمجلس شورى القوانين بضرورة جعل الجلسات علنية ، وجاهد فى سبيل ذلك حتى تحقق اقتراحه ، مما سنفصله عند الحديث عن « إسماعيل أباظة النائب » .

وجدير بالذكر أن إسماعيل أباظة اعتزم إصدار جريدتين أخريين عدا « الأهالى » ، وفيما يلى ما أعلنه بهذا الشأن على صفحات العدد ٢١٨ من « الأهالى » الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ .

« إعلان من إدارة جريدة الأهالى

أحيط علم الجمهور ، أننى بعد التوكل على المعين القدير ، قدعزمت مع آخرين على إصدار جريدتين ، باللغتين العربية والفرنساوية ، لتنشر لسائر الأمم والدول أمانى وآراء الأمة المصرية وملتمساتها ، وتشرح لهم أحوالها العمومية ، المادية والأدبية والسياسية . وستصدر فى أول نشأتها مرة واحدة فى كل أسبوع ، وقيمة الاشتراك فيها ٩٧ قرشاً صاغا ونصف قرش ، سواء كان بالقطر المصرى أو بكافة الأقطار الأخرى .

أما جريدة « الأهالى » فستبقى ما دامت الأهالى ، وفقط يكون صدورها مرة واحدة فى كل أسبوع ، مشتملة على مواضيعها المعروفة ، وعلى أهم المواضيع التى تشتمل عليها الجريدة الفرنساوية والعربية . أما قيمة الاشتراك السنوى فقد قررناها ابتداءً من سنة ١٨٩٧ بمبلغ خمسين قرشاً صاغا ، وبأربعين قرشاً صاغاً لكل من حوته مواطن التعليم على اختلاف أنواعه من متعلمين ومعلمين ، ولرجال العسكرية ولموظفى مكاتب البوستة المصرية .

وإدارة جريدة « الأهالى » مستعدة — من هذا اليوم — لقبول كل المخابرات وطلبات الاشتراك التى تتعلق بالجريدة الفرنساوية ، حتى تنتهى مخابراتها ومعداتها وتظهر للوجود . والله ولى التوفيق وظهير المتقين » .

ولكن الظروف لم تساعده ، وكانت عضويته لمجلس الشورى عاملا على

تعطيل التنفيذ ، لانشغاله بالقدر الذى لايتسع لعمل جليل وهام كهذا . وبذلك يكون إسماعيل أباظة قد سبق المغفور له مصطفى كامل فى التفكير فى إصدار صحيفة وطنية بلغة أوربية .

* * *

تحية وتقدير ، لعبد القادر حمزة

وليست هناك تحية وتقدير خيراً مما وجهه المغفور له الأستاذ عبد القادر حمزة ، بمناسبة إصداره جريدة تحمل نفس الاسم فى أكتوبر سنة ١٩١٠ ، قال : « قريبٌ عهد جريدة دبجها يراع الوطنى المعروف إسماعيل أباظة باشا ، تلك جريدة « الأهالى » التى ظهرت بلسان مصر وفلاحها ، فى الوقت الذى قل فيه الناطقون وعز الرجال العاملون . لذلك أردنا أن نصل بينها وبين جريدتنا هذه ، فاخترنا لها هذا الاسم ، ونحن على يقين أننا قد اخترنا قبل كل شىء ، ما نشاء وتشاء البلاد من غيرة وعزيمة ومبدأ قويم : اخترنا الاسم لنعيد « أهالى » أباظة باشا سيرتها الأولى فى الدفاع عن مصر وقول الحق وإرشاد الأمة ، فواجبنا قبل كل شىء أن نحيى الجريدة التى جئنا لنعيدها والرجل الذى مهد طريقاً قمنا منذ اليوم لنخطو فيه : إلى نائب الشرقية و « أهاليه » تحيتنا وتحية «أهالينا» ، ولهذا البلد كل مانعمل جميعاً . وفقنا الله إلى سبيل الرشاد» .

مختارات من مقالات إسماعيل أباظة
فى جريدته «الأهالى»

تناولت مقالات إسماعيل باشا أباظة فى جريدة الأهالى مختلف النواحي : السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية وغيرها.

وهذه المقالات جميعاً لها أهميتها ودلالتها وأهدافها ، وكثيراً ما نشرتها بعض الصحف المعاصرة أو اقتبست فقرات منها .

ويضيق نطاق هذا الكتاب عن نشر تلك المقالات ، ولهذا سنكتفى بإيراد فقرات من بعضها دون تعليق .

فى ميدان السياسة :

فأما من الناحية السياسيةفقد كان ديدنه مهاجمة الاحتلال بأسلوب مهذب، ولكنه قوى وفى الصميم ، كما كان يهاجم أنصار الاحتلال وأسلحته فى مصر من المستوزرين وأمثالهم .

ومن أمثلة ذلك ما كتبه فى العدد ١٤ الصادر فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« أقوال الأعيان ووجوه الأهالى
فى تعيين المستشار الاحتلالى

لقد كثر وفود الوجوه من أهالى البلاد وأعيانها على العاصمة فى هذا الأسبوع ، احتفالا بمولد الأستاذ البيومى والإمام الحسين رضى الله عنهما . ولقد

زارنا كثير منهم فبادلناهم الحديث ، وطارحناهم الأفكار ، فى أمر تعيين مستشار ، من رجال الاحتلال ، لنظارة الداخلية الجليلة . فكانت إجابات عامتهم ، وأفكار خاصتهم ، كانت بأسرها إجابات وأفكار شخص واحد (ألا وهو إحساس الأهالى الوطنى وشعورهم الوجدانى) ، ولهذا فقد لخصنا تلك الإجابات والأفكار فيما يأتى :

سئلنا : هل تعيين المستشار يحول بين الدودة وبين الفتك بمزروعاتنا ؟ فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تعيين المستشار يدعو لتحسين أثمان محصولاتنا ؟ فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تعيين المستشار يكفل لنا تعديل الضرائب على أطياننا ؟ فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تعيين المستشار ينقذنا أو يخفف عنا أثقال ديوننا ؟ فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تعيين المستشار يضمن لنا إيجاد بنك مالى ، يسلفنا ما تدعو إليه حاجاتنا الزراعية الضرورية من النقود ، بغير فوائد أو بفوائد قانونية لا تزيد عن ثلاثة فى المائة سنوياً ، كما هو حاصل فى بلادهم ، فيتسنى لنا بذلك حفظ ما بقى تحت أيدينا من أملاك آبائنا ، ولا يلتزم الفلاح بالاقتراض بأربعين المائة سنوياً كما هو حاصل الآن ، ومن يتجاهل أقمنا له ألف برهان ؟ . . فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تعيين المستشار يكفينا شر الغرق ، وخفر الجسور عند فيضان النيل ، والشرق عند عدم فيضانه ؟ . . فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تعيين المستشار يقيم ميزان المساواة بيننا وبين الأجانب ، فلا يقاد كبيرنا إلى سجون المحافظة والبوليس ، ويحتفل بتشييع حقيرهم إلى دار

القونصولاتو التابع لها ، ثم منها إلى عشته ؟ . . فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تعيين المستشار يقضى بتوحيد القوانين والمحاكم المصرية ، ولغو صندوق الدين والأعضاء المختلطة بالسكة الحديد وبالدائرة السنية وبالدومين ؟ . . فأجبنا بلا .

سئلنا : هل تعيين المستشار يؤدى إلى فتح معامل وفابريقات بالعاصمة وبسائر عواصم البلاد ، يشتغل بها الخالون من الأعمال ، وتأخذ مقداراً عظيما من الأقطان ، فترتفع بسبب ذلك أثمانها فى الجهات الخارجية ، ونستغنى عن معظم ـ إن لم يكن عن سائر ـ المصنوعات الأجنبية ؟ . . فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تعيين المستشار يعمم المعارف بيننا ، ويساعد على كثرة افتتاح المدارس وتأسيس مواطن التعليم وانتشار المعارف فى بلادنا ؟ . . فأجبنا بلا . .

سئلنا: هل تعيين المستشار يطهر العواصم والبنادر والبلاد من أدران الفسق والفجور ، والفساد ، فلا ترخص الحكومة المصرية الإسلامية العربية للنساء باستعمال البغى والفساد ، والاحتراف بمهنة الفحش والفجور ، ثم تدفع إليهن الرجال بما كفلته لهم من نظافة المومسات وبراءتهن من كل مرض يخشى من مضاره على صحتهم وأبدانهم ، ولا تعطى رخصة أيضاً للمراهقات والقاصرات عن درجة البلوغ بالخروج عن طاعة أولياء أمرهن ، والوقوف فى مراسح الرقص والابتذال تحت حماية عدل الحكومة وشهامتها ومروءتها وغيرتها ؟ . . فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تعيين المستشار يساعد على إجابة الطلبات التى طلبتها جريدة « الأهالى » للأهالى ، من منذ نشأتها لحد اليوم ، وهى تعديل لائحة المتشردين ، توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ، عمل لائحة لطائفة القبانية ، تأجيل تحصيل أقساط شهرى أكتوبر ونوفمبر من الأموال الأميرية لشهر ديسمبر ،

بسبب تأخير تفتيح الأقطان وانحطاط الأثمان، وإعداد المدارس لقبول الطالبين الذين يتقدمون إليها ، وغير ذلك مما هو واضح بها من الإصلاحات الملتمسة من بعض المصالح والنظارات التي يضيق المقام عن بيانها ؟ . . . فأجبنا بلا . . »

* * *

الانجليز والأوقاف :

وفى العدد رقم ٩٤ الصادر فى ٤ يوليو سنة ١٨٩٥ كتب مقالة بعنوان :

« كلمة فى سبيل الله »

ندد فيها بمحاولة الإنجليز التدخل فى شئون الأوقاف الإسلامية بدعوى اختلالها وفسادها، ثم قال :

« لماذا لم تأخذكم هذه الرحمة — أيها الرحماء — على أوقاف إخواننا الأقباط ؟ . . . لماذا لم تأخذكم الرحمة — أيها الرحماء — على أوقاف إخواننا الإسرائيليين والأرمن والموارنة والأروام والكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت والطليان وغيرهم ، التي لو فرضنا أن أوقافهم لم تكن على شيء من الاختلال ، لما أمكننا أن نفرض أنها غير قابلة للترقى والتحسين ؟ متى شملتموها برحمتكم التي تريدون أن تشملوا بها الآن مصلحة أوقاف المسلمين ، بدون أن يلتمس ذلك منكم ملتمس، حتى ولا من عصاة المسلمين أو من رعاعهم ، فضلا عن أتقيائهم وأمرائهم ، وفضلا عن ذوى الحظ والمصلحة فى تلك الأوقاف » .

* * *

تعيين ضباط انجليز بالجيش

وفى العدد ١٦٥ الصادر فى ٧ مايو سنة ١٨٩٦ كتب ينتقد تعيين بعض الضباط الإنجليز بالجيش المصرى دون ما مبرر :

« انجلاء الإنكليز عن مصر

طالعنا بجريدة الوقائع الرسمية التعيينات الآتية نقلا عن الغزيتة العسكرية ، فاخترنا نقله عنها بالحرف الواحد ، ليعلم به القائلون بفوائد حملة دنقلة ، ثم يحدثونا بعد ذلك ما إذا كانت هـذه من بعض تلك الفوائد المنتظرة ، أو أنهـا حصلت من باب الخطأ الذى لا بد من حصول مثله فى كل مشروع جسيم ، وليخبرونا أيضاً بما إذا كانت هـذه التعيينات هى من الدلائل على التهيؤ للانجلاء ، الذى يقسمون بشرفهم وبشرف مُلكهم وملوكهم أنهم يسعون فى كل وقت فى تقريب أجله وإنفاذ أمره ، وليعلمونا بمـا إذا كانت هذه التعيينات هى من الأدلة على سعى المحتلين فى ترقية الأمة المصرية لحالة تستطيع معها أن تحكم نفسها بنفسهـا ، كما يدعون أنهم أخذوا ذلك على عهدتهم . . . أو أن ذلك دليل على السعى فى قهقـــرة المصريين ، ونزع عواطف الجد والاجتهاد من إحساساتهم ، وحرمانهم من حقوقهم حتى فى مواقف الموت الأحمر ، فأصبح لسان حالهم قائلا :

هم يحسدونى على موتى فوا أســـفا
حتى على الموت لا أخلو من الحسد

فإن جوانب البلاد مملوءة بالضباط الشجعان البواسـل ، الذين مارسوا الحروب فى جهات ومواقع متعددة ، وتدربوا عليها خصوصاً فى الأقطار السودانية التى تعودوا على حرها ، وعرفوا مواقع روابيها ووديانهـــــا ، ولا يكلفون الحكومة ربع الأكلاف التى تتحملها بسبب تلك التعيينات الآتية . . . »

ثم يلى ذلك أسماء الضباط الإنجليز الذين اشتركوا فى حملة دنقلة ، ثم عينوا ضباطاً بالجيش المصرى . . »

* * *

ولا يجد صاحب « الأهالى » بأساً من مهاجمة اللورد كرومر عندما حاول التدخل فى شئون الجمعية الخيرية الإسلامية ، إذ ينشر فى العدد ٢١٩ بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٩٧ مقالا هذا نصه :

« الجمعية الخيرية الإسلامية والمحتلون

لكل طائفة من المصريين ونزلاء مصر جمعية خيرية يقصد منها إعانة فقراء تلك الطائفة ، واصطلحت كل جمعية من هاته الجمعيات على أن تعين يوماً معلوماً من كل سنة تحتفل فيه ، وتحيى ليلة يكون دخلها للجمعية ، ويشاركها فى ليلة احتفالها كل من حركته الشفقة لعمل الخير والإحسان .

وقد احتفلت الجمعية الخيرية الإسلامية فى الشهر المنصرم بليلتها المعتادة ، وشارك المسلمين فى احتفالهم المسيحيون ، حباً بالخير ورغبة بمساعدة الفقير والبائس ، ومن جملتهم بعض الأفاضل من رجال الاحتلال بمقدمتهم جناب اللورد كرومر ، فإنه اعتاد أن يدفع فى كل احتفال خمسة جنيهات ثمن لوج فى الأوبرا ، وهكذا جناب السير چون سكوت ، وخلافهما .

ولكن من أغرب ما طرق آذاننا وأعجب ما تحدث به الرواة ، أن الجمعية تلقت مؤخراً كتابين : أحدهما من اللورد كرومر والثانى من المستر سكوت ، والاثنان وردا فى أسبوع واحد وبمعنى واحد ..

وخلاصة ما جاء فى كل منهما استعلام عن أسماء أعضاء الجمعية ، وعن كمية إيراد الجمعية ، وكيفية صرف المبالغ التى تجمع ، محتجاً كل منهما أن دفعه خمسة جنيهات كل سنة يخوله حق هذا السؤال ! !

أما الجمعية فأجابت كلا من كاتبى الرسالتين بأن مايدفعه الواحد منهما أجرة لوج لا يعطيه حق العضوية ، لأن العضو هو الذى يتعهد بدفع مبلغ كل سنة بصفة اشتراك .

أما الذين يشترون تذاكر الدخول إلى الجنينة وأوراق اللوجات والكراسى لحضور التمثيل ، فهؤلاء يدفعون القيمة إما على سبيل التبرع وإما بقصد الفرجة، وبموجب أوراقهم لهم الحق بالدخول إلى الحديقة وتياترو الأوبرا حسب منطوق القانون الأساسى للجمعية . .

ثم أصحبت كل جواب بنسخة من قانون الجمعية ، وأما دخل الجمعية والطرق التى ينصرف بموجبها ، فأجابت بأن هذا ينشر فى الجرائد المحلية فى كل عام . .

ولا بد أن الكثيرين من قراء جريدتنا يشاركوننا فى الاستغراب عند ما يطرق آذانهم هذا الخبر ، الذى لم يكن ينتظر صدوره عن فاضلين مثل اللورد كرومر والسير چون سكوت ، وهما أكثر الناس معرفة بما هى الجمعيات الخيرية . .

ولا بد أنه بلغهما أن هذه الجمعية تعرض حسابها السنوى على عموم الأعضاء فى محرم كل سنة ، وقانونها يخول كل من يدفع جنيهين فأكثر على سبيل الاشتراك ، حق الحضور فى جلساتها والاطلاع على بيان المصروفات بمفرداتها، وعلى أعمال الجمعية المسطرة بدفاترها ..

والذى يهمنا الآن :

(١) هل مجرد مشترى ورقة دخول الجنينة يعطى المشترى حق الاطلاع على حسابات الجمعية ؟ . .

(٢) هل ينحصر هذا الحق فى بعض الأفراد ، أو يتناول عموم الذين تبرعوا بمساعدة الجمعية ليلة احتفالها ؟ . .

(٣) أن جناب اللورد كرومر وحضرة السير چون سكوت اشتهرا بحب الخير ومساعدة الفقير ، ولا بد أنهما ساعدا جمعيات أخرى خيرية غير الجمعية

الإسلامية ، فهل طلبا من باقى الجمعيات نظير ما طلباه من الجمعية الإسلامية الخيرية ؟ . .

إننا نكاد لا نصدق هذا الخبر ، وإن كنا أخذناه عن ثقة .. لأنه لو صح لكان مخالفاً لكل نظام من نظامات هذا العالم الأدبية ! ! »

* * *

مقترحات جليلة فى أسلوب تهكمى

انتهز إسماعيل أباظة فرصة نشر جريدة المقطم نبأ اقتراب عقد اجتماع لجنة الرفق بالحيوان فى العاصمة بالوكالة البريطانية ، وكتب فى عدد « الأهالى » رقم ٢٨ فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ المقال التالى ، وهو يتضمن عدة مقترحات هامة للنهوض بالبلاد :

« إنسان فى زى حيوان

لقد وصلنا من الأرياف خبر غريب جداً .. وهو أنه تشكلت عدة لجان بالوجهين البحرى والقبلى ، من الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الأهالى الفلاحين المصريين ، دون الطبقة العالية وهى طبقة الأغنياء المثريين . وعزموا على إرسال وفود من قبلهم للعاصمة ، متزيين فى هيئتهم وفى منظرهم بزى الحيوانات ، سواء كان بلبس جلود من جلودها ، أو بهيئة ملابس أخرى مشابهة لها . . وذلك ليرفعوا إلى جهات الاختصاص بيد النوع الحيوانى عرائض لا يخرج مضمونها بأسرها عن ما يأتى :

أولا : إيجاد بنك أهلى بالعاصمة متصل بفروع له بعواصم الأقاليم ، لتسليف الأهالى المصريين نقوداً من مبالغهم المسجونة بصندوق الدين ، على رهونات عقارية سعر المائة سنويا من ٣ إلى ٣ ونصف .. ثم إن آلت أطيان الحكومة لها خير من أن تؤول لغيرها ..

ثانياً : تأسيس فابريقات فى مصر أو الإسكندرية من أموالهم المسجونة فى صندوق الدين ، لتشغيل المنسوجات القطنية إن تعذر تهيئتها لتشغيل سائر أنواع المنسوجات والمصنوعات الصوفية والحريرية . . وذلك أولا : ليكون القطن عزيزاً فى أعين تجار ليفربول ، فلا يبخسون حقه لقيمة لا تفى بأكلافه وأتعابه وأمواله . وثانياً : لتشغيل مرفوتى المدارس ومجالس التأديب والألوف المؤلفة من أرباب الكارات التى أعدمتها الشركات الأجنبية كما سنأتى على بيانه.

ثالثاً : توسيع نطاق المعارف وتعميم التعليم بين الطبقات الفقيرة من الأمة ، ولو لدرجة تقيهم من الختم على شىء لا يعرفونه أو التمسك بمستند ضد مصلحتهم لجهلهم بمضمونه ، مع إسناد أمر المعارف لمن يهمه ارتقاء المصريين وسعادتهم ، لا لمن لا يهمه إلا التبختر بقامته الهيفاء فى المتنزهات العمومية ، ووجوده فى مركز يجعل للناس عنده أغراض ومصالح خصوصية ، فيتصرف فيها بحسب ما يوافقه وينطبق على هواه . .

رابعاً : توسيع اختصاصات مجلس الشورى ، مع إلغاء مخصصات أعضائه . ولا بأس من جعل رأيه شورى كما هو عليه الآن ، ولكن بعد المناقشة فيه والإقناع به ، كما هو شأن العدالة ومقتضى العمران ..

خامساً : وضع نظام عام للحكومة ، بحيث لا تكون وزاراتها كلما جاءت وزارة لعنت سابقتها ، وسعت فى نقض بنيانها ، بناءً على خطرة خاطر أو رغبة ناظر ، لا بناءً على ماتستدعيه صوالح الوطن وفوائد أهله ..

سادساً : زيادة العوائد الجمركية على الواردات الأجنبية ، التى تزاحم الأهالى بأنواعها المغشوشة فى حاصلاتها النقية ، التى تنبت من الأراضى القائمة أربابها بأداء أموالها لخزينة الحكومة ، للإنفاق منها على أبهتها ومجدها ، وعلى صيانتها وحفظها ، مع زيادة رسوم المشروبات الروحية زيادة فادحة ،

بحيث تثقل كاهل الفقير ومتوسط الحال عن استعمالها ..

سابعاً : وضع قانون دولى يتعلق بالتضييق على حرية العاهرات المصريات (يا للأسف !) والأجنبيات ، لدرجة تلائم شرائع هذه البـلاد وعوائدها . وتضرب حصناً منيعاً — بقدر الإمكان — بين الفتيات والفتيان المصريين وبين فساد الأخلاق والتهتك والابتذال ، واستعمال هذه الصناعة الشنعاء تحت ظل الحـكومة وأمانها ..

ثامناً : وأخيراً ، النظر للمصريين بأنهم أبناء البلاد الذين هم أولى من غيرهم بخدمة وطنهم والتمتع بخيراته ، كما أنهم يتحملون آلام خطـوبه وويلاته ، وإدخالهم فى وظايف الحـكومة شيئاً فشيئاً ، حتى تصبح مصر — كغيرها من البلاد — أعمالها بين يدى أبنائها ..

ولرب معترض يقول : ولماذا اختارت تلك اللجان أن تـكون وفودها فى هيئة الحيوانات ؟... فنجيبه : إننا بحثنا عن سبب هذا الاختيار ، فاتضح لنا أن هذه الفـكرة خطرت بأفـكارهم بعد أن طالعوا بالجرائد العربية الجملة الآتية ، وعلموا أن كل عضو منها يصح أن يكون كافياً لنيل الأمة هذه الأمانى، حتى إنه بعد أن تتحسن حالة الإنسان تتحسن بطبيعة الحال حالة الحيـوان كما لا يخفى :

المقطم ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٤ نمرة ١٧٥١ — تجتمع لجنة الرفق بالحيوان فى العاصمة ، عند الساعة الخامسة ونصف من مساء يوم الاثنين المقبـل ، فى الوكالة البريطانية . وقد تألفت هذه اللجنة من أصحاب السعادة بطرس باشا غالى ويعقوب باشا أرتين وكتشنر باشا والسير . . . الخ» .

* * *

مهاجمة نوبار باشا :

ولما كان نوبار باشا رئيس الوزراء يومئذ[1] يمثل كابوساً وضعه الاحتلال على صدر البلاد ، ليحقق للإنجليز وللأجانب كل ما يطلبونه من ميزات ، وليسهل لهم امتصاص خيرات البلاد ، لذلك ولغيره كانت « الأهالى » لا تنى عن التصدى لنقده نقداً صريحاً رغم وجوده على رأس الحكومة .

وسيجد القارئ في مقال « حادثة الثيران » المنشور بالعدد ٢٩ الصادر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ومقال « رئيس النظار والأهالى » المنشور بالعدد ٣٥ الصادر فى ١٧ يناير سنة ١٨٩٥ وغيرهما تعبيراً صريحاً وجريئا عما كانت تشعر به البلاد إزاء رئيس الوزراء المفروض عليها .

« حادثة الثيران

لقد ذهب نوبار باشا رئيس النظار بعد ظهر أول أمس (الثلاث) لتفقد أبعاديته الكائنة بجوار محطة شبرا بضواحى العاصمة ، وبينما هو سائر إذ انتهى به المسير إلى مربط المواشى بالبرسيم . حتى إذا صار بجانب ثور قد اشتراه حديثاً نفر منه ذاك الثور وأتى بحركة أزعجت الشيخ الرئيس ، فسقط إلى الأرض غائباً عن الرشد والصواب .

ثم مازال ملقى على الأرض مغشياً عليه ، حتى صادف مرور بعض الخواجات الأروام على محل وجوده ، فشاهدوه وعرفوه ، واحتاطوا به ونقلوه — مع من حضر من خدمه — إلى المحل المعد للجلوس فيه بالأبعادية ، ثم منه فى عربته إلى منزله بمصر .

---

(١) كانت تلك هى الوزارة النوبارية الثالثة ، وقد تقلد نوبار الرئاسة فى ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ واستقال فى أوائل نوفبر سنة ١٨٩٥ .

وبوصوله قد صار استحضار جملة من الأطباء ، وبعد الكشف عليه قرروا بوجود كسر فى عظم الساق . ومهما كان الأمل فى برئه عظيماً ، فإن الخوف من عدم التحامه وعودته إلى أصله أعظم ، نظراً لحالة العليل الصحية ، ولدرجة شيخوخته وتقدمه فى السن .

ولقد قرر الأطباء مبدئياً أن الزمن الذى يلزم أن يكون فيه الشيخ الرئيس طريح فراشه لا يقل عن الأربعين يوماً ، إذا لم يطرأ على صحته عارض آخر . وهذا مقام يدعونا لأن نسأل له تمام الشفاء .

(لأحد الأفاضل ، فى رئيس النظار وثوره)

يقال إن ثور رئيس النظار قد أراد بما صنعه معه ، أن يعلن رسمياً بواسطة الحكومة — بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن حيوانات أرض الفراعنة — إلى الجمعيات المشكلة بمصر والإسكندرية للشفقة على الحيوانات ، أن حيوان مصر الصامت لم تساعده ذمته الطاهرة ، ولم يسمح له ضميره العادل أن يستطيع صبراً على ما سمعه من تأليف جمعيات من صفوة الرجال وخيار الأبطال ، ذوى الهمم العلياء ، والمدارك السامية ، والشهامة الشماء ، الذين تقلهم أرض النيل وتظلهم سماؤها ، من كل جنس ومشرب ، لأجل الشفقة على الحيوان الصامت ، قبل أن يتمتع أخوهم الأرشد (الحيوان الناطق) بهذه النعمة العظمى ، والمنة الكبرى .

لأنه مادام أخوهم المذكور هو فى حال شقاء وتعاسة ، وبؤس وفاقة ، وفقر وجهالة ، فكيف يرجى تحسين حال الحيوان الصامت الذى لا يأكل إلا من كد أخيه الأرشد ، ولا يشبع إلا من فضلات خيراته ، ولا يرتاح من مشاق الحراثة والأعمال الأخرى إلا إذا كان أخوه الأرشد ناعم البال ، متمتعاً بهناء العيش ورغد الحال ؟ ولنضرب لكم الأمثال لعلكم تفقهون (مثل فلاحى) :

قالت الأرض للوتد : « ارحمنى ترحمك القدرة فى عرشها » (حينما كان غائصاً فيهـا بشدة وقسوة) ، فأجابهـا : « قولى لمن يدق على رأسى حتى دشها » .

ولهذا فإننا نحن جميعاً — سائر أنواع الحيوانات بأرض النيل — نعارض فى تأليف هذه الجمعيات التى ستـكون أعمالها ضرباً من العبث والهذيان . وذلك أولا : لأن رحمتها ستـكون قاصرة على حيوانات مصر والإسكندرية ، دون حيوانات الأرياف الذين هم أشقى حالا وأتعس معيشة .

وثانياً : أن هذه ستـكون خاصة بمن يقع عليه نظر رجال الجمعية وأعوانهم من حيوانات الفقراء الضعاف ، الذين لو دفع أحدهم قرشاً واحداً بصفة غرامة ، لا يبعد عليه أن يخصمه من علف حيوانه الذى تسبب له فى هذه الغرامة . فإن لم يخصمها من علفه ، خصمها من جلده . . . وحينئذ تـكون الجمعية قد أضرت بنا أكثر مما تـكون قد أفادتنا.

ولـكى أبرهن لك يا رئيس الحـكومة على عدم ارتياحنا لهذا المشروع فسأريك من آياتى عجباً..

ثم نفر عليه نفرة صرعته على الأرض ، وتولى عنه قائلا : « اذهب بسلامة الله وأخبر إخوانك وحكومتك بذلك . ثم إن لم تستطع أن تخبرها بلسان المقال فأخبرها بلسان الحال . وقل للجمعية أننا أعددنا لـكل فرد من أفرادها إعلاناً كهذا الإعلان ، حيث من العار على هؤلاء الأبطال العظام أن يتعبوا باطلا فى عمل بلا فائدة ، ولديهم من شئون إخواننا الراشدين ما يذهل عقول الألباء . . وإن كنتم تتشبهون بأوروبا فى الشفقة على الحيوان، فلماذا لا تتشبهون بهم فى رفاهية وسعادة الإنسان ؟ فارحموا إخواننا الراشدين قبل كل شيء ، ثم اطلبوا منهم أن يرحمونا . . وإن عدتم عدنا ، والسلام . . » .

* * *

« رئيس النظار والأهالى

ظن بعض القراء أننا أردنا التشفى أو التهكم على رئيس النظار بما نشرناه فى الأعداد السالفة ، سواء كان متعلقاً بمسألته الثورية أو بحالته الصحية . على أن من أوتى ذرة من الفكر والتأمل ، لعلم ما أردناه فيما جئنا به بتلك العبارات ، والتمس لنا عذراً فى إيرادها ، وعلم أننا لم نقصد بها غرضاً سافلاً ولا غاية سيئة ، كما توهم البعض ونقشه فى ذهن الرئيس المشار إليه ووشى به لآله .

وإنما قصدنا بها أن ننادى — ولو ضمنا — بأفكار الأهالى ومتمنياتهم ، ومقتضيات مصلحة البلاد التى هى إسناد مسند رئاسة النظار الخطير ، ومنصب نظارة الداخلية الجليل ، إلى من يقوم بعبئهما خير قيام ، مع الحرص على صوالح الوطن وعدم تفضيل أمر آخر عنها، مهما كان فيه من الفوائد المادية والأدبية ، فإن موت المرء أو فقره فى سبيل المحافظة على هذه الغاية ، خير من الحياة بدونها ولو مع السعادة الهائلة . ذلك شأن كل حر كريم يتمنى مصلحة وطنه وسعادة أهله وبلاده ، ولا لوم عليه ولا تثريب فى كل واسطة اتخذها لنوال هذه الأمنية الشريفة المقدسة .

كل من علم ذلك ، وعلم أن رئيس النظار الحالى ، فضلاً عن كونه تابعاً فى أحواله الشخصية لدولة أوروباوية (ألمانيا) ولا نتعرض لمعتقده تنزّها منا عن (وصمة) التعصب الدينى ، وإن كانت الدولة المحتلة تعرضت له فى شخص هذا الرئيس قبل الآن . .

ثم فضلاً عن كونه أكبر عضو فى عدة شركات أجنبية ، بين مالية وزراعية وتجارية ، جميعها مستقرة بالأقطار المصرية ، وما يفيد مصلحتها يضر بمصالح الوطن وأبنائه ، وما يضر بها يفيد صوالح الأهالى والبلاد ..

ثم فضلاً عن كونه لا يكتب بلغة البلاد ولا يتكلم بها ، ولا يفهمها . مع

أنه قضى هذا العمر الطويل العريض أولا بين الفلاحين مخالطا لهم وفى أعمالهم، وثانياً فى مصالح الحكومة المصرية العربية متقلباً بين أدناها منصباً وأسماها مسنداً ، يأمر وينهى ويشير ويفتى، ويعاقد ويشارط ، ويقرر ويحكم .. كل هذا بعد الاطلاع على أوراق عربية ، وشكاوى عربية ، ومحاضر عربية ، وما أشبه ذلك ..

ثم فضلا عن ما يدل عليه عدم معرفته بلغة البلاد بعد كل هذه الملحوظات من عدم خبرته طبعاً بأحوال أهلها وأخلاقهم ، وعوائدهم وأذواقهم ، فضلا عن دخائل أمورهم ، ودقائق وخفايا شئونهم ، وفضلا عن إصلاحاتهم وعلاجات أمراضهم ..

ثم فضلا عن ذلك ، فإنه ما تولى وزارة إلا وتولاها على شرط المساس باستقلال الحكومة المصرية ، سواء كان فى داخليتها أو خارجيتها . ثم إن لم يتولاها على هذا الشرط فلا يتركها إلا على ماهو أعظم منه ضرراً على مصالحها.
ومن علم أن المحاكم المختلطة ، وإن لم تكن من بنات أفكاره ، إلا أنها من نتائج أعماله ، ليس بالنظر لما هى عليه من القضاء ، ولكن بالنسبة لما هى عليه من القواعد والاختصاصات ..

ومن علم أن الوزارة التى ثارت عليها بعض ضباط العسكرية وحاصرتها بسراى الدواوين ، واعتدوا على بعض أعضائها بالضرب الشديد ، إنما كانت تحت رئاسته ..

ومن علم أن الوزارة التى تولت الأحكام على شرط القبول بسلخ السودان عن مصر إنما كانت تحت رئاسته ، بعد أن استقالت وزارة المغفور له شريف باشا لعدم قبولها بذلك ..

ومن علم أن الوزارة التى ألفت نظام الأمن بالحكومة قبل أن تقرر سواه،

ومدت يد السؤال والالتماس إلى رجال الاحتلال بأن يبسطوا سلطتهم وينشروا أعلام سلطانهم على داخلية البلاد ، إنما كانت ولم تزل تحت رئاسته ..

كل من علم ذلك ــ والعامة تعلمه فضلا عن الخاصة ــ حكم بأن مصلحة مصر وأبنائها تقضى عليهم بأن يبتهلوا إلى القادر القاهر بأن يجعل أعوام حياتها ساعات ، وشهورها دقائق ، وأيامها ثوانى . إنه السميع المجيب .

ولكن لم يكن ذلك بغضاً فى دولة الرئيس ، ولا اعتداءً عليه ، وإنما رجاء فى أن لا يكون على يديه أكثر مما كان . وهو ما يتمناه كل محب له ، وكل محب لمصر فى وقتٍ واحد ، وإن كان المحبان لا يتفقان !

وإنه ليسرنا أن نسمع أخبار تقدم صحته للشفاء ، لينهض من رقدته ويتدبر فى حالته ، ويجرى ما تقتضيه واجبات صحته وراحته ، على ما يتمناه له كل من الفريقين . والله ولى الصابرين ».

* * *

«حديث مع رئيس النظار [1]

روى لنا بعض أصدقاء رئيس النظار حديثاً جرى بينه وبين الرئيس المشار إليه ، فاستأذناه فى نشره فصرح لنا بذلك ، وهذا على شرط عدم التصريح أو التنويه باسمه :

الصديق (سأل الرئيس بعد كلام طويل) : هل تشعر بصحة تساعدك على القيام بمهام رئاسة النظار ؟

الرئيس : لم يكن فى نيتى أن أعود إليها مرة ثانية مطلقاً ..

الصديق : إننى أسألك عن الوقت الحاضر .

---

(١) العدد ٣٣ بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩٥

الرئيس : ألم تزل الرئاسة فى عهدتى لحد اليوم ؟

الصديق : نعم ، ونظارة الداخلية الجليلة أيضاً .

الرئيس : يا لتعاسة هذه الحكومة ! كيف ترضى بى رئيساً لها مع حالتى الحاضرة ؟ مع أن ضميرى كان يؤاخذنى قبل يوم الثورة على البقــاء فى مسند الرئاسة ، حيث كنت أصادف صعوبات شتى ، سواء كان عند مقابلتى للأجانب لثقل سمعى ، أو كان عند مقابلتى للوطنيين ، لهذا السبب ولعدم فهمى للغتهم ولا معرفة ملتمساتهم .. »

* * *

« لجنة الرفق بالنظار[1]

أكد لنا ثقــة خبير بأن هيئة النظارة الحاضرة ، لما استشعرت بمركزها الحرج الذى ساقها إليه تدبيرها ، وتأكدت من حرمانها من ثقة سمو العزيز أمير البلاد ، ومن سخط الأمة عليها ، ومن عدم استطاعتها إفادة المصلحة العمومية ، ومن عدم اقتدارها على خدمة الصوالح الوطنية ، ومن ومن إلى ما لا نهاية له ، ورأت أن كل هذه الأسباب غير كافية لاستقالتها (فى نظرها) .. قد قررت أخيراً مشروع تشكيل لجنة للرفق بهــا ، والذود عن حوضها ، حيث علمت من نفسها أنها ستكون فى مركز محفوف بالارتباكات ، والمخاطر والصعوبات ، للأسباب السالف ذكرها . فضلا عن أنها ستأتى من الأعمال ما يجعلها هدفاً لزيادة السخط ، والاعتراض عليها بكل جارحة ولسان .

ويقول الخبيرون أن من أهم البواعث التى حملت النظارة على تقرير مشروع هذه اللجنة ، ما يتوقعونه من الجرائد بعدما اتضح للعامة والخاصة انتزاع ثقة سمو العزيز من هيئتهم ، وبقائهم بعد ذلك فى مراكزهم . ومتى تشكلت اللجنة

---

(١) العدد ٤٥ بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٨٩٥

المنوه عنها بادرنا ببيان أسماء أعضائها والمتبرعين بالأموال لمساعدتها ، من أهل الرأفة والإحسان . . » .

* * *

« لجنة الرفق بالنظار[1] »

توارد علينا من الجهات كثير من الرسائل للاستعلام عن الأعضاء الذين تشكلت منهم هذه اللجنة وعن مركز اجتماعاتها ، فإجابة على هذه الرسائل ، نحيط الجمهور علماً أنه قدتقرر أن تكون اللجنةالمشار إليها مركبةمن ٢٠عضواً ، منهم ٤ من أرباب الجرائد العربية والإفرنجية،و٢ من أكابر الأفوكاتية ،وواحد من قلم الرقيق ، وواحد من السردارية ، وواحد من المالية ، وواحدمن المعارف، وواحد من قلم المطبوعات ، و٢ من النظار ، و٢ من أولاد تمن الخليفة ،وواحد من أولاد الحسينية . والمداولة جارية على قدم وساق فى تعيين الباقين ..

وقد بحثنا عن حكمة هذا التشكيل ، فأجابنا المسئول بأن الغرض من إيجاد اثنين فقط من النظار فى هذه اللجنة ، هو أولا ليبلغاها كل الأسرار والأنباء المهمة التى تصل إلى علم النظار ويتوجسون خيفة منها على مراكزهم ، لاتخاذ الدسائس السياسية والتدابير الوهمية ، واستعمال المكر والدهاء لتحويل سهم القضاء عن مركز ثباتهم ، ولحجب شمس الحقيقة عن رؤوسهم ، لكى لا تنكشف للناس عوراتهم ، ولا تبدو للجمهور سوآتهم ، كما فعلوا ذلك أخيراً وصرحت به بعض الجرائد وأشار إليه البعض الآخر ، مما يتوهمون أنهم تحصلوا عليه (من حيث ثبات مركزهم فى الوقت الحاضر) ..

وما دروا أنهم بين يدى أمير قد اختبرهم،وعرف كل واحد منهم أكثر من

---

(١) العدد ٤٧ بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٥ .

معرفته لنفسه ، ووقف على خفايا أسرارهم ومكنونات نواياهم وغاياتهم، ولـكن هى الأمور مرهونة بأوقاتها .

أما أمنيتهم من حيث عدم افتضاح أمرهم وكشف سترهم بين الأمة ، فهى البقية التى لم تتم — ولن تتم — لهم . . وكيف يتحصلون عليها وغايتهم قد أصبحت وأمست كنار، إن لم يشعر الضرير بضوئها استشعر بحر جمرها ؟..

أما سبب تعيين بقية الأعضاء ـ وخصوصاً من قلم الرقيق وقلم المطبوعات وتمن الخليفة والحسينية ـ فحكمته لا تخفى على الفطن الحـكيم . .

أما مركز الاجتماع فسيكون بالمدرسة التى شيدها سراة مدينة حلوان وأمراؤها لتعليم أبنائهم بها ، حيث أن نظارة المعارف بعد أن استلمتها من اللجنة التى قامت بتشييدها نقضت عهدها ، ونـكثت بوعدها ، وجعلتها لذرات الشمس ، ومرتعاً لبنات الهوى ، ثم أهدتها الآن لهذه اللجنة لتجعلها مركز اجتماعاتها ، وموطن أسرارها ومداولاتها ، لتقطع بذلك آمال المنتظرين لافتتاحها ، مادامت هذه الوزارة قائمة .

أما أسماء الأعضاء البادى ذكرهم ، وكذا اسم الرئيس وكاتب السر ، فلم نقف على حقيقتها لحد الآن . ومتى علمنا شيئاً عنهم بادرنا بنشره للجمهور.. »

* * *

« لجنة الرفق بالنظار [1]

تواردت علينا رسائل المصريين الوطنيين متضمنة لـكثير من أنواع التبرعات التى اقتضتها غيرتهم الوطنية وحميتهم الإصلاحية ، فمن أرباب الجرائد من تبرع لهم بجريدة ، ومنهم من تبرع بعامود ، ومن تبرع بعامودين ،

---

(١) العدد ٥١ بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٥ .

إلى أن يأتى الله بالفرج القريب . ثم من أرباب الأقلام من تبرع لهم بقلم ، ومن أرباب المحابر من تبرع لهم بمداد محبرته (الأسود) ، وغير ذلك من أنواع التبرعات المماثلة لهذه الأنواع ..

ولعدم تمام تشكيل اللجنة ، قد تخابرنا مع أولئك الأفاضل بمقاومة حرارة غيرتهم بسلاح الصبر والانتظار حتى يتم ذلك ، وبعدها تقدم تبرعاتهم الخيرية لجهة اختصاصها .

وقد علمنا أنه انضم لهذه اللجنة أخيراً عضو جديد من حضرات العلماء ، الذين تشهد لهم أحوالهم بالعالمية فى كل مقام ومقال ، فإنه ذو (خطوة) متسعة فى ميدان الإفتاء ، ولـكن بما تستلزمه المصالح والأحوال ..

وسنزيد القراء بياناً بالعدد القادم بخصوص هذا العضو الجديد ، وأسباب انخراطه ضمن أعضاء اللجنة المشار إليها .. » .

* * *

«وزارة الصور والأسماء»[1]

لقد صدق من قال إن أرض النيل مهبط العجائب ومصدر الغرائب . . كيف لا ولدينا من الأنباء ما يدهش الألباب ويذهل العقول والأذهان ؟ . . وإليك البيان :

آنس النظار والمحتلون ضعفاً مستمراً فى صحة دولة الرئيس ، وانحطاطاً لدرجة لا يؤمل معها استطاعته واقتداره على التجلد والتظاهر بمظهر القوى المدرك — ولو بعض دقائق — إذا مست الحاجة لذلك .. فتوجسوا خيفة من افتضاح هذا السر الذى لا شك فى أنه يفضى لإقالة النظارة إن تأخرت هى عن الاستقالة . .

---

(١) العدد ٥٣ فى ٣ مارس سنة ١٨٩٥ .

ولهذا فقد أجمع الفريقان رأياً على أن يسولوا لدولة الرئيس — بواسطة حاشيته وأخصائه — أن يعقد العزم والنية على السفر للخارج ، بحجة المعالجة واستنشاق الهواء ، ليكون دولة الرئيس بعيداً عن الأنظار الشاخصة ، متحصناً بهذا السفر من حوادث العواصف المنغصة . .

وقد تم لهم هذا التدبير ،وعزم دولته على الرحيل . وليس فى كل ذلك ما يدعو إلى العجب والاستغراب ،وإنما العجب وكل العجب من أنهم قرروا أن لا يعين نائب للرئيس ، بل توضع صورته فى الغرفة المعدة لإقامته بنظارة الداخلية، ثم يستلم مفتاحها جناب المستشار ، لكى كلما طرأت حادثة أو عرضت مشكلة تستوجب بحثاً أو تدبيراً ، دخل جنابه الغرفة وأمضى بها ما شاء من الزمان ، ثم خرج منها مقرراً ما يقتضى اتباعه فى تلك المشكلة ، سـواء كانت متعلقة بالمسائل العمومية التى هى من خصائص مجلس النظار ، أو بنظارة الداخلية .

ولقد علمنا أن بعض النظار أبدى ملاحظة أثناء المداولة فى ذلك مبيناً أن هذا القرار مما يزيد سخط الأمة عليهم ، وعود اللائمة إليهم من الدول العظام ، ذوات المصلحة والشان ، فكان جواب الباقين أن سخط الأمة حاصل على كل حال ، أما سائر الدول فإنهم على علم بأنه لا فرق بين دولة الرئيس وبين صورته فى سائر الأحوال ..

فاقتنع بهذا الجواب من لم يقتنع ، وطلب البعض أن يكون القرار بالنسبة للكل كالدستور المتبع ، فقرروا ذلك أيضاً بأغلبية الآراء ، وأصبحت وزارتنا الحاضرة حرية بأن تدعى « وزارة الصور والأسماء » ..

فلا نسألك اللهم رد القضاء ، بل نسألك اللطف فيه . إنك أنت المنتقم القهار ..»

* * *

وفى الأعداد ١٣٦،١٣٥،١٤٣ بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٥ ..الخ كتب سلسلة مقالات تناول فيها ترجمة حياة كل من نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا ومحمد عبانى باشا ، ثم أصدر عدداً خاصاً على شكل كتاب جمع فيه كل تلك التراجم وجعل عنوانه « أساس التاريخ المصرى لمشاهير القطر المصرى » ، وذكر فى مقدمته أنه قد عقد العزم على جعل هذا الكتاب « بداية سلسلة تضم ترجمة كل رجل ظهر فى الحكومة المصرية أو اشتهر بها ، وذكر اسمه بين أهلها من عهد محمد على حتى اليوم ، سواء كان من رجال الملكية أو العسكرية أو من العلماء أو من الأعيان أو الأدباء » .

« نوبار باشا

لقد كان من مقتضى الكرامة ودواعى الشهامة، أن لا نتعرض لذكر هذا الوزير بكلمة ولا بحرف إشارة ، ما دامت حياته السياسية بعصر قد مضت وانقضت ، وأمست كما أصبحت فى علم كان ، بحيث لم يكن له مطمع فى عمل عام بوادى النيل بعد اليوم (والله أعلم)[1] ..

ولكن لما كانت أحكام الوجود وقواعد العدالة والإنصاف لا تقضى فقط بالاعتراف للمحسن بفضله ، بل تقضى كذلك بالإشارة (على الأقل) إلى المسىء بالشعور بنتائج عمله ..

ولما كان لا بد من اعتراض شبان المستقبل وكتابه ، عند مراجعة ماضيهم وما طوته حوادثه فى طى سجلاته ، وانتقادهم على جرائد الوقت الحاضر واتهام أربابها بالجهل والغباوة ، إذا لم يجدوا بصفحاتها ما يبرهن على أنهم كانوا يعرفون عدوهم من صديقهم ، ويفرقون بين من نفعهم ممن خدم مصالح بلادهم ومن ضرهم ..

---

(١) استقال نوبار فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٩٥ .

ولما كان فى ذكر إساءة المسىء عبرة لمن يلقى إليهم بمقاليد الأحكام فى مستقبل الأيام ، حيث يعلمون أن بين أيديهم ومن خلفهم كراما كاتبين ، يعلمون ما يفعلون ويحصونه فى كتاب مبين ، لتتوارثه الأعقاب جيلا بعد جيل، فيجدون حينئذ ويجتهدون فى شحن صفحات تاريخهم بما يجعل لهم حسن الذكرى مدى الأيام ، وبما تبيض له وجوه ذراريهم ما تعاقبت الأعوام ، ليعود ذلك على مصلحة الأهالى والبلاد بجميل النفع وجزيل الإسعاد ..

فقد اضطررنا — لهذه الملاحظات — لذكر ما وصلنا إليه من تاريخ حياة الوزير المشار إليه فى هاته العجالة الصغيرة ، لتكون جريدة الأهالى — على صغر سنها وحجمها — حجة ناطقة بأن الأمة المصرية تعرف دولة الوزير نوبار باشا حق العرفان مدة اشتغاله بشئونها ، وبأن ما قابلته به أمراؤها وأعيانها ما هو إلا من باب التودد والتلطف ، اللذين هما من ضمن الشيم الجليلة التى جلبت عليها تلك الأمة لكل أجنبى وفد عليها أو ضيف انتمى إليها . .

ولرب معترض يقول (عند سماعه ما يأتى مما اضطرتنا الحقائق لسرده) : مالى أرى جريدة « الأهالى » قد جردت سيف العدوان على رجل قد كان بالأمس من ذوى البطش والسلطة والسلطان ، فأصبح بلا حول ولا قوة ولا رمح ولا سنان ؟

فالجواب هو أن جريدة الأهالى كتبت بالنسبة لهـذا الرجل ما هو أقسى وأشد مما تسمعه حالما كانت أعنة الأحكام فى يده يصرفها كيفما شاء ، ومن طالع أعدادها استغنى عن الدليل والبرهان . .

وعليه فنقول :

ولد نوبار سنة ١٨٢٥ بمدينة أزمير التابعة للدولة العلية ، ونشأ بمدينة سريز ، ثم تمم علومه بمدرسة البروتستانت بسويسرا الفرنساوية .

وقد امتاز بين أقرانه بالبراعة فى الإنشاء العالية وبلاغة التحرير ، كما اشتهر بينهم بعدم الميل للعلوم الطبيعية والرياضية . وفى سنة ١٨٤٣ استدعاه لمصر عمه باغوص بك، وألحقه بقلم الترجمة بمعية إبراهيم باشا والى مصر .

وفى سنة ١٨٤٩ تزوج بالآستانة بقرينته الحالية كريمة كورك بك أرميان والد أبرام باشا ، الذى كان من أعز أصدقاء السلطان عبد العزيز قبل أن تسمى الخلافة إليه . ثم كان لهذه المصاهرة بعد تولية السلطان عبد العزيز أسرار عجيبة اتصلت بركاتها بوادى النيل ، وساعدت نوبار فى كثير من الأحوال على كثير من المقاصد والأعمال .

وقد تقلد وظيفة السكرتارية الأفرنكية فى معية إبراهيم باشا ،وعباس باشا، وسعيد باشا. ثم فى آخر مدة سعيد تعين مديراً للسكة الحديد ، وحدثت فى مدته حادثة سنة ٥٦ ، التى مات بسببها الأمير أحمد باشا ولى عهد الحكومة المصرية فى ذلك الحين غريقاً ببحر كفر الزيات كما هو معلوم ومشهور .

وقد كان نوبار مدة حكم سعيد ممقوتاً مبغوضاً ، ولكن بتناهيه فى الطاعة والامتثال للكبير والصغير ، وبحلاوة لسانه وتواضعه واحتماله للأذى والضيم ، انتصر على دسائس مبغضيه ومساعى حاسديه، كما هو شأنه فى كل وقت وزمان، واستمر متمسكاً بعروة الاستخدام .

وفى أول حكم إسماعيل نال حظوة عظمى سببها حادثة غرق أحمد باشا البادى ذكرها ، ولهذا نال رتبة الميرميران الرفيعة وتعين ناظراً للخارجية. وفى سنة ٦٢ أفرنكية سافر إلى أوروبا لأعمال أول تسوية أرادتها الحكومة لديونها ، وفى هذه المأمورية خدم مصلحة فرنسا خدمة انتهك فيها حرمة انكلترا وأضر بمصالحها ضرراً هائلا ، وكانت هذه المأمورية فاتحة أعماله التى عرفت بها الدول العظمى اسم نوبار ودهاءه ، وتسابقت لاستمالته واستهوائه ، فكانت فرنسا هى التى فازت به وبصداقة وده ..

وفى سنة ٦٧ أفرنكية كلفه إسماعيل بالعمل فى مشروع تأسيس المحاكم المختلطة ، فطاف أوروبا مشتغلا به . ثم فاجأته حرب السبعين بين فرنسا وألمانيا فأحبط عمله . ثم عاوده مرة أخرى ، فأتمه فى ١٧ ديسمبر سنة ٧٥ حيث فى ذلك اليوم صادقت الدول نهائياً على هذا المشروع .

وفى أثناء اشتغاله بمشروع المحاكم المختلطة ، كان مشتغلاً أيضاً بطريقة سرية فى تغيير فرمان وراثة ولاية مصر ، حتى تعدل على الطريقة المعلومة .

هذه هى نشأة نوبار وأهم حوادثه لغاية سنة ٧٥ أفرنكية .

ثروة نوبار :

من علم بأن إسماعيل صرف على إتمام مشروع المحاكم المختلطة ، وعلى تغيير فرمان الوراثة ، ونوال لقب (خديو) ألوفاً من القناطير المقنطرة من الأصفر الرنان ، والجواهر النفيسة الحسان ، ثم علم بأن تسوية دين الحكومة فى سنة ٦٢ ـ كما سلف الذكر ـ أمر لا يتم إلا بعد ممارسات ومخابرات كانت تبتدئ وتنتهى من نوبار وإلى نوبار ، كمخابرات المسئلتين السابقتين سواء كان بالآستانة أو بأوروبا ، حكم بأن ثروة نوبار الطائلة التى يقدرها ذوو الخبرة والمعرفة والاطلاع بملايين الليرات ، هى أقل مما كان يلزم أن يكون له ، وإن كان ليس فى الإمكان أبدع مما كان ..

لغات نوبار :

يعرف اللغتين الأرمنية والفرنساوية من الطبقة العالية ، ويتكلم ويكتب جيداً باللغات الإنكليزية واليونانية الحديثة والتليانية والتركية ، ويتكلم قليلا بالفارسية والألمانية ، ويستطيع — مع الجهد — أن يفهم بعض كليات ممن يكلمه بلغة الأمة الأسيفة المصرية ، وهى اللغة الشريفة العربية ! !

وزارات نوبار :

فى شهر أغسطس سنة ٧٨ أفرنكية استدعاه إسماعيل من أوروبا وكلفه بتشكيل وزارة تحت رياسته ، فامتثل وباشر العمل (وهى الوزارة الأولى) . ثم فى شهر فبراير سنة ٧٩ أفرنكية سقطت وزارته ، بعد أن نال ونال بعض زملائه من الإهانة والضرب مالا يخفى على كل عليم بتفصيلات حادثة ثورة بعض ضباط العسكرية فى السنة المذكورة ، للمطالبة بمرتباتهم التى كانت متأخرة مدة ١٤ شهراً . . وليست هذه الحادثة حادثة العرابيين ، بل هى حادثة كانت بمثابة تقاوى لها . .

وفى ٤ يناير سنة ٨٤ كلفه ساكن الجنان الخديو توفيق بتشكيل وزارة تقر وتقبل على سلخ السودان عن مصر ، إذ أن شريف باشا لم يقر هو وزملاؤه على إمضاء ديكريتو سلخ السودان عن مصر ، فقال نوبار : أنا لها ! وشكل وزارته الثانية التى قبضت على زمام الأحكام مدة خمسة أعوام ونصف ، وذلك بسبب اطراد نوبار لخطة جديدة فى هذه الوزارة ، وهى مقاومة نفوذ فرنسا والحط من كرامتها ، وسوق الضرر لمصالحها ومصالح رعاياها وانتهاك حرمتها ، مع تقديس وإجلال المصالح البريطانية حتى استمال المحتلين وتمكن منهم رغماً عن إرادتهم ، فلبث مع وزارته كل تلك المدة يتغذى مع زملائه من إيهام المحتلين بأنهم لو ساعدوه واعتقدوا فى إخلاصه ، لاستطاع أن يحدث اضطراباً داخلياً يتمكن بواسطته من جعل الخديو فى قبضة يده وتحت أوامره . .

فسخطت عليه فرنسا ، وأسقطته من عينها أوروبا ، ونقم عليه الخديو ، وفطن لدسائسه ودهائه الموسير بارنج (اللورد كرومر) ، فسارع لتلافى مايترتب على استمرار سياسته ، وحكم بأنه لم يكن رجل إصلاح حقيقى ، ولا ذا نوايا شريفة ، أو مقاصد طاهرة . . . . واتفق مع توفيق باشا على إسقاطه ، فأسقطه

بأمر لم يكتب لغيره لحد الآن . وكان ذلك فى ٧ يونيو سنة ٨٨قبل آخر رمضان، فكان فراقه لعالم الحكم والسلطان يوم عيد وأى عيد !

ثم فى شهر أبريل سنة ٩٤ كلف سمو العزيز مليك البلاد نوبار باشا بتشكيل وزارة تحت رياسته، فشكل الوزارة التى سقطت يوم الاثنين الماضى ، والتى على ما نظن — بل نعتقد — أنها آخر عمل يتولاه نوبار فى وادى النيل ، وإن كان كل يوم هو فى شان ! !

خلال نوبار وسجاياه :

نكتفى — فى هذا الباب — بذكر ماعثرنا عليه بقاموس « الأهالى » تحت كلمة « نوبار » . وهو كما يأتى :

نوبار شخص مسيحى ، أرمنى الجنسية ، ألمانى التبعية . ولد بأزمير ، وتعلم بالبلاد الفرنساوية ، وشب وشاب وشاخ بالديار المصرية . ذو ثروة واسعة حصلها بكده ، واستنزفها من خزائن مصر بمهارته وجده ، وليس منها مليم واحد عن أبيه ولا عن جده . وقد بلغ منتهى المراتب فى دائرة الحكومة المصرية ، وأسندت لعهدته رياسة نظارها،وقبض بكفه على دفة سفينتها،وتناول بيده فى بعضها مقود الجمل الحامل للكسوة الشريفة النبوية،حيث كان يستلمه ثم يسلمه لقاضى أفندى مصر ثم لشيخ الإسلام وهكذا . . . . وأقر وقرر ، ونقض وأبرم فى بعضها أعمال وأحكام المحاكم الشرعية المحمدية..

وهو رجل سياسى ماهر ، بعيد الغور غامض الفكر ، لا يقوى أذكى الأذكياء على اكتشاف نواياه لوفرة دهائه ومكره . رحب الصدر طلق المحيا ، لطيف المقابلة أنيس المحادثة ، إذا دخل عليه عدوه الألد خرج من بين يديه وهو صديقه الحميم ، مما يصادفه من الإعزاز والإكرام والإجلال ، ويشاهده من

مظاهر التودد ، وشعائر التلطف والتعطف ، فما بالك بمن لم يكن عدواً أو كان صديقاً له ؟

وبهذه الصفات قد استمال عامة المصريين وتملك أفئدتهم ، يتظاهر بالحنو على المصريين والرأفة بهم ، والاهتمام بشئونهم والعناية بأمرهم ، والسهر على أحوالهم . وبهذه الأحوال استهوى عقلاء الأمة وكتابها وأرباب الجرائد فيها ، حتى كنوه بأبى الفلاح ، واستمروا أزمنة طويلة لا يذكرونه باسمه بل بهذه الكنية الثمينة .

ومن خلاله أنه يبكى بكل سهولة إذا شاء البكاء ، وتجرى الدموع فى عينيه إن أراد أن يؤثر على إحساس مخاطبه ، أو أراد أن يثير فى فؤاده عوامل القسوة أو الرحمة ، بحسب ظروف الأحوال حتى نقل لنا صديق أنه كان يكثر من تقبيل مقود جمل المحمل عندما يستلمه ليسلمه لغيره ، وكان يسيل على المقود كثيراً من الدموع فى برهة تقبيله، إظهاراً لشدة خشوعه وإجلاله ..

مشهور بالكرم والسخاء ، وفعل الخيرات وإسداء المبرات . قدير على كتمان سره والمجاهرة بغير ما فى ضميره ، قوى الحجة ولكن لا يجادل ، بليغ الحجة ولكن لا يناقش ، غلواً منه فى الاسترضاء والاستهواء . جاهل بأحوال الأهالى والبلاد المصرية بالمرة ، ولو أنه قضى أيامه فى أرضها وتحت سمائها وبين أهلها . وهذا من الوجهة الإدارية ، أما من الوجهة السياسية فهو إمام العالمين بها ، لأن معنى كلمة السياسة عنده احتياج المصرى لإرشاد الأجنبى ولحكمه ، مهما تربى وتعلم وتأدب ، كما صرح بذلك فى العام الماضى لمكاتب « الجورنال » الفرنساوى ، وكما طالعناه ببعض النبذ التى عثرنا عليها متعلقة به ، حيث جاء فيها ما يأتى :

« فى وقت استفحال الثورة العرابية ، انعقدت جمعية غير رسمية بمدينة

باريس، للتكلم فى أحوال مصر . وكان فى مقدمة الحاضرين بها المسيو غامبتا فقيد فرنسا الشهير ، فخطب فى هذه الجمعية خطبة قال من ضمنها ما معناه ، أن مصر من الشعوب التى لا بد لحكمها من ضرب العصا والضغط الشديد القاسى على أهلها . . فقام نوبار عند هذه العبارة — حيث كان حاضراً بهذا الاجتماع — وصفق تصفيقاً حاداً إشارة لاستحسانه ومصادقة على رأى هذا السياسى الشهير(١) .

وهو منتصر لنوبار كل الانتصار ، حتى إنه قال فى هذه الصحيفة أن المحتلين كانوا راودوا نوبار بعد احتلالهم لمصر على أن يجلسوه على كرسى الخديوية المصرية ، فأبى نوبار قبول ذلك محتجا بأنه مسيحى ، ولا تسمح تقاليد الحكومة المصرية بتعيينه والياً عليها . ومن ارتاب فى صحة ذلك فليراجعه فى الكتاب المذكور عند معظم الكتبية وبإدارة جريدة « الأهالى » .

وقد حاز نوبار أسمى نياشين الدولة العثمانية ونهاية رتبها التى هى رتبة المشيرية ، لكنه استعمل تلك النيشانات وكسوة التشريفة للرتبة المذكورة فى مأموريات الاعتذارات عن الحكومة للقناصل الجنرالية على الهفوات التى كان يرتكبها مدة وزارته ، أكثر من استعمالها فى المواسم والأعياد على كثرتها .

وهو محب للرياسة أكثر من العادة الطبيعية وأكثر من كل موجود ، أما تخليه عن رياسة النظار فى هذه الدفعة فلم يكن إلا لخدمة أرمينيا وطنه الحقيقى وموطن آبائه وجدوده ، ولهذا فإننا نشكره على ذلك بلسان الوطنية الأرمنية . ولا صحة لما يقال من أنه استقال إذ وجد الأحوال تغيرت بالداخلية عند عودته

---

(١) فصل ١٤ صحيفة ١٠١ من كتاب مؤلف باللغة الفرنساوية اسمه « نوبار أمام التاريخ » .

من أوروبا ، لأنه لا يجهل أن النظـــام الذى وضعه للداخلية يقتضى ما هى عليه الآن .

ولنؤكد لك رأينا أيها القارئ ، نحيطك علماً بأن نوبار — مع وجوده بمصر واعتباره كواحد من أبنائها فى عرف الجهلاء — فإنه لم يؤلف رسالة فى وصف حالة مصر ونظامها ، أما أرمينيا فقد ألف فى نظامها ثلاثة أجزاء نجز طبع جزئين منها والثالث تحت الطبع ..

وإننا نرى أن القول بأنه استنكر حالة الداخلية واستقلال المستشار بأعمالها فاستعفى ، هو قول من ضمن الخرافات التى خطتها أقلام الجهل أو التجاهل فى صحف التاريخ المصرى ، لأن ذلك يكون موجباً للثناء على همته وشهامته ...

وقد كنا نود أن نودع فى هذه الجملة كل ما وصلنا إليه من ترجمة حاله ، ولـكن ضيق نطاق الصحيفة اضطرنا للايجاز ، ولهذا قد استحسنا أن نختم هذه الـكلمة بعبارتين نطق بهما عظيمان من أعظم الرجال فى هذا العصر ، تبرهنان على صحة ما أوردناه فى هذه العجالة . إحداهما فاه بها سمو الخديو الأسبق إسماعيل ، حين قيل له إن نوبار يشكو من سوء إدارة الحـكومة المصرية ، فقال: لو لم يكن سوء الإدارة فى مصر لـكان نوبار خادماً صغيراً حقيراً لا اسم له ولا ثروة لحد اليوم وباكر ، ولـكن سوء التصرف الذى يشكو منه هو الذى جعله نوبار باشا وسمّنه وأغناه . .

والثانية منهما قالها اللورد كرومر لأحد زواره ، بعد سقوط وزارة نوبار الثانية ، وكتبها فى بعض تقاريره ، وهى : « إن كلمتى « حرية » و « إصلاح » الفخيمتين قد اتخذهما نوبار سلماً لمطامعه الشخصية ، ومع هذا فإنه أجهل الناس بأحوال الإدارة ، لأنه مشوش الفـكر كثير الخلط ، بحيث إذا قضت التعاسة والشقاء على مصر بأن يتولى زمامها مرة أخرى لجعل عاليها سافلها .. »

وهاتان الجملتان تجدهما فى الجزء السابع عشر من « قاموس لاروس » بالصحيفة ١٦٤٢ ، تحت لفظة « نوبار » . وقد صدق جناب اللورد كرومر فيما قال ، بحيث لو اعتبر هذا القول معجزة له كمعجزات النبوة ، ثم ادعاها لنفسه واستشهد على صحتها بما صنعه نوبار فى الحكومة المصرية أخيراً ، لسامحنا جنابه فى دعواه والتمسنا له العذر فى هذا الاعتبار ..

أما أعظم سيئاته فى هذه الوزارة الأخيرة ، التى شهدت حوادثها جريدة « الأهالى » ، فعلى ما قاله أحد الأجلاء الأعاظم ، هى قبوله لرياستها فى يوم تشكيلها ، كما أن أجل حسناته فيها هى استقالته منها وتخليه عنها ..»

* * *

اشاعة محاكمة صاحب الاهالى :

وفى العدد ١٩٨ بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٦ نشر تحت العنوان السابق ما يأتى :

« كثر اللغط فى هذين اليومين باتجاه الأفكار لمحاكمة صاحب «الأهالى». فمن قائل أن الحكومة ستطلب محاكمته لطعنه فى رجالها ، وأن ذلك سيعرض على مجلس النظار هذا اليوم (الاثنين) للإقرار عليه . وهى بشرى ينتظرها صاحب « الأهالى » بكل مسرة وابتهاج ، ليكون فى يده حكم قضائى بإصابة رأيه فى كل ما آخذ الحكومة عليه ، وثانياً ليرى من الذى سيكون بجانبه فى موقف المتهمين من أرباب الجرائد التى أسست مبادئ الفوضى القلمية فى هذه البلاد ، ويسمع ما يدافعون به عن أنفسهم ، وما تحكم به المحاكم على الفريقين . .

وصاحب « الأهالى » ينصح الحكومة السنية ، قبل أن تشرع فى إنفاذ ما عزمت عليه من استعمال الشدة والصرامة مع أرباب الجرائد ، أن تسعى أولا

فى إلغاء الامتيازات القنصلية من البلاد ، لتكون فى راحة وأمن واطمئنان من شر الجرائد التى تعاقبها ، حيث لا بد أن ستظل براية أجنبية ، ثم تنقلب عليها وتنتقم منها شر انتقام ، فى وجهها وأمام عينيها ، ولا تستطيع أن تقول لها : أسعد الله الصباح . .

ومن قائل بأن المحاكة سيطلبها أصحاب المقطم الأغنياء ، وهذا قول مردود لأن أصحاب المقطم ليسوا من الطائشين الذين يلقون بأيديهم وبكثير من أنصارهم إلى التهلكة ، فإنهم أدرى بما هناك ، وهم لا يجهلون . . وعلى ما أظن فإنه لا يمضى هذا الشهر حتى يظهر كل ما فى الغيب مما يتعلق بجريدة « الأهالى » وبغيرها من الجرائد » .

ولكن شيئاً مما توقعه لم يحدث .

* * *

فى ميدان التعليم :

وكان اهتمام صاحب « الأهالى » بالتعليم لا يقل عن اهتمامه بالسياسة ، فالتعليم فى نظره أساس رقى الأمة ومبعث نهضتها والسبيل إلى سعادتها ، ولذلك كان يكثر من الكتابة مطالباً بتوسيع نظام التعليم والنهوض به ، كما طالب بأن يكون التعليم باللغة العربية . .

ولما انتخب عضواً بمجلس الشورى أخذ يكرر مطالبه ويردد أمنياته ، مما سنتناوله عند الحديث عن أعماله فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية.

وإلى القارئ أمثلة مما كتبه فى ميدان التعليم ، ففى العدد رقم ٨ الصادر فى أكتوبر سنة ١٨٩٤ كتب يقول :

« المرأة والصغير والتعليم فى مصر

لقد أتى على المصرى حين من الدهر لم يكن له فى عالم التعليم علم منشور ، ولا شىء مذكور . حيث كانت امرأة الفلاح تخرج خلف ولدها الذى يبعث به والده إلى مواطن التعليم ، كما تخرج خلف ولدها الذى تنشب فيه المنية أظفارها ، أو الذى تضع العسكرية على صدره أزرارها ، جرياً على ما كان متبعاً فى ذلك العهد من النظامات المختلة ، والقواعد الفاسدة المعتلة . .

ثم دارت الأيام ، وتداولت الشهور والأعوام ، وراح زمان وجاء زمان ، وتغيرت الأحوال ، ولكن لم تتغير الرجال . .

وأتى على المصرى حين من الدهر أصبحت فيه امرأة الفلاح تبكى خلف ولدها ، وهى راجعة به من ساحة المدارس الأميرية التى أقفلت أبواب القبول فى وجهها ، وتقول : « يابنى الصغير اليتيم . . كيف العمل ، وقد خاب منا السعى والأمل ، وانسدت فى وجوهنا أبواب الحيل بعد أن تورمت أقدامنا من السير فى الوعر والجبل ؟ وإلى أين أذهب بك ، وقد خصصتك للتعليم والظهور بين الناس ، بعدما أعددت واحداً من أخويك لرعاية البهيمتين والآخر للمحراث والفاس ؟ » . .

فيجيبها الصغير اليتيم : « خذينى يا أماه إلى محل آخر من محلات التعليم ، التى لابد وأن تكون قد أسسها بعواصم الأقاليم ، أولو البر والتقوى والإحسان ، من سراة الأمة والوجوه والأعيان ، إن لم يكن لتعليم الأيتام أمثالى ، لكان لتعليم أبنائهم ذوى الحسب الأصيل والمقام العالى » . .

فتجيبه أمه بلسان قد لجلجته لجة الدموع من البكاء والانتحاب ، وبجنان قد شتتته هواجس الفكر والحيرة فيما يكون للصغير من الجواب ، ثم تتنهد بعد

هنيهة وتقول : « يابنى . . إن البارى سبحانه جل علاه ، لم يوفق واحداً من أمرائنا وعظمائنا لحد اليوم ، لأن يفتح هذا السبيل الخيرى حتى يكون قدوة للقوم . . بل الكل يسعون لخير الوطن ، ويطلبون سعادة الوطن ، ويتمنون فلاح الوطن ، ويشتهون نجاح الوطن ، ويتادون باسم الوطن ، و . . و . . و . . إلى آخره ، ولكن على شرط أن لا يتكلفوا فى ذلك غير القول المجرد عن العمل المشفوع بالشدة والحدة وكثرة الأمل . . (كالوز . . حنية بلا بز !) . .

ولو كنت قد وجدت ببلدتنا أو بمركزنا أو بولايتنا مدرسة أهلية تقبل الأيتام مثلك خدمة المقاصد الخيرية ، لما كنت أنهكت قواى وقواك بالسفر ولا سرت بك ياقرة العين خطوة وعرضتك للخطر » . .

حينئذ يجيب اليتيم الصغير : « يا أماه . . إذا لم يكن فى العود لبلادنا ، مطمع لنوال مرامنا ، حيث لا مدارس عندنا ولا مكاتب ، ولا أهل بر أشرح لهم أمرى ، وأتوسل إليهم بضعفك ويتمى وفقرى ، وأستعين بهم على هذه المطالب ، فما الفائدة من رجعتنا وعودتنا خائبى الآمال ، وما الفائدة من رجعتنا بأسوأ الأحوال ، غير أننا نشمت فينا الأعداء ، ويتكدر بسببنا صفو الأصدقاء؟.

الرأى عندى ولك يا أماه . . الرأى الأتم أن نقف أنا وإياك أمام نظارة المعارف وقفة المسترحم ، ونرفع لوطنية ناظرها صوت المستغيث المستسلم . ولا بد بعد الشدة التى أنا وأنت فيها من الفرج القريب ، وإلا فالأمر بعد ذلك للمهيمن السميع المجيب . . »

يانظارة المعارف . . إليك وليس إلى سواك يساق الحديث . .

ما لنا نرى الشوارع التى تؤدى إلى مدارسك مملوءة بعشرات الباكين وجماعات النادبين . . وليس فيهم واحد من متوسطى الحال ، بل جميعهم من الفقراء والمساكين ، والشبان البائسين ، الذين سعوا لساحتك ، على أقدام الآمال

فى شئون عنايتك ، مدفوعين إليك بعوامل الطمع فى حقوق رعايتك ؟ .. وأفئدتهم تلتهب رغبة وتشتعل ميلا للجد والكد لتحصيل العلوم والعرفان ، واحتمال التعب والنصب فى نوال ما يؤهلهم لخدمة الأوطان ؟..

وما لنا نرى أبوابك الواسعة العالية ، قد أغلقت فى وجوه قاصديها من الأطراف القاصية ، بعد أن كانت مفتوحة وليس لها من داخل ؟ . .

وما لنا نرى أسباب المنع قد تعددت فمنها الطول والقصر ، ومنها تغيير اللون أو ضعف البصر ، ومنها عدم استيفاء المقادير المقدرة ، ومنها تأخير تقديم طلب الدخول عن الساعة المقررة ، ومنها متوسط النمر ، ومنها الميزانية ، ومنها فعل القدر ؟ . . وتلك تسعة كاملة ، ولو بحثنا لألفيناها أضعاف ذلك ..»

ثم يختتم مقاله بقوله : «إننا لم نزل نراك أيتها النظارة فى النقطة التى كنت فيها (إن لم يكن ضد ذلك) . . حيث إن لم تكونى قد تأخرت خطوات ، فلم تتقدمى ولا شعرة واحدة إلى ميادين الإصلاحات . . ولم تفتحى باباً أغلقه من سلف ، ولم تسلكى سبيلا عجز عن سلوكه من سبق ، ولم تظهرى للوجود معجزات تلك المعارف السامية ، ولا نتيجة فوائد تلك الاختبارات والأسفار القاصية[1] . . حيث لم يزل يشكوك الشاكى ويبكى منك الباكى ، ولم تزالى على ما أنت عليه من الانحطاط والخمول ، ولم تزل أبوابك مغلوقة عن قبول حتى من استعد لدفع المقرر المجعول . . وأين كمال التربية ، وأين الخبرة والاستعداد ، وأين الغيرة والجهاد ، فيما يرقى معارف أبناء البلاد ، و .. و .. و .. إلى ما لانهاية؟..»

* * *

وفى مقال آخر — بالعدد ٢٣ بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٤ — يهاجم وزير المعارف حسين فخرى باشا ، فيقول :

---

(١) إشارة إلى أن حسين فخرى باشا وزير المعارف يومئذ كان ممن بعثوا إلى أوروبا لتلقى العلم .

« أغلى النظارات المصرية وأثمنها

لو بحث مدقق حكيم عن أغلى النظارات المصرية ثمناً وأعظمها قيمة على الحكومة والأهالى ، لوجدها — من غير شك ولا ريب — نظارة المعارف الجليلة .

وذلك لأن النظارة المشار إليها تديرها فى الوقت الحاضر قامة هيفاء[1] ، تكلفت الحكومة والأهالى مبالغ طائلة فى سبيل إنمائها وتربيتها ، وتقويمها وتعديلها ، لأن تكون قامة تصلح للطعن والنزال .. بحيث أن تتعلم أخلاق الأجانب وعوائدهم ، وتستطلع خفاياهم ودخائلهم ، وتعود بعد ذلك للبلاد بالأسلحة التى غنمتها منهم ، وتنازلهم فى ساحة الدفاع عنها ، حتى تكشف أستارهم ، وتفضح غاياتهم وتصد غاراتهم ، وتأخذ بيد الوطن وبنيه إلى مقام النصر وذروة الفوز والفخر ، فيتمتعون فيه بنعيم الرفعة وسعادة الارتقاء . . ولكن للأسف ، لم تفطن تلك القامة الهيفاء لقول من قال :

قد رشحوك لأمر لو فطنت له

فاربأ بنفسك أن ترعى مع الهمل

وحيث قد علمت أيها القارئ تلك الغاية الشريفة ، التى لأجلها تحملت الحكومة ما أثقل كاهلها من النفقات والآلاف ، فأعرنى سمعاً وإصغاءً ، حتى أبين لك مفردات تلك النفقات ، وما جنته الحكومة والأهالى بعدها من الفوائد والثمرات :

أولاً : ٨٠٠ جنيه .. نفقات التعليم ، باعتبار عشر سنوات بالمدارس الميرية ،

---

(١) حسين فخرى باشا وزير المعارف والأشغال الذى ظل وزيراً حتى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إذ عين سعد زغلول باشا بدلا منه .

ن كل سنة ثلاثين جنيهاً حسب المقرر الآن فى مدرسة التوفيقية وغيرها ، وباعتبار خمس سنوات فى البلاد الأجنبية ، باعتبار السنة مائة جنيه .

ثانياً : ٥٤ ألف جنيه . . نفقات مهرجان الاحتفال ، الذى اقتضته ظروف الأحوال ، عند ارتقائه لأسمى المناصب التى كانت الحكومة ترشحه لها ، وعلى رأى البعض الآخر ، قيمة الغرامة التى وجبت على الحكومة ، بسبب ثقتها التى وضعتها فى غير محلها .

ثالثاً : ستة آلاف جنيه وثلاثمائة اثنان وخمسون جنيه و نصف وربع و نصف الثمن من جنيه . . قيمة وأكلاف وفود الأهالى ، التى وفدت من سائر الأقاليم على العاصمة ، لتهنئة تلك القامة الهيفاء ببلوغها للمرتبة السامية ، التى كانوا ينتظرون وصولها إليها .

وإذاً يكون مجموع هذه النفقات المؤيدة بالأرقام الرسمية ، مبلغ ٦١١٥٢ جنيه و نصف وربع و نصف الثمن من جنيه . . هذا ماعدا نفقات بعض مسائل أخرى نحتاج فى سبيل إثباتها لأدلة وبراهين، لا يسمح لنا مقام التأدب والاحتشام بذكرها ولا بالتنويه بها ، ولهذا فقد أضربنا عنها اكتفاء بهذا المبلغ الذى لم يصرف عشر معشاره على نظارة أخرى من النظارات المصرية الحاضرة. »

* * *

دفاع عن الكرامة :

ومن أطرف ما نشره بالعدد ٢٢ فى ١٨٩٤/١٢/٣ ما يأتى :

« إعلان

من إدارة التمدن الحديث ومصلحة الحرية الجديدة

يجب على سائر المرؤوسين بسائر المصالح والدواوين ، أن يجاهدوا إحساساتهم وجوارحهم لكى لا يشعروا فيها بذرة من الشهامة وعزة النفس

اجتنابا لما ينشأ عن التمسك بهذه المزايا الجليلة من للضار والخسران ، حتى يكون المرؤوس كالباحث بظلفه عن حتف أنفه ... والحاضر يعلم الغايب ولا عـــذر بعد بيان »

وسر ذلك الإعلان أن إبراهيم بك مصطفى ناظر دار العلوم طلب الاستقالة من اللجنة الاستشارية ولجنة الانتخابات، لأن وكيل الوزارة «يعقوب أرتين» كان يعامله معاملة مملوءة بالقسوة والامتهان ، وكانت النتيجة أن أحيل إلى مجلس التأديب فقضى بإزاله لوظيفة مدرس ، لأنه لم يكن له أن ينسب في مكاتبة رسمية أموراً مخدشة وخارجة عن حدود الأدب ، وقد قضى المجلس المخصوص (الاستئناف) بالإيقاف مدة شهر بدون مرتب .

* * *

اللغة العربية والتعليم

وفى مقال بهذا العنوان نشره بالعـــدد ٣١ فى ٣ / ١ / ١٨٩٥ كشف مؤامرات وكيل الوزارة يعقوب أرتين (الأرمنى) على التعليم فى مصر ، وسعيه لتخفيض ميزانية وزارة المعارف (من ٩٠ ألفا إلى ٦٠ ألفاً) بحجة أنها باهظة ، وأنه قدم ميزانية تامة مخفضة ، وقدم الوزير محمود الفلكى ميزانية أخرى ، فاعتمدت ميزانية الوكيل مما دعا الوزير للاستقالة . .

كما أوضح أن أرتين عمل بمعاونة الاحتلال على جعل اللغة الإنجليزية لغة التعليم فى البلاد ، وجعل الهدف الأساسى هو تعليم اللغات ، لا جعل اللغات وسيلة لتعلم العلوم .

* * *

وفى العدد ٨٤ الذى صدر يوم ٣٠ / ٥ / ١٨٩٥ نشر المقال التالى :

« علموهم ليدركوا مزاياكم

أيها السادة المحتلون .. أسعد الله الصباح .. مضت شهور وأيام ونحن لا نشير إليكم بحرف ولا نخاطبكم بكلمة ، حتى توهم الجمهور أنكم وضعتم يدكم (اضطراراً عنا على زعم البعض ، أو اختياراً منا على ظن البعض الآخر) على دفة جريدة « الأهالى » ، فسيرتم سفينتها فى بحر الكلام حسبما شاءت عواصف أغراضكم ، أو كما اتجهت أهواء مقاصدكم ..

على أن الحقيقة فى واد ، وهذه المزاعم الباطلة والظنون السيئة فى واد آخر. ولهذا فلا نعير تلك المزاعم والظنون أدنى التفات ولا أقل اهتمام ، لأنها أسهل ما يصادفه المرء فى كل خدمة عمومية أو موقف عام .

وإذاً فليس ما يمنعنا من أن نوجه إليكم من الحديث ما يخطر على الذهن أو يخامر الفؤاد ، بحسبما تقتضيه الشؤون وتستدعيه الأحوال ..

قلتم : إن المصريين (المسلمين) قوم متعصبون لدينهم ، فهم يعتدون دائماً على ضيوفهم ، ويكرهون النزيل فى ديارهم ، وينازعون شريكهم فى الوطنية إن خالف معتقدهم .. ونحن نجاريكم جدلا على هذا القول، ونزيد عليه أن هذه التصرفات هى نتيجة الجهل ، فلماذا لا تعلموهم ليدركوا مزاياكم ؟ ..

تقولون ، أيها السادة المحتلون : إننا نسعى لخير المصريين ، وقد أهرقنا دماءنا وبذلنا أموالنا فى سبيل إصلاح أحوالهم وتحسين شؤونهم، ومع هذا فلم يشكروا لنا فضلاً ، ولم يحفظوا لنا جميلاً ، ولم يرعوا لنا عهداً ، ولم .. ولم ..

ونحن نجاريكم على هذا القول جدلا ، ونزيد عليه أن الكفران بالجميل لا شك فى أنه نتيجة الهمجية والجهل ، فلماذا لا تعلموهم ليدركوا مزاياكم ؟ ..

تقولون ، أيها السادة المحتلون : إن المصريين قوم لا يدركون طعم الإصلاح والسعادة ، ولا يشعرون بنعيم المساواة والعدالة ، حيث ألفت مرائيهم قاعدة

الاستبداد ، وتعودت فقراؤهم على نير الاستعباد، وأمسى من المستحيل تطهير إحساساتهم من هذه الأمراض . .

ونحن نجاريكم جدلاً على هذا القول ، ونزيد عليه أن هذه الأمراض ناشئة عن علة الجهل وعدم الشعور ، فلماذا لا تعلموهم ليدركوا مزاياكم ، ويعرفوا طعم الإصلاح فيساعدونكم عليه ، ويشعروا بنعيم العدل فيتمسكون بكل واسطة إليه (ولو كنتم أنتم تلك الواسطة أيها القائلون) ؟..

فإن قلتم : إن ميزانية الحكومة لا تساعد على زيادة ميزانية المعارف أكثر مما وصلت إليه لحد الآن ، أجبناكم : إن خزائن الحكومة في أيديكم ، ومن العبث أن تقدروا المبالغ الطائلة للمشروعات المهمة الخطيرة ، قبل أن توجدوا في الأمة إحساساً يشعر بتلك الإصلاحات العظيمة . . ليس فقط لتشكركم الأمة عليها ، بل لتساعدكم على إنفاذها وتؤازركم لإتمامها ..

وإلا فباطلا تعملون لأن تنالوا شكرها على جميلكم وحسن نواياكم ، إذ لا بد من أن تعلموها حتى تدرك مزاياكم . .

فجدوا أيها السادة المحتلون واجتهدوا لتسهيل وسائل التعليم بين طبقات الأمة المصرية ، وانشروا على آفاقها — من أموال أبنائها — أعلام المعارف ، ليستظل بها كل من أحرقته حرارة الجهل والهمجية . .

هذا إذا كنتم تريدون بالمصريين خيراً ... أما إذا لم تعمموا التعليم بين طبقاتهم ، فلا تؤاخذوهم بسيئاتهم التي تكون نتيجة الجهل الذي هو من مشروعاتكم ، لأن الجاهل عدو لنفسه ، فكيف يكون صديقاً لغيره ؟ ..

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد
وينكر الفم طعم الماء من سقم »

* * *

طرائف صحفية

ولم يقتصر صاحب «الأهالى» — فى اهتمامه بالتعليم — على المطالبة بتوسيع نطاقه والنهوض به ، وجعل اللغة العربية لغة التعليم ، بل كان ينشر بجريدته كل طريف من الأنباء ومفيد من الشذرات وحديث من المكتشفات . . ففى العدد ١١٠ ينشر إعلاناً طريفا هذا نصه :

« إعلان غريب

نقلا عن إحدى الجرائد

نشر أحد تجار ليفربول المسمى «چامس» الإعلان الآتى الغريب فى بابه، وهو :

لا تشتر شيئاً إلا من مخزن چامس سكروج ، فهو يبيع جميع الأشياء بأسعار هى أبخس من أسعار سائر الباعة ، وذلك لأنه أعزب لا يحتاج إلى القيام بأود أولاد ، ولا إلى مرضاة زوجة تميل إلى البذخ والإسراف . . فإذا كنت تريد مشترى شىء فعجل به ، لأن هذا الرجل سيتزوج قريباً إذا صادف زوجة مناسبة له . .

وحيث أن مسألة الزواج فى أوربا تتعلق بالبنات أكثر مما تتعلق بالشبان، أى أن البنت تنتخب الزوج ، فقد أقبل البنات إلى مخزنه ليتفرجن عليه ، فلا يلبثن أن يبغين شراء شىء من بضاعته ، فلم تمض عليه مدة يسيرة حتى نفدت أكثر بضائعه.. »

* * *

ولما كانت الدراجة (البسكليت) فى سنة ١٨٩٦ من أدوات الانتقال الحديثة العهد بمصر ، فقد تضاربت الآراء فى استعمالها ، ولذلك طلب إلى أحد أعلام الطب يومئذ أن يكتب عنها كلمة ، وقد نشرت تلك الكلمة بالعدد ١٦٣ ، نقتطف منها :

« صحة الأهالى والبسكليت

بقلم صاحب السعادة الدكتور حسن باشا محمود الحكيم

كثيراً ما نرى فى الطرق عربة صغيرة ذات عجلتين ، إحداهما أمام الأخرى يعلوهما سرج يركب عليه الإنسان وأمامه ذراع ، بتحريكه يوجهها إلى اتجاهات مختلفة بحسب إرادته . وهذه العربة تسمى باللغة الأوروباوية « بيسكليت » ، أتت لنا من أوروبا فاستعملها الأوربيون أولا ليركبوها ويسيروا بها فى طرق عاصمتنا وثغر الإسكندرية ، سواء كان لتريضهم أو لقضاء أشغالهم بسرعة ، أو لترغيب من يستعملها لنفسه حيث أنها لا تخلو من الفائدة . ثم لما وجدناها تكاثرت وتزايدت كل يوم ، استعملناها للمنفعة وللتقليد ولنجاح بضاعة الأجانب ، بدون أن نتأمل فى فوائدها وفى مضارها. فخدمة للأهالى نذكر كلمتين عن « البيسكليت »..

بقطع النظر عن مسألة الاقتصاد أو التبذير أو التقليد ، ليعلم القارئ أن استعمال هذه العربة يقوى العضلات ، خصوصاً عضلات الأطراف والجذع ويزيد كمية البولينا المنفرزة فى الجسم ، وينقص كمية حمض البوليك . واستعمالها المفرط ينقص وزن الجسم ، فقد شوهد أن شخصاً قطع ٦١٣ كم وهو راكب فنقص جسمه ١٣ رطلا . وذلك ناشيء عن الأفعال العضلية وقت الحركة المستمرة وازدياد الاحتراق الباطنى وازدياد الإفرازات . .

بناء عليه . . هـذه العربة مفيدة لتقوية الجسم ولفصل البولينا الزائدة ولتقليل شحم السمان ، وذلك لمن يستطيع ركوبها .. »

* * *

الجانب الأوربى « للأهالى » :

ولم تشغل المسائل السياسية والاقتصادية صاحب « الأهالى » عن الاهتمام

بالموضوعات الأدبية ، لأهميتها بالنسبة لعدد كبير من القراء ، ولذا نجده ينشر بين آن وآخر موضوعات أدبية ، كلما اتسع نطاق الجريدة لذلك .

ومن أمثلة ما نشر فى النواحى الأدبية ، ترجمة لكتاب « مصر وأوروبا » وقد كتبه بالفرنسية أحد قضاة المحاكم المختلطة السابقين المنصفين ، فأودعه عدداً كبيراً من الحقائق المجهولة للأوروبيين عن مصر ، وكذا النواحى التى يتعمد بعض الكتاب عرضها فى ثوب مشوه ، فكان له الفضل فى إبرازها للأوروبيين ، وقد بدأ نشر هذه الترجمة من العدد الخامس .

وقد وردت فى ذلك الكتاب ملاحظات قيمة لمؤلفه ، وخاصة فيما يتعلق بالمحاكم المختلطة وسوء نظامها وتحاملها على المصريين فى أحكامها ، كما نوه بالصفات الكريمة التى يمتاز بها المصريون من صدق وأمانة وإخلاص .

كما نشر ترجمة للمغفور له السيد جمال الدين الأفغانى فى ستة أعداد (٥٤ — ٥٩) .

وكان يهتم بتقريظ الكتب الجديدة الجيدة وينوه بها ويثنى على مؤلفيها رغبة فى تشجيع حركة التأليف .

وكان يعتزم نشر ترجمة للكتب الهامة التى يهمه وقوف قرائه على محتوياتها ، وقد كتب فى هذا العدد يقول إنه سيستبدل بعض الروايات التى اعتادت معظم الجرائد تذييل صفحاتها بها ، بترجمة ثلاثة كتب متعلقة بمصر والمصريين واحداً بعد الآخر . الأول من هذه الكتب هو ذلك الكتاب الشهير للدوق داركور الذى سخط فيه على مصر وأهلها ، والثانى الكتاب الذى رد به على الكتاب السابق حضرة الفاضل الجليل والأصولى المحقق عزتلو قاسم بك أمين القاضى بمحكمة الاستئناف الأهلية ، والثالث كتاب جناب المستر ملنر الذى كان من

عهد غير بعيد وكيلا لنظارة المالية المصرية ، فإن له مساساً بالمالية المصرية والأخلاق الوطنية والعوائد الأهلية إلى غير ذلك » .

ولكن تلك الأماني لم تتحقق ، بسبب إيقافه إصدار الجريدة . فقد تعذر عليه الجمع بين القيام بأعباء النيابة وأعباء التحرير ، وخاصة أنه كان يعتمد على نفسه في تحرير أغلب مقالات الجريدة .

* * *

في ميدان الاقتصاد :

وكانت جولات « الأهالي » في ميدان الاقتصاد جولات صريحة وشاملة وعميقة ، تناولت مختلف النواحي التي تهم البلاد وترفع من مستوى أبنائها وتدعم مركزها المالي وتتيح لها فرصة السير في المضمار الاقتصادي على قدم المساواة مع غيرها من الدول ، وذلك بإنشاء المصانع وتأسيس البنوك وإقامة المدارس الصناعية ، وغير ذلك مما كان الاحتلال البريطاني يعارضه حتى لا تنهض البلاد وتطالب بالاستقلال . .

وفي المقالين التاليين سنجد مقترحات وآراء قيمة ، كان تحقيقها فيما بعد وبعد عشرات السنين ، من أكبر الأسباب التي ساعدت على نهضة مصر ورقيها :

« لمحة

في نفع الاقتصاد للبلاد [1]

من الحقائق الأصلية المقررة في أوضاع نظام الكون ، أن سعادة الأمة ورفاهيتها لا تقومان إلا بتعميم الثروة بين جمهور أفرادها ، وهو أمر لا يقوم إلا بنشر مبادئ الاقتصاد الحقيقي بينهم ، وتسهيل سبل الوسائط الموصلة لاستمرار قيامهم بأحكامه . .

---

(١) العدد ٢٠ في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

وكل أمة لا علم لها بضروب الاقتصاد ، أو تغفل أعين رجالها عن النهج فى طرق المسابقة والاجتهاد ، لا ينتظر قط أن تبدو فى سماء وجودها طوالع الثروة ، ولا تظهر بين شعبها علامات السعادة والقوة ، مهما كانت بلادها كثيرة الخيرات وافرة الحاصلات ، إذ لا بد لها من أن يأتوها الأجانب من كل جانب ، لابتزاز طيبات أرزاقها والتحايل على إحراز أموالها ، والتمتع بأتعاب رجالها ، وهم ينظرون ولا يتأثرون ..

ولا شك أنه لا توجد أمة تنطبق عليها هذه الحالة كما هى سوى الأمة المصرية التعيسة الحظ ، تلك الأمة الوحيدة التى افتقرت وهى غنية ، واستغنى كثيرون من أمم الأرض بإسرافها ، وهى تلك الأمة التى كان نصيبها من الأرض جنتها ، ومن البقاع أطيبها وأحسنها ، وقد سخر لها الخالق النيل المبارك ، فأتاها يحمل لها الخير الأكبر ، ويوالى إمدادها بالرزق الأوفر ، حتى جعل ترابها تبراً أغبر ، ونباتها ذهباً أصفر ، ولكن لسوء البخت أصبح كل ذلك من حظ الغريب ، وليس للأهلين منه نصيب . .

وكيف يتسنى لجمهور المصريين التمتع بخيرات بلادهم ، والانتفاع بثمرات أتعابهم ، وهم فضلا عن ميلهم الطبيعى لإنفاق كل ما يتحصلون عليه من الأرزاق والأموال ، فى الحال بلا تدبر فى أمر الاستقبال ، وليس لديهم وسائط تعودهم على اتباع طرق الاقتصاد ، والتوفير والاجتهاد ، كالتى توجد بأكثر البلاد ، بل بالعكس نراهم محاطين بدهاة المقتصدين الأجنبيين الذين يضحكون على لحاهم ، ويمتصون دماهم ، وهم يساعدونهم على ذلك بكل إرادتهم وقواهم..

وبما أن الثروة والمال هما السلم الوحيد الموصل لبلوغ الشعب أعلى درجات الارتقاء والكمال ، وإدراك صولة السؤدد والاستقلال ، بإجماع كافة عقلاء الرجال ، فلماذا يا ترى يهمل نبلاء وعقلاء بلادنا المصرية ، الاهتمام بإصلاح حالة بلادهم

الاقتصادية ، ويتغاضون عن التكاتف والتعاون على مافيه ترقية شؤونهم المالية، وكل إخوانهم الوطنيين فى شدة الافتقار لمن يرشدهم إلى التمسك بقواعد التوفير، ويقودهم إلى النهج فى طرق الاقتصاد والتدبير ؟

ألم تكن البلاد فى احتياج لشركات وطنية تعمل لترقية دائرة الزراعة ، وتوسيع نطاق التجارة وتحسين حالة الزراعة والصناعة ، وتفيد الكل من البعض والبعض الآخر من الكل، على المثال الذى سارت عليه أوربا ففازت؟أوليست هى فى شدة العوز لبنوك اقتصاد ، تقام بأطراف وأكناف البلاد ، لتدريب جمهور الأهلين على إيداعهم ما يقتصدونه فى أيام اليسر للانتفاع به فى أوقات العسر ، حتى تقوم هذه البنوك أيضاً بإمداد صغار المزارعين بما يحتاجونه من السلف الصغيرة بفوائد قانونية قليلة ، تخليصاً لهم من ثقل وطأة المرابين الأجنبيين الذين هم علة امتصاص دم الفلاح المسكين ؟... »

* * *

« كيف تتحرر الأهالى وتستقل البلاد »[1]

من طالع هذه الجملة بتمامها،وحكم فى ضميره بأنها غير جديرة بمطالعتها لآخر حرف منها ، وكتب لنا بذلك حسب اللازم ، أرسلنا له الجريدة مجاناً عن العام القادم . .

ولما كنا على يقين من العلم بأن معظم قراء هذه الجريدة ليسوا من العلماء الأعلام ، ولا من ذوى المعارف أو المحررين أرباب الأقلام ، رأينا من الواجب علينا أن نبين كيف تتحرر الأهالى وتستقل البلاد ، بعبارة قريبة الفهم سهلة المعانى بسيطة التركيب ، لكى لا يكون لأى قارئ أدنى عذر فى الاعتراض أو فى التنديد ..

---

(١) العدد ١٤٣ فى ٢٢ ديسمبر ١٨٩٥.

إن الأهالى لا تتحرر ، والبلاد لا تستقل ، بميس القدود ، ولا بتوريد الخدود ، ولا بزخرفة الزى واللباس، ولا ببسبسة القُصَّة وكى أو تسوية شعر الراس، ولا بإطالة الأظافر والأصداغ ، ولا بتلوين أو تعريض الحزام والبونباغ (رباط الرقبة) ، ولا بالمقابلة فى نيوبار ، ولا بالسهرة فى جران بار ،ولا بيونجور وبونسوار ، ولا بنظافة الخيول والعربية ، ولا بفسحة الجزيرة والعباسية ، ولا بالتكلم على الدوام باللغات الأجنبية،ولا بهز الأكتاف مع الحركات الأفرنكية، ولا بالاشتراك فى الكلوب أو فى تياترو الأوبرا الخديوية ، ولا بجمع المال وحشو الخزائن من الجنيهات ، ولا بالتغالى فى تشييد وتنظيم القصور والسرايات ، ولا بالتناهى فى غية مصارعة الديوك والخرفان ، واقتناء الحمام والصافنات ، ولا بجعجعة الأصوات ، ولا بقعقعة السلاح ولا بدوى المدافع أو تصويب البنادق، ولا بتفويق السهام ورمى النبال ، ولا بالحقد والحسد والفتن والدسائس ، ولا بمزاحمة الوطنى لأخيه دون سواه ، وسعيه فى الإضرار به والحط من كرامته، وحرمانه من أسباب معيشته ، ولا بشقشقة اللسان ، ولا بكثرة الخلط والهذيان، ولا بالتعلق بأحبال الآمال الباطلة ، ولا بالاسترسال مع هوى الأفكار الفاسدة العاطلة ، ولا بتلك الخطب الرنانة ، والرسائل الطنانة ، ولا بانتظار الفوائد ممن يتمنى أن يكون صيداً فى شباكه،ولا بالتماس الشفاء من حكيم قد خفقت رايات العلل والأمراض على آفاقه ، وعجز عن معالجة آل بيته وأهل بلاده . .

ولكن تتحرر الأهالى وتستقل البلاد ، بانكباب سائر أفراد الأمة على العمل والجد والاجتهاد ، واتجاه مجموعهم إلى تحصيل وانتشار المعارف والعلوم ، وإلى طرق الإفادة والاستفادة بين العموم ، فأولو البر والإحسان من الأغنياء من المثرين يشيدون المكاتب والمدارس ويفتحون أبوابها للطالبين ، ورجال الاقتصاد يحثون على جمع الأموال ، ويؤسسون مواطن الأشغال ، للخالين من الأعمال من الفقراء والبائسين . ثم تتبارى الأبطال فى ميادين الإقدام،ويجمعون

بنفوذهم أو بمعارفهم أو بأموالهم تلك الأفكار المتفرقة ، وهاتيك الأيدى المتشتتة ، تحت راية الشركات المؤسسة على دعائم الثقة والاتحاد ،والعمل والجد والاجتهاد ، وينشئون بأموال تلك الشركات ، أنواع المعامل والفبريقات ، والمدارس العالية بعضها فوق بعض طبقات ،لتخريج ما يلزم لجلائل الأعمال الفخيمة من أبناء الوطن ، من أصغر عامل يشتغل بيديه ، لأعظم رئيس يشير بشفتيه ، سواء كان فى الأعمال العملية ، أو فى الأمور السياسية والخارجية ، أو فى الشؤون الداخلية الإدارية والقضائية والمالية ، وتقدير الأوقات بالدقائق والساعات ، لا بالشهور والسنوات ، لانتقال الوطن بأبنائه من حضيض التلاشى والانحطاط ، إلى ذروة التقدم والسعادة والارتقاء ، ليصلوا لدرجة يستغنون فيها عن مساعدات الأجنبى التجارية والصناعية . إلا ما كان منها على سبيل التبادل بينهم ، بأن يأخذ الأجنبى ما يلزمه من حاصلات البلادالزائدة عن حاجة فبريقاتها ومعاملها وتسليم قيمتها لأربابها .

على شرط أن لا تكون الأهالى فى حاجة لأقل شىء من الواردات الخارجية الرائجة فى الأوقات الحاضرة فى أنحاء البلاد ، سواء كان من أنواع المآكل والمشارب والملابس والأدوات والأثاث أو غيرها من كل ما قل وجل .. إذ لا يكاد الرجل يرى من بين يديه ومن خلفه وعن شماله وعن يمينه ومن تحته إلا مصنوعات خارجية ، ولا يكاد يأكل لقمة أو يتناول شربة إلا ويخالطها واردات أجنبية ، ولا تكاد يده تدخل فى ملابسه حتى تصل إلى جسده إلا وتلامس منسوجات أجنبية ، وقد فصلتها وخاطتها الأيدى الأجنبية ،ولا يكاد ينظر فى صحوته أو عند يقظته إلا ويقع بصره — سواء كان فى خلوته أو فى غرفته — على مصنوعات وواردات أجنبية ، بحيث لا يستطيع أن يرى الإنسان فى بيته ولا فى طريقه ولا فى نزهته إلا وجوها وطنية مغموسة فى مصنوعات وواردات أجنبية ..

فهل — يا من تدعى الغيرة الوطنية — تساعدك ذمتك على أن تسمح أو تسمع من قوم يعيشون فى بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم على هذه الكيفية التى أسلفنا بيانها ، ثم يقولون بعد ذلك إننا قادرون على إدارة شؤوننا وتدبير أمورنا ، وليس لنا مطلقاً من حاجة لمساعدة الأجنبى فضلا عن مراقبته ؟

طبعاً ، ومن غير شك ولا ريب ، إنك لا تستطيع — أيها المملوء بالحمية العربية وبالغيرة الوطنية — أن تسمع هذه الدعوى من قوم ينطق لسان حالهم وتشهد ظواهر وخوافى أمورهم ، بأنهم على عكسها على خط مستقيم . لأن الأجنبى الذى يقول أننا فى غنى عنه ، إن منع صادرات بلاده عن بلادنا ليلة واحدة ، بتنا نقاسى أهوال الظلام ، وارتفع ثمن علبة الكبريت من مليم واحد إلى جنيه أو عدة جنيهات ، وهيهات هيهات . . ووصل ثمن الأقة من الشمع أو الصندوق من الغاز لأضعاف أضعافه ألف ، طاق . .

فما بالك أيها الغيور إذا امتنعت تلك الصادرات عدة أيام أو شهور أو أعوام ؟ . .

ثم إذا سأل الأجنبى قائلا : يا من تدعون الاستعداد لإدارة شؤونكم ، وتدبير أمور بلادكم ، بغير مساعدة الأجنبى وبدون مراقبته ، أين جمعياتكم العلمية التى أسسها نبهاؤكم وأذكياؤكم ؟ . . أين شركاتكم التجارية البحرية أو البرية التى عقدتها أمراؤكم وعقلاؤكم ؟ . . أين معاملكم الصناعية التى شيدتها سراتكم وعظماؤكم للقادرين على القيام بالأعمال لاكتساب قوت العيال ؟ . . أين مكاتبكم أو مدارسكم الأهلية التى فتحت أبوابها أغنياؤكم وأعيانكم للفقراء من أبناء بلادكم ؟ . . أين وابورات الحليج السهلة البسيطة التى أوجدتها إخوانكم فى قلب البلاد ، كما أوجدناها نحن ، لحليج الأقطان ليربحوا كما نربح ، وليدفعوا عن إخوانكم شرورنا وليغنوكم وإياهم عن أبوابنا ؟ . .

فهل لديك — أيها الوطنى الغيور المسؤول — من كلمة تجاوب بها عن نفسك ، أو تجادل بها عن قومك ؟

لا ، وحب الوطن ! ليس لديك غير السكوت المطلق والخجل المتناهى المشفوعين بالأسف والحزن والبكاء . .

وإن كان لديك ما تستطيع أن تجيب به ، فماذا تقول وأمراؤنا قدانعكفوا فى بيوتهم ، وعظماؤنا قد اقتصروا على الاشتغال بشؤونهم ، وعقلاؤنا اجتنبوا كل أمر يتعلق بغير أشخاصهم ، وأغنياؤنا احتار بعضهم فى أين يحفظ النقود ، وبعضهم فى كيف يخفى مفاتيح الخزائن عن كل موجود ، وشيوخنا لم تنطبق على أفكارهم أحوالنا الحاضرة ، ولذا فقد وقفوا على بعد وقفة المتفرجين ، وشبابنا الذين أرسلوا للأقطار الأجنبيــة لتتميم علومهم بها ، ودرس أخلاق وعوائد أهلها والوقوف على خفايا وأسرار رجالها ، لينقذوا الأمة متى عادوا لها ، قد عادوا فكان معظمهم سلاحاً على البلاد لأعدائها ، كما هو معلوم وكما سنبينه بالعدد القادم . . »

* * *

نقد الميزانية والتهكم على وجوه الصرف

وفى العدد ٢٥ المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ يتناول الميزانية بالنقــد والتهكم المرير .

يقول : « لمجلس النظار ٨٠٠ جنيه مصاريف شخصية ، ويمكن أن توصف بوصف آخر وهو : مصاريف شخصية لمن يتولى رئاسة مجلس النظار علاوة على مرتبه الزهيد » .

ويقول عن مبلغ ٧٥١٤ جنيه مصاريف سائرة (وزارة المعارف) » : والغالب أنها قيمة نفقات بعض رؤساء النظارة ، الذين يسافرون إلى البلاد الأجنبية سنويا

للرياضة والنزهة بها وإحضار الكتب المعلومة وبعض الهدايا المفهومة » .

ويعلق على الإعانات ، التى منح أغلبها للراهبات والإسبتاليات الأجنبية ، أنها « خلت من الإعانة للجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية التوفيق المركزى القبطية ، وأن الغالب هو اعتبار هاتين الجمعيتين أصحاب مطرح ، يعنى مش أغراب » .

فى الإصلاح الاجتماعى :

وكانت جولات « الأهالى » فى ميدان الإصلاح الاجتماعى جولات فريدة شملت شتى النواحى .

فمن أمثلة اهتمام صاحبها بالناحية الخلقية والدينية ، ذلك المقال الذى كتبه عن عتاب نوبار باشا لأحد الوزراء المسلمين بسبب إفطار الوزير المسلم فى خلال شهر رمضان ، وعدم مراعاته لشعور المسلمين الصائمين من الموظفين وغيرهم بتدخينه على مرأى من الجميع ..

كتب صاحب الأهالى يقول :

« مأثرة لصاحب الدولة نوبار باشا [1]

إن ما نشرناه قبل الآن عن صاحب الدولة نوبار باشا رئيس النظار السابق لا يمنعنا عن نشر ما يصل إلى مسامعنا من المآثر التى يستحق عليها عظيم الشكر وعاطر الثناء ، وعليه فنروى لحضرات القراء عن دولته الرواية الآتية :

حدثنا ثقة جليل بأن صاحب الدولة المشار إليه بينما كان فى ديوانه أثناء توليه رئاسة النظار رأى أحد النظار المسلمين وفى يده سيجارة يدخن بها ، وحيث كان ذلك فى أثناء النهار فى شهر رمضان فابتدره دولته قائلا وممازحاً : ألم يكن بينكم وبين رمضان ألفة ومودة ؟

(١) العدد ١٥٩ فى ٣ مارس سنة ١٨٩٦ .

فقال الناظر : نعم ، ولكن صحتى تمنعنى من تمسكين عرى المودة والمحبة للدرجة المطلوبة (أى الصيام) . .

فقال دولته : إننى أراك بصحة كاملة لا يليق معها كل هذا الجفاء بينك وبين رمضان . ثم لو فرضنا وكنت أنا مسلماً وحالت صحتى (حقيقة) بينى وبين الصيام ، لاجتهدت فى إخفاء ذلك عن كل أحد حتى عن أهل بيتى ، إن استطعت لذلك سبيلا ووجدت من يغنينى عنهم ويقوم بخدمتى وراحتى فى مشربى ومأكلى أثناء النهار .

ثم حول بعد ذلك مجرى الحديث إلى ما بينهما من الشؤون والأحوال . وبقيت هذه المأثرة الجليلة تحفظها الأذهان وتتداولها الألسن ، حتى حان حين سطرتها فى صفحات التاريخ العصرى ، يد الظروف والمشاهدات بقلم الشكر ومداد المناسبات . وإن كان بعض القوم ينسبون ذلك لما كان يتظاهر به دولته من شدة الحرص على حقوق المصريين ، والمحافظة على عدم مس شعائر ولا إحساسات المسلمين ، إلا أن مثل هذه المأثرة مما يستحق عليها جزيل الشكر وجميل الثناء على كل حال » .

* * *

العناية بالجمعية الخيرية الاسلامية :

وفى مقال بالعدد ١٤٠ بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ندد بعدم حضور (نظار) الدولة المسلمين احتفال الجمعية الخيرية الإسلامية السنوى ، وعزا ذلك « إلى عدم الشعور بما تقتضيه واجبات وظائفهم فى الحكومة وما تستلزمه فروض رئاستهم على الأمة ، أو للشعور بتلك المقتضيات وعدم أدائها ولا العناية بأمرها .. فإن نظار الحكومة — الذين يعبر عنهم تارة بولاة الأمور ، وتارة برجال الحل والعقد — لم تكن واجبات وظائفهم محصورة فى الاستواء على

عرش الأبهة والعظمة والكبرياء ، فى غرف نظاراتهم المغلقة الأبواب، المخفورة بالستاير والحجاب ، وفى ختم مايتقدم إليهم من الأوراق الرسمية ، وفى قبض المرتبات الشهرية ، وفى حضور الولائم الرسمية ، والسهرات الأفرنكية ، بل من جملة ماتقتضيه وظائفهم السامية أن يسعوا فى ترقيه الأمة ماديا وأدبيا ،والسهر على تهذيبها وبث روح الكمال فى نفوس أفرادها ، وتعويدهم على الأخلاق الطاهرة والعواطف الشريفة ، ليتسنى لهم تقدير الواجبات حق قدرها ليسارعوا لأدائها فى أوقاتها . »

ثم يقول :

« وقد أطالنا البحث عن أسباب تأخير حضرات النظار من المسلمين ، فقيل لنا إن رئيس النظار (مصطفى فهمى باشا) لاتمكنه صحته من مبارحة غرفته بعد الغروب ... وقيل لنا عن النظار الآخرين أن بعضهم كان مدعوا لإحدى السهرات (المراقص) الخصوصية بمنزل أحد المعارف الأوروباويين ، فرأى أن هذه السهرة خير له وأرجح من سهرة الجمعية الخيرية الإسلامية ، وأن بعضهم كان بإحدى الحضرات الصوفية ... »

ثم يقول :

« ومهما كان الاعتراض شنيعا، فإنه أشرف لنا من أن يتخذ الأوروباويون حضرات النظار المسلمين عنوانا على عواطف الأمة الإسلامية ، وعلى محافظة أفرادها على واجباتهم الدينية ... »

* * *

الاهتمام بالمعارض :

وبعد بضعة أعداد نجد صاحب « الأهالى » ينشر مقالا بالعدد ١٤٨ بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٩٦ ، وفيه يقرع الوزراء المصريين الذين لم يتبرعوا لمعرض

الخضر والزهور إلا لما علموا أن قرينة اللورد كرومر تساعد فى الإشراف على هذا المعرض ، وفى ذلك يقول على لسان أحد القراء تحت عنوان :

« اكتشاف غريب

يعلم القراء أن بعض ذوى الاعتبار واليسار من الأجانب والوطنيين بالعاصمة اتفقوا فى الشهر الفائت على إنشاء معرض للخضر والزهور بحديقة الأزبكية ، لغرض شريف وهو إحاطة الجهور بسائر ما يوجد وما هو معروف بوادى النيل لحد اليوم ، من أنواع الخضر والزهور ، وتشجيع المشتغلين أكثر من سواهم بهذه الأنواع ، على العناية بأمرها والاهتمام بترقيتها وتحسينها .

وقد جعلوا رئاسة الشرف فى هذا المعرض لصاحب الدولة الأمير الجليل البرنس حسين كامل باشا ، ثم عهد بوكالته لحضرة السيدة الفاضلة قرينة « اللورد كرومر » . وقد تقدم كثير من ذوى الثروة والمظاهر والاعتبار لمساعدة جمعية هذا المعرض ببعض مساعدات أدبية ومادية ، لزيادة ارتقائه وبهجته .

وقد علمنا أن قائمة الاكتتاب التى أعدت لهذا الغرض عرضها أحد العظماء الأجلاء على حضرات النظار الفخام ، فمنهم من اكتتب فيها بمبالغ تذكر ، ومنهم من امتنع رغما عن كل إلحاح عن الاكتتاب فيها بدرهم واحد .

ثم علمت بعد ذلك أن الذين امتنعوا من حضرات النظار ، توجهوا بعد ذلك بأشخاصهم إلى الوكالة البريطانية ، وقدموا لسكرتير جمعية المعرض مبلغا من النقود بصفة مساعدة لتوسيع نطاق ذلك المبلغ ، أضعاف أضعاف ما كان أشار عليهم بدفعه ذاك العظيم . .

ثم لما استعلم منهم أحد زملائهم ، الذى قابلهم بالوكالة البريطانية وقتما توجهوا إليها لدفع المبلغ المذكور ، عن أسباب امتناعهم عن المساعدة عندما

كان يخاطبهم فى شأنها ذاك العظيم ، وعما سهل عليهم ذلك الآن . . فأجابوه بجواب مسبوق بالأقسام المغلظة والأيمان العظيمة ، أنهم ما كانوا يعلمون أن وكالة المعرض مسندة لعهدة حضرة السيدة قرينة « اللورد كرومر » ، لأن أمر هذه الوكالة لم يتقرر أمرها ولم يمر ذكرها عليهم بمجلس النظار . ثم إنهم بمجرد ماعلموا ذلك قد بادروا للقيام بما تفرضه عليهم إحساساتهم الوطنية ، وغيرتهم على تقدم وارتقاء سائر أنواع الشئون المصرية ..

وإننى أرى ـ بعد أن أرفع بلسان الأهالى فريضة الشكر وعظيم الثناء لمقام قرينة اللورد كرومر ، التى كانت سببا فى إحياء تلك الإحساسات الوطنية ، وهاتيك الغيرة الأدبية ، فى بعض ولاة الأمور وذوى الحل والعقد من رجال الحكومة المصرية ، إذ لابد من أن ننتفع فى وقت من الأوقات بتلك الغيرة والإحساسات ـ أنكم لو نظرتم بمكرسكوب الحقيقة فى ميكروب العلة التى بعثت بعض حضرات النظار الذين حضروا ذاك البالو ، لوجدتموه هوذات ميكروب العلة التى قضت على ذاك البعض بدفع النقود على أكف الرجا والالتماس ، بعد أن دُعوا لدفعها بلسان الإمارة والاستعطاف ، ولا صحة مطلقا لما افترى به غيرنا على حضراتهم فى هذا الباب ، إذ سمعنا فيه كثيرا من الأقاويل والمرويات .

وعليه نرجوكم نشر هذه السطور بأول عدد يصدر من جريدتكم ، تحت عهدتنا ومسئوليتنا ، لكى لايتطرق إلى الأذهان والألباب ، أدنى شك فى هذه الرواية ولا أقل ارتياب .. »

* * *

المراقص :

وعندما يرى صاحب « الأهالى » اهتمام الوزراء بحفلات الرقص ، يوجه إليهم اللوم ويدعوهم للاهتمام بما يعود على البلاد بالرقى . . وقد نشر فى العدد ١٤٩ بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ المقال التالى :

« التماس وطنى شريف

قالت بعض الجرائد — عند كلامها على المرقص « البالو » الذى أقامه صاحب السعادة بطرس غالى باشا ناظر الخارجية مساء الجمعة الفائت — أن الشرقى كفء لمباراة كل إنسان فى جميع ميادين الحضارة والعمران .. ..

وإننا نلتمس بلسان جريدة « الأهالى » — بعد الاعتراف بما كان عليه البالو المشار إليه من البهجة والنظام والأبهة والفخامة والجلال — من حضرات النظار الباقين أن يجدّوا (إن وجد فيهم ميل واستعداد للجد) فى طريق آخر غير هذا الطريق ، يعود على مصلحة الأهالى والبلاد ببعض الخير والإصلاح والإسعاد . . فإن البلاد فى شدة الحاجة وغاية الافتقار ، لمباراة رجالها — فضلا عن نظارها — لأعاظم الرجال فى تحسين الأحوال وتخفيف الأثقال وترقية الشئون ، لدرجة تشاهد فيها عين صاحب السعادة بطرس غالى باشا معظم المدعوين لمرقصه ، من أهل بلاده ومن أبناء وطنه ، الذين ينتظرون من ساعة لأخرى ما يعود على مصالحهم من نتائج مساعيه وتدبيراته ، حتى لا تخيب فى همته آمالهم ولا يضيع فى وطنيته رجاؤهم . .

لأن رجال الأمم العظام لم يلتفتوا للمراقص والسهرات ، ولم يتغالوا فى ما تستلزمه من الإتقان والنظامات ، إلا بعد أن بلغت أوطانهم بهم وبأمثالهم أسمى مقامات السعادة والرفاهة ، وأسنى درجات الحرية والاستقلال فكان ابتهاجهم بسعادة وصفاء أبناء وطنهم ، واجتماعهم حولهم فى مثل تلك المراقص ، أعظم وأفخر من أبهة تلك المراقص وبهجتها ، ومن حسن منظرها وجمال هيئتها.

ولو سأل سائل صاحب السعادة بطرس غالى باشا عن صحة ذلك من عدمه ، لقال : حقيقة كنت أرى الدار دارى ، وجارى لم يزل فى جوارى . . ولكننى كنت أشاهد السواد الأعظم من غير إخوانى ، والمناظر والأشكال

والاستعدادات تباين ما هو مألوف ومعروف بأوطانى . ولهذا فقد كنت أشعر بضيق فى الصدر وانقباض فى النفس، رغماً عما كنت أرانى محفوفاً به من بواعث التفريح والانشراح .

ولا شك فى أن كل نفس كريمة لا تشعر إلا بمثل ذلك، مشفوعاً بإحساس الأسف وشعور الأحزان .. وحيث أن صاحب السعادة بطرس غالى باشا قد اختار أن يكون طريقه لمباراة أعاظم الرجال هذه الوجهة فنتمنى لسعادته ارتقاء ونجاحاً فى بلوغ أقصى غايتها . .

والآن نكرر الرجاء والالتماس ، لغيره من حضرات النظار الفخام ، أن يتخيروا طرقاً أخرى تساعدهم على ترقية المعارف فى بلادهم ، وتنشيط أهل التجارة والصناعة من أبناء وطنهم ، وإحياء العادات الفاضلة من عاداتهم ، ومحاربة البدع السافلة من مستحدثات غيرهم ، بما يبدونه من الآراء السديدة الصائبة ، وما يبذلونه من المبالغ التى توازى — على الأقل — ما يصرف عادة فى مثل هذه المراقص ، من المصروفات الطائلة التى تكفى أن تكون أساساً متينا لافتتاح أبواب مدرسة أو مكتب أو لتشجيع صانع وطنى على إظهار مصنوعاته والاهتمام بإتقانها وتحسينها .

ومتى سلك حضرات النظار هذا المسلك المفيد اقتدت بهم أغنياء الأمة وأمراؤها ، واغتنموا جزاء البارى لترك أمر منهى عنه ، وفعل صنع جميل يحسن اتباعه ، وتعم فائدته ونفعه . ويكونون حينئذ قد قاموا ببعض واجباتهم التى توجبها عليهم مقتضيات وظائفهم وحقوق وطنهم ، فإن العاقل من لا يرضى لنفسه أن يكون قدوة فى الأعمال التى ليس من ورائها غير الخسائر والإضرارات أو أن يكون عارى البدن خاوى البطن حافى القدم ، ثم يقول : أين طريق الحانة ؟ . . »

الرتب والنياشين :

وكان منح الرتب والنياشين موضع استهجان المصريين ، بسبب منحها لغير مستحقيها مما ضيع الهدف الأسمى من إيجادها ، وكان ذلك لأن الخديو عباس الثانى اتخذ من منحها وسيلة لابتزاز أموال الطامعين فيها بغير وجه حق، ولذلك كتب صاحب « الأهالى » فى العدد ٢٢٢ بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٩٧:

الكلمة الأخيرة فى الرتب والنياشين

الرتب والنشانات ، بعد أن كانت لا تمنح إلا لمن كان يمتاز على غيره بعظائم الأعمال ويشتهر بين أقرانه وأمثاله بالسبق فى كل ميدان ومجال ، لمكافأته على سهره وجده واجتهاده فى خدمة أمته ووطنه ، أو على شجاعته وإقدامه فى مواقف الخطر والطعان ، وذلك لاستنهاض الهمم الفاترة وإيقاظ الأفكار النائمة ، وصرف العزائم لعظائم الأعمال ، التى ترفع أصحابها لأسمى مراتب المجد والعز والافتخار ، وتخلد لهم فى صفحات التواريخ الذكر الحسن والشهرة الجليلة العاطرة . . فإنها أصبحت اليوم تمنح — فى الغالب — لمن يمتاز عن غيره بالتزلف والرياء ، ويشتهر بين أقرانه وأمثاله بالمهارة فى المداهنة ، والبراعة فى النفاق .

فترتب على ذلك صرف الأفكار عن التمسك بأهداب الكماليات ، إلى السعى فى طرق الدنايا والنقائص ، وتسهيل التسفل والانحطاط على الهمم العالية والأميال الشريفة . . فتربت بسبب ذلك فى أغلب نفوس الطبقات الحية من الأمة — وهى الطبقات التى تشعر بلذة المعالى فتهواها وتسعى إليها — ملكة الخسة والدناءة ، وصارت أبناؤها مستعدة لكل ضيم وإذلال ، وتخلقوا بالأخلاق السافلة ، وتطبعوا بالطباع الساقطة ، وساء الحال والمآل . .

كيف لا ومن البديهى أن الحكومة لو قررت أن الرتب والنشانات

لا تمنح إلا لأصحاب التآليف والاكتشافات والمخترعات ، ولكل من يأتى بعمل جليل يمتاز به عن أقرانه ، لدبت روح العمل والحركة فى نفوس الطبقات النازلة من الأمة ، وجد أبناؤها واجتهدوا فى طلب العلم ، ليتوصلوا من طريقه إلى نوال رتبة أو نشان ، بواسطة تأليف كتاب نافع ، أو اختراع أمر مفيد ، أو عمل صنع جليل ، وما أشبه ذلك . .

والعكس بالعكس ، أى أن الحكومة لو أشارت إلى أن الرتب والنشانات ، لا ينالها إلا من تقرب لرجالها وتزلف إليهم ، وبالغ فى طاعتهم واسترضائهم ، سواء كان بنية المداهنة والنفاق ، أو بنية أخرى ، لسارع كثير من محبى الفخفخة والأبهة الفارغة ، وطلاب المظاهر الباطلة ، لمصانعة أولئك الرجال ومداهنتهم ، واستعمال النفاق والرياء معهم فى سائر أحوالهم ، ليتوصلوا بذلك لمقاصدهم وغاياتهم ، كما هو الشأن فى معظم رتب ونشانات هذه الأيام ، التى اضطرتنا لأن نقول فى عدد سابق إن عدم الرتبة والنشان خير من وجودهما . .

ولهذا فالذى تراه جريدة « الأهالى » هو أن تقرر الحكومة أن لا تلتمس الإحسان برتبة أو نشان ، لموظف من موظفيها أو لوجيه من أعيان البلاد ، إلا إذا أتى بعمل جليل يعز على أقرانه الإتيان بمثله ، ويعود منه نفع مادى أو أدبى على أمته ووطنه ، أو على الهيئة الاجتماعية . .

فتستفيد الحكومة حينئذ بهذا القرار ، أولا إعزاز الرتب والنشانات وصون شرفهما وجعلهما غرة فى جبهة الأسد ، لا يصلها إلا كل شجاع مقدام كما قلنا فى عدد سابق ، وثانياً إحياء الأمة من موتها وإيقاظها من غفلتها وإنهاضها من رقدتها باتجاه أميال أبنائها إلى المقاصد السامية والأميال الطاهرة والمساعى الجليلة المبرورة والأعمال العظيمة المشكورة -- »

* * *

الخدمة العسكرية شرف كبير

ومن أوضح الأمثلة على وطنية صاحب «الأهالى» ما نشره فى العدد ٧٩ بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ تحت عنوان:

خلاصة القوانين العسكرية

وفيه يقول :

« إنه بالنظر لما أخذه مشروع القرعة العسكرية من عظيم الأهمية فى هذه الأيام ، وعدم استطاعة الخاصة والعامة على الإحاطة بقوانينه ، لكثرة حصول التناسخ فى موادها ، بما قضت به ضرورة الاختبار أو داعية الإصلاح والارتقاء حتى بلغت الأوامر الصادرة بشأنه من سنة ١٨٨٥ م ١٧ أمراً ، وصار من المحتم على كل من رام حكماً منها أن يراجع أو يحفظ سائر تلك الأوامر وإلا فاته ما تمناه . »

ثم يسرد بعد ذلك طوائف من تجب عليهم الخدمة العسكرية، ويليهم من يعفون منها ، ثم يختم ذلك بقوله :

أما من لم يكن فى استطاعته أن يتحصل على قيمة البدلية (عشرون جنيهاً) بكل سهولة ، فشرف العسكرية وحلية الفضل بالوقوف فى موقف الدفاع عن الوطن ، أشرف وأعلى وخير وأولى من التصرف فى الحلى والحلل، أو الوقوف فى موقف الضيم والزلل ، بما تسوقه الديون لأهلها من الإذلال والخراب والخبال . »

وقد طبع تلك القوانين طبعة مستقلة ووزعها مجاناً خدمة للأهالى .

* * *

معركة مع « المقطم » :

ولما كانت جريدة « المقطم » لسان حال الاحتلال ، تسبح بحمده وتلهج

بذكره ، فقد ساءها موقف جريدة « الأهالى » ، ولذلك كانت تتصدى للرد عليها بأسلوب بذىء يتنافى مع الذوق ، فكان أحياناً يرد عليها بلهجة شديدة ، ولكنه لا يلبث أن يعتذر لقرائه عما بدر منه ، فينشر فى العدد ١٧٥ الصادر فى ١٦ يوليو سنة ١٨٩٦ ما يلى :

« إعلان واعتراف

أعلن الجمهور وأقر وأعترف بين يديه ، أنا الموقع على هذا إسماعيل أباظة صاحب ومحرر جريدة « الأهالى » ، بأننى عاجز عن مجاراة حضرات الفلاسفة الأجلاء ، أصحاب جريدة المقطم الفيحاء ، فى ميدان البذاءة والسفاهة والمهاترة والسباب ، وأننى ندمت على ما فرط منى ، إن كان صدر عنى ما يَشتم منه رائحة التصدى لهم فى هذا المضمار ، وعزمت على أن لا أعود أبداً لمثله ، على فرض توهم حضراتهم سابقة تعرضى لمزاحمتهم فيما شهدت الأرض والسماوات ومن بينهما باختصاصه بهم . واسمى وختمى حجة علىَّ بذلك ، وهذه السطور خير الشاهدين . .

تحريراً فى ١٦ يوليو سنة ١٨٩٦ و ٥ صفر سنة ١٣١٤ و ١٠ أبيب سنة ١٦١٢ .

(محل الختم) كاتبه إسماعيل أباظة
صاحب ومحرر جريدة « الأهالى »

ولكن لما كان من واجبات جريدة « الأهالى » أن تنصح عامة المصريين وتحذرهم من الوقوع فى شباك أعدائهم ، أو الغرور بتمويهات المأجورين على تغريرهم ، وحل رابطة اجتماعهم ومحاربة وسائل استقلالهم ، فقد صار من الواجب عليها — وخصوصاً بعد اعتراف محررها بعجزه عن مجاراة حضرات الفلاسفة القائمين بهاته المهمة الخطيرة — أن تدبر ما يضمن لها حسن القيام بأداء تلك الواجبات ».

ولذا فقد اضطرت لنشر الإعلان المسطور بعاليه ، لعلها تجد أهلاً لمجاوبة حضرات الفلاسفة الأجلاء على عباراتهم ، وكفواً لصد هجماتهم ، ليرد كيدهم فى نحرهم ، ويعيد سهامهم لصدورهم ، ويكشف ما بقى مستوراً من أمرهم ، ويبحث ـ إن قضت الضرورة ـ فى أصولهم وفصولهم ، ويلجمهم بلجام من نار ، ويقيدهم بقيد يترك الدسائس والفتن من بعدهم بلا رجال ولا أنصار ..

أما هى (أى جريدة « الأهالى ») فتقتصر حسب عادتها على نشر ما يفيد الأهالى من وسائل الإصلاح والتقدم والارتقاء ، وما يعود على البلاد بالخير والإسعاد . والله عزيز ذو انتقام .. » .

أما الإعلان الذى أشير إليه فيما تقدم فقد نشر بنفس العدد، وهذا نصه :

« إعـــلان

وللضرورات أحكام

تعلن إدارة جريدة « الأهالى » أنها فى احتياج كلى لمحرر لا يعرف للحياء قيمة ، ولا للأدب قدراً ، ولا للكمال رسماً ، ولا للشرف معنى ، ولا للشهامة مزية ، ولا للأمانة فضلا ، بمرتب شهرى لا حدّ له ، إلى أن تضع الحرب أوزارها بين « الأهالى » وفلاسفة المقطم الأجلاء .

ويجب على الطالب أولا : أن يكون حائزاً على الشهادة الدكتوريه فى العلوم التى تقتضيها تلك النعوت والصفات ، مصدقاً على هذه الشهادة من إدارة جريدة المقطم الفيحاء .

ثانياً : أن يكون بيــده شهادة من حضرات أصحاب شهادة الدكتورية بالإدارة المشار إليها بأنه تلقى عنهم أصول وفروع تلك العلوم علماً وعملا ،وأنه كان فائقاً على أقرانه فى كافة الامتحانات العلمية والعملية .

ثالثاً : أن تكون الشهادة المذكورة ذات تاريخ ثابت رسمى وسابق على تاريخ نشر هذا الإعلان ، حتى لا يكون هذا الطلب واسطة لفتح باب كسب جديد غير شرعى لحضرات الفلاسفة المشار إليهم .

رابعاً : أن لا يقل سن الطالب عن ٤٠ عاماً ولا يزيد عن خمسين، ليكون قد جمع بين العلم والخبرة والتجربة .

خامساً : أن يكون بيده شهادة التطعيم بمادة عدم الشعور والإحساس ، وخراب الذمة والوجدان ، وتلوّن الفكر واضطراب الضمير ، أو ما يقوم مقامها

سادساً : أن يكون حاصلا على لغة أجنبية ، والحاصل على اللغة الإنكليزية يقدم على من سواه .

سابعاً : أن يكون بيده شهادة دالة على سوء السلوك ، وخبث السيرة والسريرة ، ويجب أن تكون هذه الشهادة أيضاً حائزة لعلامة الاعتماد من إدارة المقطم .

ثامناً : أن لا يدخل الطالب — قبل ولا بعد قبوله — من باب إدارة جريدة « الأهالى » ، ولا يكون بينه وبينها علاقة أو اتصال سوى صندوق البوسطة ، الذى يتناول منه الجُمَل التى يلزم أن يجاوب عليها ، والذى يضع فيه ما تهديه إليه معارفه ومباديه من الردود والإجابات .

وتقديم الطلبات يكون لصندوق البوستة نمرة ٢٦٠ ، ويجب أن تكون مرفوقة بتلك الشهادات ، وأن يكون واضحاً بها اسم ولقب وشهرة الطالب ومحل إقامته ، والمبلغ الذى يريد أن يتناوله شهرياً فى مقابل عمله ، والجهة التى يرسل إليها المبلغ عند نهاية كل شهر ليقبضه منها ، سواء كانت إدارة جريدة المقطم أو غيرها .

تنبيه : يفضل بين الطالبين المسيحى على غيره ، والدروزى على سواه ، والمولود ببلدة (حصبيا) على الجميع . وذلك لمدة ثمانية أيام من هذا التاريخ ».

* * *

قناة السويس لاقناة ديلسبس :

فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٤ توفى فرديناند ديلسبس ، بعد أن منى بالفشل فى مشروع قناة پنما ، إذ حكم عليه بالسجن خمس سنوات ، لم يعف منها إلا بعد جهود عنيفة .

لقد عز على مديرى قناة السويس أن تنتهى حياة ديلسبس على تلك الصورة المخجلة ، بينما هم يرفلون فى خيرات القناة التى هى ثمار قريحته وجهوده المضنية ، ولذلك رأوا تخليد اسمه بإطلاقه على قناة السويس فتصبح « قناة ديلسبس » . .

فلما بلغ ذلك النبأ إسماعيل أباظة ، بادر بمعارضة تلك الفكرة الخبيثة وهاجمها على صفحات « الأهالى » ، فكتب :

« أخبار سياسية أهلية لجريدة الأهالى

تلغراف آخر ساعة ، باريس :

لابدأن يكون قد وصل كرئيس شركة قنال السويس بباريس، لأجل المخابرة مع الحكومة المصرية فى تغيير اسم «قنال السويس» إلى اسم « قنال ديلسبس» وهو العلامة الفرنساوى الشهير الفاتح للقنال المشار إليه . وعندنا عظيم الأمل بأن ينال من حكومتكم كل تساهل فى نوال هذه الأمنية ، قياساً على تساهلها فى أمور كثيرة ذات أهمية ، ولاسيما أن فرنسا تعز مصر وأهلها ، وهى مهتمة على الدوام بشئونها لتتمتع رعاياها الفرنساويون المقيمون بأراضيها بكل سعادة وإجلال وحسن حال وإقبال .

(الأهالى) حقيقة أن الـكعكة فى يد اليتيم عجبة !

قنال السويس صار فتحه بأمر خديو مصر ، وبأبناء مصر ، وبفئوس ومقاطف مصر ، ثم صار الاحتفال بفتحه بملايين من الجنيهات المجموعة من دماء أبناء مصر ، بعد أن صار تخصيص قسم من أسهم القنال ببعض ذوات ورجال مصر فى ذاك العهد ، وقسم آخر بالحـكومة المصرية ..

أما القسم الأول فسلب من أهله بطرق وكيفيات نعلمها ولـكن لا نريد أن نتعرض لذكر شيء منها فى هذه العجالة ، وأما القسم الثانى فقد تجردت منه بالـكلية الحـكومة المصرية ، وليس ذلك فقط بل واستمرت تدفع (لاتقبض) بسبب هذا التجرد مئتين من آلاف الجنيهات سنوياً لغاية السنة الغابرة بصفة خلو رجل . .

ثم ليس من يجهل ما جلب فتح هذا القنال على مصر وأهلها من الخراب والدمار ، بسبب حرمانهم من إيرادات لايمـكن تقديرها إلا بالملايين ، حينما كانت السواح والبضائع تأتى إلى الإسكندرية ، ومنها بطريق السكة الحديد المصرية إلى السويس ، ومنه إلى الهند وباقى سواحل البحر الأحمر وغيره .

وليس من يجهل أن أعظم سبب ترتـكن عليه دولة فرنسا فى التداخل فى شئون مصر الداخلية هو المحافظة على قنال السويس ، الذى تدعى أنها خسرت فيه رجالها ودماءها .

وكذا الدولة المحتلة ، فإنها تقول إنه طريق مستعمراتها وأملاكها بجهات الهند وغيرها ، بحيث لم يبق لدى مصر فى هذا المشروع المفيد الجليل إلا كونه أصبح سبباً للتداخل فى أمورها الداخلية والخارجية ، فضلا عن الخسائر المادية والأدبية .

هذا أولاً . .

وثانياً : اسمه الكريم عند ما يقال « قنال السويس » . . وحيث أن هذا الاسم هو اسم شريف ، فقد أبت عدالة رجال فرنسا أن تترك هذا الاسم الكريم مضافاً إلى بلدة من بلاد الأمة المصرية التعيسة ، التى تحبها فرنسا وتحب أبناءها (ولكن ليس إلا لفائدتها ونفعها) . .

ولهذا فقد سعت رجالها فى الاختصاص باسم القنال وإضافته لاسم من أسماء رجالهم ، ولهم كل الشكر من الشعب الفرنساوى على هذا المسعى الحميد الذى يسعونه لمجد وطنهم وشرف رجالهم . .

ولكن ، هل لهم من المصريين مثل هذا الشكر أيضاً ؟ حاشا وكلا . ولا للحكومة المصرية كذلك ، إذا لم تحافظ على إحساس شعبها وعلى حقوق بلادها قياساً على ما يفعله غيرها .

على أن الأهالى يقبلون أن يتنازلوا للحكومة الفرنساوية عن إضافة اسم القنال لاسم من أسماء رجالهم ، على شرط أن الحكومة المشار إليها تنقل القنال لأرضها وبلادها ، أو أن تسعى لسلخ عن الأراضى المصرية كما انسلخ السودان قبله ، لكى لا يكون مصدر ارتباكاتها ، وعلة خطوبها ومشكلاتها . »

* * *

فى الجمعية الزراعية

وكان اشتغال إسماعيل أباظة بالزراعة فى أملاكه الخاصة ، سببا فى إدراكه لحاجة البلاد إلى إيجاد جمعية زراعية تعمل على النهوض بالزراعة (وذلك لأن انجلترا ظلت تتجاهل حاجة مصر الملحة لوزارة للزراعة حتى سنة ١٩١٤) فضم إليه لفيفاً من المشتغلين بالزراعة ممن اقتنعوا بفكرته ، وكونوا الجمعية الزراعية وساهموا فى تكوين رأس مالها ، وتم تأسيسها فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٨ .

ومنذ ذلك التاريخ أخذت الجمعية تعمل على تحسين الشئون الزراعية وترقيتها بمصر بكل الوسائل المشروعة ، وإقامة المعارض الزراعية والصناعية إلخ، وقام إسماعيل أباظة بوضع قانونها ، وظل اسمه مقرونا باسمها نحو ثلاثين عاماً ، قدم خلالها للجمعية خلاصة تجاربه وخبرته .

وكان أول ما وجه إليه اهتمام الجمعية هو إنشاء معرض زراعى ، وقد أقيم هذا المعرض بحديقة الأزبكية سنة ١٨٩٨ ، ثم أقيم معرض ثان سنة ١٩٠٠ بالجزيرة ، وفى ذلك المعرض عرضت فصائل ممتازة من الماشية المصرية كان بعضها مما قام هو شخصياً بتربيته ، كما عرضت بعض المصنوعات المصرية كأشغال النجارة والأحذية وبعض المصنوعات الفضية والنحاسية .

وفى سنة ١٩٠٥ أقيم معرض ثالث عرضت فيه بعض المحاريث الميكانيكية التى أقبل على شرائها كبار المزارعين ، وكان إسماعيل أباظة ممن بادروا إلى شراء أحدها .

وتوالى بعدئذ إقامة المعارض الزراعية الصناعية ، فكانت سبباً فى النهضة الزراعية الصناعية التى لمستها البلاد حتى قبيل الثورة المباركة ، تلك النهضة التى كانت قاعدة متينة للوثبة الكبرى التى تشاهدها البلاد اليوم .

وقد مثل هذه الجمعية فى المؤتمر الزراعى الدولى الذى عقد بالنمسا فى ٢٣ مايو سنة ١٩٠٧ برئاسة الإمبراطور .

وكان من أثر زيارته للنمسا أن عرض على الجمعية إنشاء مزرعة لإجراء التجارب والأبحاث الفنية الزراعية بها ، فلقيت فكرته قبولا واختارت الجمعية سنة ١٩٠٨ منطقة بهتيم لهذا الغرض ، واشترت مائة وأربعين فداناً أخذت تتزايد حتى أصبحت نحو ٥٠٠ فدان .

ومن مآثره فى الجمعية الزراعية مطالبته فى سنة ١٩١٩ بسن قانون لمنع

غش السماد ، وتحديد أسعار الأسمدة بحيث لا يزيد الربح من بيعها عن ٦ ٪ .

وفى سنة ١٩٢٢ انتخب وكيلا لتلك الجمعية ، وكان له الفضل فى إنشاء متحف القطن فى العام التالى ، وهذا المتحف يعد مفخرة لنا لأنه الفريد من نوعه فى العالم، إذ هو يروى قصة القطن ويسرد بطريقة فنية شائقة كافة مراحله، من وقت إعداد التربة وانتقاء البذرة إلى جنيه وحلجه وكبسه فى بالات ثم شحنه وغزله ونسجه . . . إلخ .

وهكذا كان له فضل كبير فى تنظيم وتوجيه تلك الجمعية والنهوض بها ، حتى استطاعت أن تؤدى رسالتها على الوجه الكامل .

إسماعيل أباظة النائب

قد يكون من المفيد — قبل أن نتناول جهود إسماعيل أباظة فى مجلس شورى القوانين وفى الجمعية العمومية — أن نقدم لذلك بذكر نبذة عن كل منهما :

مجلس شورى القوانين

أنشئ مجلس شورى القوانين بموجب الأمر العالى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، ليحل هو والجمعية العمومية ومجالس المديريات محل مجلس النواب الذى كان قائماً قبل ذلك التاريخ ، والذى عقد آخر جلساته فى ٢٦ مارس سنة١٨٨٢. وكان مجلس شورى القوانين مجلساً استشاريا، تعرض عليه الأمور الهامة كالميزانية ، ومشروعات القوانين والأوامر العالية المشتملة على اللوائح الإدارية العمومية وغيرها — بعد نظرها بمعرفة مجلس النظار — لأخذ رأيه فيها ، دون أن يكون رأيه ملزماً للحكومة .

وكان يؤلف من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان ، منهم أربعة عشر عضوا تعينهم الحكومة ومن بينهم الرئيس وأحد الوكيلين ، ولا تزول عضويتهم إلا بأمر عال (مرسوم) بعد قرار يصدره ثلثا أعضاء المجلس على الأقل . وكانت تلك العضوية أشبه بالوظيفة ، إذ كانت للأعضاء رواتب كباقى موظفى الحكومة ، بواقع مائة جنيه سنوياً ، إذ أنهم كانوا فى الغالب إما من الموظفين العاملين أو السابقين . أما الأعضاء الدائمون ، الذين لم يكونوا من الموظفين العاملين أو السابقين ويكونون خارج القاهرة ، فيعطى العضو منهم ثلاثمائة جنيه فى السنة .



إسماعيل أباظة (باشا)

أما باقى الأعضاء فستة عشر عضوا ينتخبون، ومنهم يعين أحد الوكيلين، ومدة عضويتهم ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام، وليست لهم مرتبات ثابتة بل تصرف لهم مصاريف انتقال قدرها ثلاثمائة جنيه سنويا ، عدا الوكيل المعين منهم فيربط له راتب أسوة بالأعضاء الدائمين ، وعدا عضـــو القاهرة فإنه لم يكن يعطى سوى مائة جنيه سنويا ، وكان الستة عشر عضواً ينتخبون على النحو التالى :

عضو واحد عن القاهرة، وآخر عن الثغور كلها (الإسكندرية ودميـــاط ورشيد وبورسعيد والسويس والإسماعيلية والعريش) .

أما المديريات فيجتمع مندوبو كل مديرية ويختارون أعضاء لينوبوا عنها فى مجلسها باعتبار عضوين لـكل مركز ، وأعضاء كل مجلس من مجالس المديريات يجتمعون لانتخاب عضو واحد ينوب عن المديرية فى مجلس الشورى. ومن يسقط منهم فى عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة فى نهاية الثلاث سنوات تسقط أيضاً عنه عضوية مجلس شورى القوانين، وينتخب مجلس المديرية بدلا عنه .

وكان يشترط للعضوية فى مجلس الشورى إذا ناب العضو عن المديرية أن يكون من قبل عضوا فى مجلس المديرية، وأن يكون ملما بالقراءة والـكتابة وقاطنا فى نفس المركز الذى ينوب عنه ، وأن يكون قد دفع للمديرية خمسة وعشرين جنيها ضرائب أطيان يملـكها فى ذلك المركز مدة السنتين السابقتين لانتخابه ، هذا إذا كان حاصلا على إحدى الشهادات العالية ، وخمسين جنيها إن لم تـكن لديه شهادات .

أما عضو المجلس فى المدينة فيجب أن يكون حائزاً للشروط المذكورة، إلا أن الخمسة والعشرين أو الخمسين جنيها يجب أن تـكون قد دفعت عن عوائد أملاك فى نفس المدينة التى ينتخب فيها ، وأن يكون اسمه مدرجا فى كشف

المرشحين للانتخاب عن خمس سنوات ماضية ، وألا يكون من رجال الجيش ولا من موظفى الحكومة (إلا إذا كان عمدة) .

ومنذ إنشاء هذا المجلس حتى ٣٠ يونية عام ١٩٠٩ ، كان يجتمع فى أوائل شهور فبراير وأبريل ويونية وأغسطس وأكتوبر وديسمبر ، ثم عُدل موعد افتتاح دور انعقاده العادى إلى اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة ، ويبقى انعقاده مستمراً لغاية آخر شهر مايو من السنة التالية .

وقد استمر هذا المجلس مدة ثلاثين سنة ، عقد فيها ٦٥٧ جلسة فى ٣١ دور انعقاد عادى ، وسبع جلسات فى اجتماعين غير عاديين ، فى المدة من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ إلى آخر مايو سنة ١٩١٣ (آخر جلسة له) حصل فيها تجديد انتخاب أعضائه أربع مرات ، أما من كان ينفصل منهم عن عضوية المجلس ـ بسبب سقوطه عند تجديد الانتخاب بالقرعة لمجالس المديريات فى نهاية الثلاث سنوات أو لأسباب أخرى ـ فهؤلاء كان يتم انتخابهم فى أثناء أدوار الانعقاد العادية .

وكانت جلساته سرية لا يحضرها سوى أعضائه ، إلى أن صدر القانون رقم ٣ فى ٣ مارس سنة ١٩٠٩ فأصبحت علنية .

أما الميزانية فكانت ترسل إليه فى أول ديسمبر من كل سنة ، لتعرض عليه لإبداء آرائه ورغباته ، وتبلغ هذه الآراء والرغبات إلى وزير المالية الذى يجب عليه فى حالة رفض اقتراحات المجلس أن يبين الأسباب الداعية لذلك ، دون أن يترتب على بيان هذه الأسباب جواز المناقشة فيها ..

وكان محظوراً على هذا المجلس المناقشة فى المسائل السياسية أو الدين العمومى وكل ما التزمت به الحكومة بقانون التصفية ، أو بمعاهدات دولية . وكان للخديو حق حل المجلس ، وفى هذه الحالة تنتخب مجالس المديريات الأعضاء المندوبين المستجدين خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ الحل ، أما الأعضاء الدائمون فتستمر عضويتهم فى المجلس الجديد . وكان للوزراء حق الاشتراك

فى مداولات المجلس، وعليهم أن يقدموا له كافة الإيضاحات التى يطلبها منهم، متى كان ذلك غير خارج عن حدوده .

وكانت آخر جلسة لهذا المجلس فى ٣١ مايو سنة ١٩١٣ .

وقد قام مجلس شورى القوانين فى مدة هيئاته الخمس بوضع معظم القوانين واللوائح وغيرها التى ظلت سارية فى كافة وزارات الحكومة ومصالحها الحالية حتى عهد قريب ، بل ربما كان بعضها لا يزال معمولا به حتى اليوم .

وتشكيل المجلس على هذا النحو قصد به وضعه تحت سيطرة الحكومة ، فإن قلة عدد أعضائه ، وجعل الأعضاء المنتخبين ستة عشر ينتخبون بهذه الطريقة الملتوية ، وتعيين الحكومة أربعة عشر عضوا ، وحرمان المجلس كل سلطة ، وقلة عدد جلساته وجعلها سرية . . كل هذه العوامل جعلت منه أداة فى يد الحكومة . فهو فى الظاهر هيئة شورية قيل إنها تنوب عن الأمة ، بينما هو فى الواقع هيئة تتألف وتعمل تحت سيطرة الحكومة ، ولا تستطيع أن ترفع للأمة صوتا ، ولا أن تعتمد الأمة عليها فى توجيه سياسة الدولة أو تأليف الوزارات وتبديلها . .

الجمعية العمومية :

أنشئت الجمعية العمومية بموجب الأمر العالى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان عدد أعضائها يتراوح بين ٨٢ و ٨٤ (حسب عدد الوزراء) . وكانت تؤلف من الوزراء، ومن رئيس ووكيلى وأعضاء مجلس شورى القوانين الدائمين والمنتخبين ، ومن أعضاء آخرين عـــددهم ٤٦ ، منهم ١١ ينتخبون بواسطة المحافظات فى المدن والثغور ، و ٣٥ ينتخبون بواسطة مندوبى المديريات . ومدة عضوية الأعضاء ست سنوات ، ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وليس لهم مرتبات ثابتة ، بل تصرف لهم مصاريف انتقال .

ويرأس هذه الجمعية رئيس مجلس شورى القوانين ، وتعقد جلساتها مرة

على الأقل كل سنتين ، وللخديو الحق فى عقدها وفضها وحلها ، وفى حالة حلها تجرى الانتخابات الجديدة فى مدى ستة شهور ، وكانت جلساتها سرية ، ولا يجوز لها أن تتداول فى أمر إلا إذا كان حاضراً منها ثلث أعضائها ، فإذا تساوت الأصوات فرأى الرئيس مرجح للفريق الذى ينضم إليه .

وقد عقدت الجمعية ٦٤ جلسة فى ١٦ دوراً فى المدة ما بين ٢٨ يوليه سنة ١٨٨٣ إلى ٣١ مارس سنة ١٩١٢ ، حصل فيها تجديد انتخاب أعضائها أربع مرات . وكانت جلساتها لا يحضرها سوى أعضائها ، إلى أن صدر القانون رقم ٣ فى ٣ مارس سنة ١٩٠٩ فأصبحت علنية ابتداء من جلسة ٩ فبراير سنة ١٩١٠، وهو تاريخ صدور لائحة علنية الجلسات .

وكان لا يجوز ربط ضرائب جديدة ، أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فى مصر إلا بعد موافقتها .

وتستشار الجمعية لإبداء رأيها فى المسائل والمشروعات التى تبعث بها إليها الحكومة ، كالسلف العمومية وإنشاء أو ردم الترع ومد أى خط من خطوط السكك الحديدية مارا فى جملة مديريات ، وعن فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها .

وكان للجمعية أن تبدى آراءها ورغباتها فى سائر النواحى المالية أو الإدارية، وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بهذه الآراء أو الرغبات أن تخطر الجمعية بالأسباب التى دعتها لذلك، دون أن يترتب على الإخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها .

وليس بين أعمال هذه الجمعية ما يستحق الذكر ، سوى رفضها بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩١٠ مشروع امتداد امتياز شركة قناة السويس بإجماع الآراء، « ما عدا الوزراء ومرقس سميكة بك الذى رأى قبوله مع التعديل » ، وطلبها إنشاء مجلس نيابى لمصر .

جهود إسماعيل أباظة النائب

لقد كان النجاح الذى أدركه إسماعيل أباظة فى حياته الصحفية خليقا أن يفتح له الباب على مصراعيه لخدمة بلاده فى المجلس النيابى الذى كان قائماً وقتذاك ، وهو مجلس شورى القوانين . فتقدم للانتخاب فى يناير سنة ١٨٩٦ ففاز بالعضوية ، وكانت عضويته لهـــذا المجلس تبيح له الحق فى عضوية الجمعية العمومية .

وإذا نحن استعرضنا تاريخ حياة إسماعيل أباظة باشا كنائب ، لوجدنا تلك الحقبة من حياته أشرف الصفحات وأنبلها فى تاريخ الحياة النيابية ، ولشهدنا سلسلة متصلة الحلقات من الـكفاح القوى المتواصل والجهود الجبارة ، ولرأينا أنه لم يكن من طراز النواب الذين يعتمدون فى بناء مجدهم على الخطب الرنانة ، ولـكنه كان من طراز مختلف جد الاختلاف .

كان النائب الباحث المنقب الذى يدرس الموضوعات التى يتصدى للتحدث عنها أوفى دراسة . وقد تعترضه نقطة مبهمة فيسهر الليل كله ويقوم النهار كله حتى يصل إلى كنهها الصحيح . كذلك لم يـكن أباظة باشا من النواب الذين يكتفون ببذل جهودهم فى المجالس النيابية تاركين نتائج هذه الجهود فى كفة القدر ، بل كان يتبع تلك الجهود بأخرى متواصلة خارج المجلس ، طارقاً كل باب يرى فى طرقه مصلحة لوطنه .

وتحقيقا لآماله وتأييدا لمقترحاته كان يجمع النواب خارج المجلس فى داره ، أو يجتمع بهم فى أى مكان آخر — حسب الظروف — ليقنعهم بوجهة نظره ويفسر لهم ما لا يتسع المجال لتفسيره حتى يضمن تأييدهم . وكان وطيد العلاقة بالمغفور له الزعيم مصطفى كامل ، يتزاوران ويتبادلان الآراء ، وازدادت صلته وثوقا بالسيد

على يوسف صاحب « المؤيد » ، وكان منزله منتدى للأدباء وللعظماء غيرهما ، أمثال حسين رشدى باشا ، وعدلى يكن باشا ، وأحمد شوقى بك .

لذلك لم يكن أحمد شفيق باشا ، صاحب « الحوليات» ومؤلف «مذكراتى فى نصف قرن » مغاليا عندما قال : « لو كانت حياة مصر النيابية فى عهد أباظة باشا كالحياة النيابية فى أوربا لكان أباظة باشا يحاكى جيوليتى Giolitti بإيطاليا أو كليمانصو بفرنسا ، فهم جميعاً أهل قدرة فى تدبير المناورات البرلمانية ومن الخطباء المفوهين وأهل صراع وكفاح » .

وقد يكون من الغبن أن نختار من حياة أباظة باشا النيابية مواقف دون أخرى ، أو نثبت له بعض آرائه ونهمل البعض الآخر ، فكل مواقفه مشرفة وكل آرائه عملية مدعمة بالبراهين ، ولكننا سنذكر أكثر مواقفه تألقا وأعمقها أثراً .

* * *

ايقاف الرأى العام على أعمال مجلس الشورى :

وأول مايطالعنا من أعمال إسماعيل أباظة هو اهتمامه بنشر ملخص لما دار فى كل جلسة من جلسات مجلس الشورى ، إذ انتهز — كما قدمنا فى الحديث عن جريدة « الأهالى » — فرصة إصداره لتلك الجريدة وأخذ ينشر بها ملخصات للجلسات لإيقاف الرأى العام على مايدور بالمجلس . وقد بدأ بذلك منذ الجلسة الأولى التى حضرها ، وكانت فى ٢ فبراير سنة ١٨٩٦ .

* * *

اقالة الأعضاء غير المفيدين :

وفى الجلسة الثانية يوم الخميس ٥ فبراير سنة ١٨٩٦ — طالب بإقالة الأعضاء الدائمين « ممن لا يستطيعون قولا ولا حركة من عضوية المجلس واستبدالهم

بسوام ممن يفيدون الحكومة والأهالى بآرائهم الصائبة وأفكارهم الثاقبة »

* * *

المطالبة بتخفيض الضرائب .

وكان أول اقتراحاته بجلسة ١١ فبراير سنة ١٨٩٦ بمجلس شورى القوانين المطالبة بتخفيض الضرائب تخفيفا عن الأهالى ، وإشراك الجمعية العمومية فى تقدير درجات أموال الأطيان ؛ وقد وافق الأعضاء على هذا الاقتراح .

* * *

تعويض العجز عند فك الزمام :

وأعقب ذلك باقتراح آخر هو تعديل لقاعدة شاذة جرت عليها الحكومة وهى أنها كانت عند فك الزمام تعتبر الزيادة فى مساحة أرض يملكها شخص ما ملكا للحكومة ، ومن ثم تقوم ببيعها لمن يشاء ، بينما يكون هناك عجز فى أرض شخص مجاور أو فى نفس الحوض.

وقد اقترح إسماعيل باشا أن تضاف الزيادة للأرض التى يظهر بها عجز مادامت مجاورة أوقريبة ، وقد وافق الأعضاء على هذا الاقتراح .

* * *

مقترحات اربعة

وفى جلسة الجمعية العموميةفى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٨ تقدم بأربعةاقتراحات، قدم لها بمقدمة نصها :

«معلوم أن الأمة المصرية متأخرة تأخراً فاضحا فى معارفها العمومية،منحطة انحطاطاً هائلا فى ثروتها الماليةبالنسبة لما وهبها البارى من خصوبة أرضها ومزايا جوها ونيلها ، عديمةالاهتمام بالاكتشافات والاختراعات الزراعية وبتحسيناتها المصرية ، قليلة العناية بالاحتياطات الصحية وبمستلزمات الحضارة والمدنية،

ولما كانت هذه الأحوال أشبه بأعراض لمرض التأخر والانحطاط والاستعباد ، الذى ما من أمة إلا وأصيبت به وكانت له معها أدوار وأزمان ، فلمعالجة هـذا المرض وتلك الأعراض كما عالجهما غيرنا من الأمم السامية الآن أقترح عـلى حضرات أعضاء الجمعية تقرير مخابرة الحكومة بما هو آت :

(١) تعميم التعليم — ولو الابتدائى — بين سائر طبقات الأمة ، بإنشاء كتاتيب نظامية فى كافة البلدان والعزب الجسيمة ، لتبديد غيوم الأمية وكشف ظلمات الجهالة اللتين هما علة كل المصائب وأم النوائب التى ألمت والتى ستلم بالبلاد ، ما دام الجهل مخيما وسائداً على مجموع الأمة بالحالة التى هو عليها الآن .

ولما كانت حكومتنا — كغيرها من الحكومات — لا يمكنها أن تقوم بهذه المهمة العظمى بمفردها ، بل لابد لها من معونة الأمة ومساعدتها ، وخصوصا فى مثل الظروف الحاضرة ، فالذى أقترحه على إخوانى هو أن يقرروا مساعدة أنفسهم وأمتهم على نوال هذه الأمنية ، بتقرير رسم كاف لإنفاذ هذه الغاية ، يجرى تحصيله سنويا مدة أربع سنوات على الأقـل بواسطة عمال الحكومة ، ثم بعد مضى تلك المدة تبحث الجمعية فى يوم كهذا فيما إذا كانت إيرادات محلات التعليم كافية لها بدون مساعدات ، أخرى أو غير ذلك .

وإننى أترك للجمعية حق تقدير ذاك الرسم ، ونوع الشىء الذى يتقرر عليه ، سواء كان على الفدان أو على النفوس أو الأعتاب كأجرة الغفر مثلا ، وللجمعية الرأى أيضاً فى أن تجعل المبالغ التى تتحصل من ذاك الرسم تحت تصرف نظارة المعارف ، أو تحت تصرف مجلس فى كل مديرية يتشكل لهذه الغاية من المدير بصفة رئيس ومن أعضاء بعدد مراكز المديرية ، ويكون من خصائص هذا المجلس تعيين مكان ونفقات كل كتاب بمراعاة أهمية كل جهة ، وملاحظة إدارة التعليم وسير واستقامة المعلمين وانتخابهم وتقدير مرتباتهم .

أما وضع النظامات العامة لتلك الكتاتيب ، وبيان ما يدرس فيها من العلوم أو الصنائع ، فالمرجع فيه يكون لمجلس شورى القوانين ، لتوحيد تلك النظامات وأنواع العلوم بكافة كتاتيب القطر .

وفى هذا المشروع من الفوائد العظمى :

أولا : تفتيح وتنوير الأذهان ،وتحسين نشأة الأحداث الموكول لهم أمر مستقبل البلاد ، وإحياء عواطف السعى والجد والنشاط ، وتربية الملكات الشريفة فى مجموع الأمة وفى أفرادها ، ليتسنى لها أن تنهض من سقطتها وأن تتبوأ فى يوم من الأيام عرش السعادة والاستقلال .

وثانيا: تشغيل ألوف ممن يصلح من الشباب أبناء البلاد — الذين تعلموا — فى الدواوين ، أو تخرجوا فى المكاتب والمدارس ثم خرجوا منها قبل تتميم التعليم ، وأصبحوا بغير عمل علة فى جسم الأمة وضربة على النظام العام ، حيث عززوا جيوش المتشردين والمتسولين والمزورين والنصابين المنتشرين فى العاصمة وفى سائر المدن والأقاليم .

نعم ، للحكومة أن تقول فى هذه الحالة الأخيرة : إن الأمة التى تريد أن تتصرف بنفسها فيما تقرره عليها من الرسوم لتعميم التعليم بين أبنائها،فى وسعها أيضاً أن تقوم بهذه المهمة ، بواسطة جمعيات من أعضائها بدون احتياج لتوسط الحكومة ، كما هو الجارى فى البلاد الأوروباوية . . لكن لا يخفى على الحكومة أن الأمم الناهضة لا تستغنى ــ فى حالة نهضتها ــ عن مد يد المساعدة والمعونة لها من الأجنبى فضلا عن ولاة أمورها ، هذا فضلا عما دلت عليه التجارب من أن الأمة لا تستطيع أن تقوم بعمل مفيد صالح ويكون له نصيب من النجاح إلا إذا كان للحكومة فيه يد وعمل ، فضلا عن ذلك فإن ولاة الأمور لم يشهدوا للأمة لحد اليوم بأنها صارت كفؤاً لإصلاح أحوالها وتقرير أمورها بنفسها . . »

وقد رأى الأعضاء عرض ذلك الاقتراح على مجلس شورى القوانين ، وإذا رأى المجلس ربط رسوم جديدة فعندئذ يطلب من الحكومة عقد الجمعية العمومية للنظر فى ذلك .

(٢) التماس سعى الحكومة فى إنشاء بنك لتسليف نقود لأهالى وأعيان القطر ، رهنا على عقاراتهم بفوائد معتدلة ، لإنقاذهم من مرض الأرباح الباهظة الذى كان من أعظم أسباب كل البلايا والمصائب التى ألمت فى الماضى بالقطر المصرى ، والذى هو أشد علة يخشى منها فى المستقبل على البقية الباقية من ممتلكاتها ، ولا سيما أن ترك هذا المرض على حالته الحاضرة يحبط بلا شك كل سعى فى تنمية ثروة الأمة ، ويسقط كل اجتهاد فى تحسين حالتها المالية ، مهما كانت مساعى واقتدار القائمين بأمر النظام والإصلاح .

ويشاركنى فى هذا القول كل من اختبر أحوال الأهالى،وعلم بأن المقتدرين المتنورين من أهل الأرياف يدفعون أرباحا على ديونهم من ١٨ إلى ٣٦ فى المائة سنويا ، أما عامة الأهالى فإنهم يدفعون على المائة أرباحا لغاية مائة وخمسين سنويا ! وبيان ذلك هو أن الفلاح يقترض قبل موسم حاصلاته بشهرين الجنيه الواحد على أن يؤديه من محصولاته جنيها و ٢٥ قرشاً ، فتكون أرباح المائة على هذا الحساب مائة وخمسين سنويا .

ولهذا فلا يبالغ من يقول إن ملايين الجنيهات المدينة بها أهالى هذه البلاد معظمها — إن لم تكن كلها — فوايد ديون سبق تسديد أصولها، وهذه حقيقة لا يجادل فيها مجادل ولا تخفى على رجال الحكومة ، بدليل ما قرروا من منذ سنتين من تخصيص عشرة آلاف جنيه لتسليفها لأهالى بعض البلاد الفقيرة ، ومن مشترى تقاوى القطن بمعرفتهم وصرفها للأهالى بأثمان مناسبة ومقسطة لعدة أقساط ، فاغتنموا شكر الأمة ودعاءها على هذه المساعدة ، وإن كانت زهيدة .

نعم ، يمكن أن يقال : إن البنك العقارى المصرى يغنى عن البنك المطلوب . . فرداً على ذلك نقول : إن البنك العقارى كان يغنى حقيقة لأنه أول مشروع استفاد منه أرباب الجد والحزم من أبناء البلاد ،وأول بنك حارب المرابين فى العاصمة والأقاليم ، ولكن ما اضطر إليه أخيراً بحكم التجارب من كثرة التدقيق والتشديد فى مستندات الملكية ، وأوله خلو العقارات من سائر المنازعات ، وما استلزمته هذه التحريات من الزمن الطويل ، وما قضى به نظامه من عدم عمل سلفيات أقل من ثلثمائة جنيه ، كل هذه الأمور كانت سببا لحرمان كثير من الأهالى من فوائده ومزاياه ، وكانت مساعدة على رواج سوق المرابين بالربا الفاحش ، حتى سلبوا — ولا يزالون يسلبون — أملاك الأهالى ، تارة بطرق الغش والتزوير ، وأخرى بفداحة الأرباح فداحة لا تطاق كما سلف البيان .

وللحكومة الخيار فى إنشاء ذاك البنك ، إما من ملايين الجنيهات المكنوزة فى خزائن صندوق الدين ، والجارى تسليفها للأجانب على قراطيس بثلاثة المائة سنويا ، إذ الأمة المصرية أولى من غيرها بالانتفاع بأموالها ، ولا سيا وأن عقاراتها ليست بأقل اعتمادا من تلك القراطيس التى لا قيمة لها إلا بضمانة تلك العقارات . .

وإما من أموال شركة مالية كشركة البنك العقارى مثلا أو غيرها ، تجعل لها فرعاً فى القطر المصرى وتمد لها الحكومة يد المساعدة فيما يلزم لها من المعلومات لإثبات ملكية العقار وخلوه من الحقوق الأخرى ، لإزالة الأسباب التى جعلت البنك العقارى غير واف بحاجة الأمة التى تطالب بها الآن .

ولما أخذت آراء الأعضاء ، تقرر — بالأغلبية — عدم الموافقة على هذا الاقتراح .

٣ — إقامة معارض زراعية سنوية بعواصم الأقاليم :

أولا : لتوسيع نطاق المعلومات والمعارف الزراعية ؛

وثانياً : لسهولة علم كل جهة بما تستكشفه الجهة الأخرى من أصناف التقاوى الجيدة ، أو التى تعطى محصولا أكثر ، أو يكون ضررها للأرض أقل ، أو لا تستغرق من الزمن بالأرض ما يستغرقه بالأرض مثيلها ؛

وثالثاً : معرفة ما يطرأ على الآلات الزراعية الاعتيادية من التحسينات المصرية ، وما يستحدث من الماكينات البخارية وغير البخارية ؛

ورابعاً : لتوجيه الهمم وصرف الأفكار للاهتمام بأمر الزراعة والتفنن فى تحسينها ، وبث روح التسابق والتنافس بين سائر طبقات الأمة ، التى هى مادة وجودها وينبوع ثروتها وحياتها .

وتكون تلك المعارض تابعة فى نظاماتها لمعرض الزراعة الأكبر الجارى إقامته سنويا فى العاصمة ، أما نفقاتها فمن إيراد دخلها ، ومما يقرره لها فى كل مديرية ــ إن اقتضى الحال ــ مجلس المديرية ، بمقتضى الحق الممنوح له فى المادة الثانية من القانون النظامى المصرى .

وإننى على اعتقاد تام بعدم الحاجة لبيان مزايا المعارض التى أقيمت فى بلادنا وبالبلاد الأوروباوية ، حيث أن منافعها لا تخفى على كل مطلع خبير .

وقد اقترح العضو محمد بك نافع « أن نسأل الحكومة أن تساعد مادياً وأدبياً مشروعات المعارض الزراعية التى تقام الآن صغيرة خفيفة غير وافية بالمقصود ، إذ ليس بالعسير على الحكومة أن تتبرع بجزء من المال لهذه الغاية ، وأن تمنح أرضاً واسعة داخل العاصمة أو فى ضواحيها ، تسوّر وتعد لأن تكون معرضاً سنوياً للمزروعات على اختلافها ، وللمواشى والآلات الزراعية ، ليتقاطر المزارعون من كل صوب إلى هذا المعرض ويشتركوا فيه ، ويعفوا منه كل

ما يحتاجون إليه من صنف جيد أو ماشية أو آلات مستجدة نافعة ، فيقتنوها ويزيد إيرادهم بواسطتها ، وذلك كما لا يخفى ذو فوائد لا تقدر » .

ولما أخذت الآراء تقرر ـ بالأغلبية ـ الموافقة على رأى حضرة محمد بك نافع .

٤ ـ تشكيل مجالس بلدية بأمهات الأقاليم وعواصم المراكز وبكل بندر شهير ، مع تجاوز الحكومة عن إيرادات تلك المجالس ، لصرفها فى ردم بركها ومستنقعاتها التى عجزت الحكومة عن تلافى أضرارها لحد الآن، مع ما أصدرته فى شأنها من القرارات والمنشورات ، ولتحسين طرق وداخلية البنادر خدمة للصحة العمومية ، ولما تقتضيه حالة الحضارة الحاضرة والمدنية العصرية .

ويمكن للحكومة إنشاء تلك المجالس فى سائر القرى والعزب والكفور ، بدون أن تتكلف من عندها قرشاً واحداً . وذلك بتشكيل مجالس ـ أشبه بمجالس المشيخات القديمة ـ من عمدة البلد بصفة « رئيس » ومن المشايخ والصراف والمأذون وكم شخص من أكابر المزارعين بصفة « أعضاء » . وتكون تلك المجالس راجعة فى أعمالها ونظاماتها لمجلس المديرية الانتخابى ، أو لمجلس آخر يتشكل بها تحت رئاسة المدير لهذه الغاية كلما اقتضى الحال . ثم إن لم تستفد الحكومة والبلاد من هذه المجالس فى السنة الأولى أو الثانية من تشكيلها ، فلا بد أن تستفيد فى السنين التالية لها ، كما هو الشأن فى كل حديث وجديد » .

وقد رأى الأعضاء الاكتفاء بما سبق أن قام به مجلس شورى القوانين ، من مخابرة الحكومة بشأن إنشاء مجالس بلدية لبنادر سماها ، وأن الحكومة أجابت المجلس بعزمها على تعميم هذه المجالس بالبنادر شيئاً فشيئاً .

ويجدر بنا هنا أن ننوه بأن إسماعيل أباظة ، سعى سعياً حثيثاً فى النهوض

بمدينة الزقازيق حاضرة الإقليم الذى نشأ فيه وتقيم به أسرته ، وذلك بتزويدها بالمياه العذبة النقية وبالنور الكهربائى فى الوقت الذى لم تكن تتمتع بتلك الميزتين سوى القاهرة والإسكندرية وبور سعيد ، وفى الوقت الذى كان يعارض فيه الإنجليز فى مثـــل تلك المشروعات باعتبارها مشروعات كمالية لا تتسع لها الميزانية .

ويضاف إلى هذا عنايته بالناحية الاجتماعية فى الأسرة الأباظية ، إذ اهتم بتكوين جمعية تربط بين أفرادها العديدين وتعمل على النهوض بالنواحى الاجتماعية والرياضية والأدبية، سميت «جمعية النشأة الأباظية» . وقد أصدرت تلك الجمعية مجلة ساهم فيها بأقلامهم عدد كبير من أعلام تلك الأسرة ، كالأستاذ عزيز أباظة والأستاذ فكرى أباظة وعشرات غيرهما .

* * *

دفاعه عن اللغة العربية :

وقد وجدت اللغة العربية فى شخص إسماعيل باشا أباظة أعظم ناصر وأكبر مطالب بجعلها لغة التدريس الأساسية بالمدارس المصرية ، فكان لا يترك فرصة إلا أثار فيها هذا الموضوع . وعلى الرغم من أن سعـــد زغلول ذكر بعض صعوبات تحول دون تنفيذ تلك الرغبة فى الحال ، فقد تقرر أن يكون التعليم بالعربية تدريجياً .

وظل إسماعيل باشا يناصر التدريس باللغة العربية حتى فى التعليم العالى ، ولما قام وزير المعارف فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بعرض قانون على المجلس خاص بإصلاح برامج التدريس بمدرسة الحقوق ، اغتنم أباظة باشا هذه الفرصة وألقى خطاباً قيّما فى ضرورة العدول عن استعمال اللغة الإنجليزية بمدرسة الحقوق ، واستعمال اللغة العربية بدلا منها ، ومما جاء بخطابه مايلى :

« نحن لسنا ضد اللغة الإنجليزية التى أوافق على أن نتعلمها ، ولكن لا نتعلم بها علم الحقوق . لأن اللغة الإنجليزية لم توضع بها القوانين ، وليس بها مطولات ولا شروحات فقهية ، حتى أن المدرس الإنجليزى الذى يدرس القوانين باللغة الإنجليزية يرشـــد الطلبة إلى المؤلفات والشروح الموضوعة بالفرنسية » .

ثم يقول : « إن التدريس باللغة العربية يسهل تلقى العلوم ، كما هو واضح من إشارة ناظر المعارف إلى سهولة الشريعة الإسلامية على الطلبة ، فلم لاتدرس بها القوانين فى مدرسة الحقوق ؟ ولنا أكبر الأمل فى الحكومة الحاضرة ـ وخصوصاً ناظر المعارف ـ أن يهتم بجعل التعليم باللغة العربية ، ففى ذلك تسهيل على الطلبة وتكريم للغة البلاد » .

ويظل أباظة باشا على هذه الوتيرة حتى تنزل الحكومة عند رأيه ، وتأخذ اللغة العربية بعد بضع سنوات فى الحلول نهائياً محل اللغة الإنجليزية ، وتصبح لغة التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية وأغلب المدارس العليا .

* * *

علنية جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية :

كانت جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ـ فى بادئ أمرها ـ سرية ، وكان محظوراً على الأعضاء أن يذكروا خارج المجلس ما كان يدور بين جدرانه ، كأنما كانت مهمتهم أن يتآمروا على الأمة ويتربصوا بها الدوائر ، لا أن يقوموا على صوالحها !

وحالة كهذه ـ بطبيعة الحال ـ لم تكن لترضى أباظة باشا ، لأنها لاتتفق وأبسط مميزات الحياة النيابية ، بالغاً ما بلغ قصورها . فظل يعمل على دفع هذه الوصمة عن المجلس ، ولذلك تقدم فى جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٧ باقتراح

جعل جلساته علنية ، فقرر المجلس تأجيل النظر فيه للدور المقبل . ثم أجل الاقتراح مرة أخرى ، وأخيراً صدر قانون بعلنية الجلسات فى ٣ مارس سنة ١٩٠٩ بعد أن ظلت سرية منذ إنشائها سنة ١٨٨٣ .

وكان لهذه العلنية أثر كبير فى اهتمام الرأى العام بالمجلس ومداولاته ولفت أنظار الجمهور إليه ، كما أنها رفعت من قيمته فى نظر الجمهور .

وتحمس الوزراء للاهتمام بالمسائل العامة ، فضلا عن أنها شجعت النواب على المنافسة على استرضاء الرأى العام .

وقد تقدم إسماعيل أباظة برجاء للصحفيين ، نشرته جريدة الأهرام فى مكان بارز من عـــددها الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٩ ، ناشدهم فيه أن يراعوا الحقائق فى سرد الروايات ونقل المناقشات ، « حتى تـكون صفحات جرائدكم — التى هى قطع متسلسلة من تاريخ مصر العام — مشتملة على حقائق فى هذا الباب » .

وكانت أولى جلسات مجلس الشورى العلنية فى أول يونيو سنة ١٩٠٩ ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ النقد البرلمانى فى صحافتنا العربية ، وتطور النقد أحيانا إلى عتاب الأعضاء إذا قصروا فى أداء الواجب وتحقيق الرسالة ، وإلى مهاجمة الحـكومة إذا أهدرت حقوق الأعضاء والمجلس .

وقد ألقى إسماعيل أباظة فى تلك الجلسة الـكلمة التالية :

«دولة الرئيس ، أيها السادة ..

أهنئ نفسى وأهنئ حضراتـكم بهذا اليوم السعيد ، الذى ـ على ما وصل إليه بحثى فى كتب التاريخ ـ هو أول يوم عقد فيه مجلس استشارى جلساته علنية فى هذه الديار ..

ولا يخفى على حضراتكم ما فى علنية جلسات المجلس من الفوائد العظيمة ، التى أقلها إطلاع الأمة على أعمال المجلس ومناقشات حضرات أعضائه فى أوقاتها . .

فيلزمنا أن نتحد باطناً وظاهراً ، وأن نكون يداً واحدة ، وأن نشتغل بما يعود على البلاد بالسعادة والرفاهية ، وأن لا نألو جهداً فى هذا السبيل ، فإن من جدّ وجد . .

ولا يثنى من عزمنا كون رأى المجلس الآن استشاريا ، فإنه — باتحاده مع الحكومة فى المسائل الاقتصادية التى ترجع إلى الزراعة والصناعة والتربية والتعليم — يقدّم الأمة مادياً وأدبياً ويخدم البلاد خدمات جليلة . .

وأملى وطيد فى أن الحكومة تنفذ ما وعدت به بلسان رئيس مجلس نظارها ، لأن وعد الحرّ دين عليه . . ولعل حضراتكم تتذكرون ما قاله عطوفته بجلسة الجمعية العمومية فى ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ . .

ونرحب بحضرات أرباب الصحف ، فإنهم بأقلامهم يمكنهم أن يفيدوا الأمة فائدة عظيمة : يثقفون عقولها ، ويرقون آدابها وأفكارها ولغتها ، ويقومون المعوج من فاسد الأخلاق ، ويدلون الهيئة الحاكمة على مجال النقص لتتداركها . . فهم بهذا يؤدون لها خدمة عظمى يشكرون عليها .

وكذلك نرحب بمن تفضل بالحضور من الجمهور ».

ومن أطرف ما يروى فى هذا الصدد ، أن اثنين من أعضاء المجلس رأيا أباظة باشا مع بعض الصحفيين وهو يدلى لهم ببيانات عن المجلس واتجاهه ، فلاماه على خرق كرامة المجلس . . فضحك منهما وقال لهما فى صراحة وحزم : « إننا نشرّع للأمة ، والواجب أن تعرف الأمة كل شىء عن عملنا ». وأردف

قائلا وهو يشير إلى الصحفيين : « إننى صحفى بالمجلس » وإننى مندوب هؤلاء » .

* * *

تعديل قانون مجالس المديريات :

كانت فكرة تكوين مجالس المديريات فكرة إنجليزية تقدم بها الاحتلال ، لتحل هى ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية محل مجلس النواب .

ولم يكن لمجالس المديريات ـ منذ قامت عقب الاحتلال البريطانى ـ رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وإنما كانت تستشار فى المسائل المحلية الخاصة بمصالح المديريات ، وكان لهـا حق تقرير رسوم لصالح المديرية ولكن بعد تصديق الحكومة .

وأهمية تلك المجالس أنه كان ينتخب من أعضائها أعضاء مجلس شورى القوانين .

وعندما أرادت الحكومة تعديل نظام تلك المجالس طالب إسماعيل باشا أباظة بتوسيع اختصاصاتها ، وكانت له فى هذا الميدان جولات موفقة ، إذ وقف فى المجلس يجاهد حتى ظفر بإدخال تعديلات وإضافات كثيرة على القانون الجديد الذى صدر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، إذ زاد عدد أعضاء كل مجلس مديرية ، كما خولت المجالس سلطة قطعية فى فرض ضرائب إضافية على الأطيان لا تزيد عن خمسة فى المائة من مجموع الضرائب الأصلية ، لإنفاقها على المنافع العامة ومنها التعليم .. الخ .

وبذلك تحققت أمنية طالما نادى بها إسماعيل باشا ألا وهى نشر التعليم عن غير طريق الحكومة .

وكان ذلك القانون عاملا على إنشاء عدة مدارس ابتدائية وفنية فى مصر فى المراكز بمختلف المديريات .

* * *

المطالبة بحق الأمة

فى الاشتراك فى إدارة أمورها

بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٧ اقترح إسماعيل أباظة باشا مخابرة الحكومة لوضع مشروع قانون بتعديل المادة ٢٩ من القانون النظامى ، بجعل جلسات المجلس علنية ، فقرر المجلس تأجيل النظر فى هـذا الاقتراح لأول انعقاد الدور التالى. ولما عرض عليه بجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٠٨ وافق على تشكيل لجنة مؤلفة من تسعة من أعضاء المجلس لتنظر فى مواد القانون النظامى وتبحث فى كل ماتقتضى الحالة تعديله منها ، على أن ترجىء رفع تقريرها إلى هيئة المجلس حتى يرد المشروع الجارى تحضيره بمعرفة الحكومة عن مجالس المديريات ، فتأجل النظر فيه إلى شهر ديسمبر التالى .

وبجلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٠٨ دارت مناقشة طويلة حول هـذا الموضوع ، تشعبت فيها آراء الأعضاء إلى خمسة اتجاهات :

١ — الاتجاه الأول : إيجاد مجلس نيابى .

٢ — الاتجاه الثانى : توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ومجالس المديريات .

٣ — الاتجاه الثالث : تأجيل طلب المجلس النيابى إلى حين انعقاد الجمعية العمومية .

٤ — الاتجاه الرابع : الانتظار إلى أن تتم اللجنة المشكلة لتعديل القانون النظامى عملها فيه .

٥ — الاتجاه الخامس : تأجيل النظر فى ذلك إلى الدور التالى .

فوافق المجلس على تأجيل نظر ذلك كله إلى الانعقاد التالى .

ونظراً لأهمية المناقشات التى دارت فى هذه الجلسة ، وما حوته من البيانات والإيضاحات القيمة بشرح رغبات الأعضاء ، يستطيع من شاء التوسع فى البحث والدرس الرجوع إليها بمحضر مجلس شورى القوانين المؤرخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

وبجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ قرر المجلس — باتفاق الآراء — ما هو آت:

« أن يطلب من حكومة « الجناب العالى » إعداد مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة ، فى إدارة أمورها الداخلية وتدبير شئونها المحلية، وأن يكون رأيها تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى ، وفى تقرير الضرائب والرسوم، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية ، والامتيازات القنصلية ، والدين العمومى، وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروباويين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على « ويركو »[1] الآستانة ، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات ؛ وبعد إعداد هذا القانون يبعث به إلى مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فيه ، وهذا عملا بالمادتين ١٨ و ١٩ من القانون النظامى » .

ثم قرر حل لجنة التسعة التى ألفها بجلسة ٢٥ من فبراير الماضى للنظر فى تعديل القانون النظامى اكتفاء بالقرار السالف الذكر ، وتشكيل لجنة خصوصية لنظر مشروع قانون مجالس المديريات .

(١) الويركو : ضريبة جعلت على أرباب الحرف والصناعات وخصصت لسداد الجزية العثمانية

وبجلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢ من فبراير سنة ١٩٠٩ أجاب عطوفتلو بطرس باشا غالى رئيس النظار على رغبتى الجمعية العمومية ومجلس الشورى الخاصتين بطلب إنشاء المجلس النيابى بما يأتى :

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس للنواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات »

وعلى أثر هذا التصريح قدم اثنان وثلاثون عضواً من أعضاء الجمعية العمومية اثنين وثلاثين اقتراحا — بجلسات الأربعاء والخميس والسبت المنعقدة فى ٣ و ٤ و ٦ من فبراير سنة ١٩٠٩ — بطلب مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية ، على الكيفية التى طلبها مجلس شورى القوانين ، وبالصيغة التى وضعها بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ السابق ذكرها ، كما تقدم اقتراح من حضرة عبد الحميد عمار بك يطلب فيه من هيئة الجمعية ألا تنظر فى شىء حتى تجيبها الحكومة إلى ما طلبت من المشاركة ، سواء كانت تلك المسائل معروضة من الحكومة أو من قبل الأعضاء ، ولقى الاقتراح من الجمعية تأييداً كبيراً . ولكن الحكومة اكتفت بالإدلاء بالبيان التالى بالجمعية العمومية بجلسة ٦ فبراير ١٩٠٩ ، إذ قال رئيس الوزراء :

« بمناسبة ماقررته الجمعية الآن من تأييدها ما طلبه مجلس شورى القوانين، من جهة رغبته فى إعداد قانون يمنح الأمة حق الاشتراك مع الحكومة . .

أجيبكم بأن الحكومة قد نظرت فى ذلك الطلب ، وهى تجيب الهيئتين بأنها تريد أن تشرك الأمة معها فى كل ما يتعلق بإدارة البلاد الداخلية ، وتسعى للوصول إلى هذه الغاية بالتدريج. ولقد برهنت على هذه الإرادة بأن بدأ النظار بالحضور فى جلسات مجلس شورى القوانين ، وباستشارته فى لوائح التعليم

وقوانينه ، بعد أن كانت لا ترسل إليه من يوم تشكيله ، وستنظر مع المجلس المذكور فى مشروع توسيع اختصاص مجالس المديريات ، التى هى أساس الهيئات النيابية ، ونتعشم أن نتوصل بالاتحاد مع أعضائه إلى حل مناسب لما يرغبون إدخاله من التحويرات فى المشروع .

هذا وإن من نية الحكومة الاستمرار على السير فى هذا الطريق ، حتى نتوصل ـ بالتدريج ـ إلى تحقيق الاشتراك المطلوب» .

ثم أثير الموضوع مراراً فى الجلسات التالية ، دون إجابة أو تشريع واضح.

وفى جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٠٩ قدم أباظة باشا مشروعاً للطلب الذى تقدمت به الجمعية العمومية ومجلس الشورى إلى الحكومة فى هذا الشأن، ونصه:

« أن يطلب من حكومة الجناب العالى إعداد مشروع يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية وتدبير شئونها المحلية، وأن يكون رأيها تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى، وفى تقرير الضرائب والرسوم ، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية ، والامتيازات القنصلية ، والدين العمومى ، وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروباويين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على « ويركو » الآستانة ، ولا على ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقات ، مشفوعا هذا القانون بمشروع قانون آخر بتعديل نظام الانتخاب وإبلاغ أعضاء المجلس إلى عدد تتحقق به النيابة عن الأمة بمعنى أكمل من الحالة الراهنة ، بحيث يكون عدد أعضاء المجلس ستين عضوا»

وقد تقرر بالإجماع تبليغ هذا الطلب للحكومة .

وفى جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ ناقشت الجمعية العمومية هذا الموضوع وتقدمت بطلب إلى الحكومة ، هو فى مجموعه نفس الطلب الذى قدمه أباظة

باشا بمجلس الشورى فيما عدا التحديد المقترح لعدد أعضاء المجلس .

وظلت هذه الأمنية تتردد فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى أدمجت الجمعية والمجلس فى هيئة واحدة سميت « الجمعية التشريعية » ، صدر قانون بإنشائها فى أول يوليو سنة١٩١٣ وافتتحت فى ٢٢ يناير سنة١٩١٤ وانتهى دور انعقادها فى يونية سنة ١٩١٤ .

* * *

رفقا بالقوارير (حماية الاحداث واليتامى):

فى جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ نوقش مشروع قانون المعاشات الملكية (المدنية) ، فاعترض إسماعيل أباظة على نص المادة ٢٧ التى نصت على أنه لا يصرف للأولاد الذكور معاش بعد الثامنة عشرة ،واقترح أن يضاف إليها: «إلا من كان منهم مصاباً بعاهة تمنعه عن الكسب » .

وفيما يختص بالبنات كان المشروع هو حرمان البنات من المعاش متى أكملن العشرين أو كن متزوجات قبل هذه السن ، فاقترح مد المعاش حتى تتزوج البنت ..

وقد وافق المجلس على ذلك .

* * *

وفى جلسة ١١ أبريل سنة١٩١٠ عرض مشروع لتعديل قانون إبادة دودة القطن ، نص فيه على تحديد سن الذكور المكلفين بالعمل فى إبادة الدودة من تسع سنوات إلى خمس وعشرين ، بالأجر الذى يقدره المدير لكل مركز من مراكز المديرية فى الجهات المصابة . وقد عارض إسماعيل باشا فى ذلك المشروع قائلا :

« ليس من الرحمة ولا من المصلحة ، أن ننقل أطفالا صغاراً من مراكزهم التى فيها آباؤهم وأمهاتهم ، إلى مراكز أخرى لا يجدون فيها من يعولهم ولا

من يقوم بحاجاتهم الضرورية . ونحن نحرص على حفظ محصول القطن من أن يصيبه ضرر ، ولكن يجب علينا ألا نضحى فى سبيل ذلك بمصلحة أخرى » .
وقال : « إن زراعة القطن أهم مصلحة فى القطر المصرى ، ولكن لا يجب أن نضحى فى سبيلها بهؤلاء الأطفال الصغار » .

وقد عدلت المادة ، ورفعت السن إلى ما فوق ١٣ سنة .

* * *

حق سؤال الوزراء :

لم يكن سؤال الوزراء عن شئون الدولة معروفا فى مجلس شورى القوانين ، وكان المجلس يعلم أنه بغير هذا الحق لا يستطيع أن يؤدى واجبه على صورة مرضية ، فظل يطالب به ويجاهد فى الحصول عليه ، فلم يسع الحكومة إلا أن تنزل للمجلس عن هذا الحق ، وتلى خطابها الذى أقرت فيه ذلك بجلسة المجلس فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ .

ولكن أباظة باشا لاحظ أن هذا الخطاب لا يعطى الأعضاء حقاً دائما ، إذ يجوز العدول عنه بكتاب يلغيه ، ولذلك اقترح قبول هذا الخطاب مؤقتاً ،مع ضرورة سن تشريع يكفل ذلك الحق . وقد جرت بينه وبين رئيس الوزراء مناقشة جاء فيها :

عطوفة رئيس النظار : حق توجيه الأسئلة هو منحة من الحكومة للمجلس . .

أباظة باشا : إننا لا نقبل أن يقرر هذا الحق بخطاب ، وإلا فإنه يلغى فى المستقبل بمثله . ثم إننى أوجه نظر رئيس النظار إلى أن توجيه السؤال حق وليس منحة ، لأنه مقرر فى القانون النظامى بالمادة ٢٨ منه ، فإن كنا نطلب الآن شيئاً فإنما نطلب قانونا منظما لهذا الحق لا منشئا له .

ناظر الحقانية : إن رفض السؤال وتعديله من الحكومة متبع فى مجالس أوربا النيابية .

أباظة باشا : أعطونا ما للمجالس النيابية الأخرى من الحقوق ، وخذوا منا كل ما علينا من الواجبات ..

عطوفة رئيس النظار : أنا لا أريد أن أجارى سعادة إسماعيل أباظة باشا فى خطابه الطويل الذى ألقاه ليؤثر على السامعين ، إن سعادة أباظة باشا يروج لآرائه مهما كانت تلك الآراء ..

أباظة باشا : إننى أروج لآرائى لأنها هى الآراء الصالحة وهى الآراء التى تشهدون جميعاً بفضلها بعد إقرارها » .

ولكن الحكومة أصرت على موقفها .

* * *

الدفاع عن الجمعية العمومية ومجلس الشورى

اعتاد المعتمد البريطانى أن يتقدم كل عام إلى وزير الخارجية البريطانية بتقرير شامل عن أحوال مصر من جميع النواحى ، ومنها الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين .

وكان ما كتبه السير إلدون جورست عن مجلس شورى القوانين عام ١٩٠٩ فيه نقد جارح لهذا المجلس .

فقد اتهم مجلس شورى القوانين بأنه يرجع القهقرى، لأنه لم يعد يحسن القيام بنصيبه من الأعمال الإدارية كما كان يحسنها من قبل ، وأنه — وهذا هو بيت القصيد — « أضاع وقتا طويلا فى مناقشات عقيمة فى الحكومة النيابية ، لم تأت بفائدة ما فى تمهيد السبيل للنظر فى هذا الأمر ، ولا أظهرت أدلة جديدة على استعداد الأمة للحكم الذاتى ، بل أضاعت وقتا وتعباً كان يمكن صرفهما فى وجوه أفضل » .

كما اتهم المجلس بالبطء والتسويف فى نظر المسائل التى تعرض عليه .

وقد أثارت هذه الاتهامات ثائرة أباظة باشا وزملائه . ولما أثار الباشا الموضوع بالمجلس اهتم به بطبيعة الحال ، وتكونت لجنة من أباظة باشا وآخرين لمناقشة ما كتبه السير جورست والرد عليه .

وكان الرد مسهبا ، فند كل ما ذهب إليه جورست . وظاهر من عبارات الرد وما ورد به من أفكار أن أباظة باشا هو الذى قام بكتابته ؛ وتلى الرد بالمجلس ووافق الأعضاء عليه .

* * *

مناقشته لميزانية الدولة

كانت مناقشة أباظة باشا للميزانية مناقشة جريئة صريحة ، سجل بها لنفسه صحيفة مجد خالدة ، وكان فى خطابه المثل الأعلى للنائب الحريص على أداء الأمانه التى فى عنقه أداء كاملا غير منقوص .

كان ذلك فى يوم ٣ يناير سنة ١٩١٠ ، إذ ألقى بمجلس شورى القوانين خطابه عن السياسة المالية للدولة ، وهو الخطاب الذى اعتبر فيما بعد مرجعا يعتد به فى هذه الشئون ، كما أنه ترجم إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية ، وتهافت عليه رجال الاقتصاد والمال من أجانب ومصريين تهافتا عجيبا ، لأنه ألم فيه إلماما واسعا ، وعرض تحت كل موضوع العيوب الموجودة فى كل نظارة أو مصلحة ، معتمداً دائما على الإحصاءات والأرقام . ولقد وفق أبلغ توفيق عند كلامه عن احتياطى الدولة وإمساكه بتلابيب الحكومه متلبسة بالإنفاق منـــــه على توافه الأمور .

وقد بدأ خطابه بعبارات لبقة يجامل فيها الحكومة ويمهد للهجوم الذى سيشنه عليها ، قال :

« إنا وإن كنا قد وقفنا فى هذا اليوم لانتقاد بعض تصرفات الحكومة فى إدارة الشئون المالية ، إلا أن لنا وطيد الأمل وعظيم الرجاء فى أن نقف وقفات متعددة فى الأيام المستقبلة لإسداء حكومتنا الرشيدة جزيل الشكر — كما أسديناها فى الأيام الماضية — كلما ساعدتنا الظروف على ذلك،وهذه محاضر جلسات مجلس شورى القوانين مملوءة بآيات الحمد وبعبارات الثناء المستطاب ..

يقال إننا ننقد الحكومة بقصد تقريعها أو التشهير بها . .

حاشا وكلا . . وألف مرة حاشا وكلا . . لأن أعضاء هذه الهيئة فى مقدمة الذين يعرفون الحدود والواجبات ، والذين يعتقدون أن الإنسان فى هذا الوجود يتشرف ويفتخر بوطنه وبحكومته ، قبل أن يتشرف ويفتخر بنفسه وبآبائه وأجداده ..

من ذا الذى يرضى لنفسه أن يكون ابنا لحكومة مهانة ومحتقرة ؟ .

من ذا الذى يقبل أن يسمع من الغير كلمة تمس كرامة حكومته أو تحط من قدرها وكرامتها ومكانتها ، فضلا عن أن يكون هو صاحب تلك الكلمة ؟.

نحن إن انتقدنا حكومتنا ، فلا ننتقدها إلا محبة فيها ، وغيرة عليها ، ورغبة منا فى إعلاء شأنها وطهارة سمعتها . .

ومعلوم أن الانتقاد للأعمال كالملح للطعام : مر المذاق ولكنه لا يصلح إلا به . .

نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا ننتقدها إلا مضطرين بحكم الضرورة ، مرغمين بدافع الواجب المفروض علينا وبداعى القيام بهذا الواجب ، إذ من البديهى أن الحكومة إن أحسنت صنعاً فلنا ، وإن أساءت فعلينا . .

نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا ننتقدها إلا بنية خالصة ، وبفكرة طاهرة

صالحة ، وهى فكرة الإصلاح واستلفات ولاة الأمور العظام لأعمال وتصرفات نعتقد أنهم لا يرضونها ، ويتمنون معرفتها ، ولو من أى مصدر كان ..

وعلى هذا فإن فرطت جملة حادة أو عبارة غير مقبولة ، فيشفع لنا فيها إخلاصنا فى عملنا،وحرصنا على مصالحنا ، وغيرتنا على حسن سمعة حكومتنا ..

هذا فضلا عن أن لرجال الحكومة وأعضاء المجلس خير كفيل بإزالة كل ما يحدث من سوء التفاهم ، وتمكين عرى الاتفاق والاتحاد وحسن الولاء فيما بينهم ، بحكمة وخبرة صاحب الدولة الأمير الجليل حسين كامل باشا رئيسنا الفخيم ..

ابتدأت بهذه المقدمة ليكون الإخلاص رائد الجميع فى خدمة البلاد ، وليدوم الاتحاد وحسن التفاهم بين أعضاء الهيئتين : هيئة الحكومة -- إن غابت أو حضرت ـ وهيئة مجلس شورى القوانين رغماً عن كل ما يحصل بينهم من الأقوال أثناء المناقشات والجدل ، فإن خدمة الأمم ـ وخصوصاً الناهضة كأمتنا المصرية ـ تحتاج إلى كثير من المصاعب والمجهودات ..

والله سبحانه وتعالى هو المسئول أن يهدينا جميعاً إلى سبيل الصواب والتوفيق والنجاح .. »

أما مناقشته للميزانية فقد قسمها إلى عدة نقط ، هذه رؤوسها :

(أولا) الإدارة المالية قبل اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، وهو المسمى بالاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ، وفيه تعهدت فرنسا لإنجلترا بألا تعرقل عمل إنجلترا فى مصر ، لا بطلب تحديد أجل الاحتلال البريطانى ولا بأية صورة أخرى ، وهذا مقابل التزام إنجلترا ألا تعرقل عمل فرنسا فى مراكش ..

وقد تعرض الباشا فى تلك النقطة إلى هيمنة صندوق الدين واستبداده بالأمور المالية ، وعدم مراعاته لمصلحة مصر ، واهتمامه بمصلحة الدائنين فقط ..

(ثانياً) الإدارة المالية بعد اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ..

ذكر الباشا أن الحكومة أخذت فى الصرف من الاحتياطى فى وجوه غير ضرورية ، كما ندد باستبداد اللجنة المالية التى كان أغلب أعضائها من الإنجليز ووقوفها ضد المشروعات الحيوية كنشر التعليم .

(ثالثاً) تصرف الحكومة بخلاف أحكام بعض مواد القانون المالى ..

وقد قرر الباشا أن الحكومة لا تهتم بتنفيذ المادة ٨ من القانون المالى ، التى تجعل التصديق على الميزانية يوم ٢٥ ديسمبر من كل سنة ، وذكر أن مجلس الشورى أرسل الميزانية إلى وزارة المالية يوم ٢١ ديسمبر وصدر القرار باعتمادها فى نفس اليوم ، فمتى تم إدخال رغبات وآراء المجلس ؟ ..

(رابعاً) تصرف الحكومة أحياناً تصرفاً ماساً بالقانون النظامى وبحقوق الجمعية العمومية ..

تناول الباشا عدداً من المشروعات التى قامت الحكومة بدرج مبالغ لها دون أخذ رأى الجمعية العمومية ، ثم عدم مراعاة قاعدة عامة ثابتة فى ذكر الإيرادات والمصروفات ، وأن الزيادة فى المصروفات تثقل كاهل الحكومة المصرية وتوقف كل تقدم فيها .

(خامساً) عدم وجود نظام قانونى يكون أساساً لوضع مشروع الميزانية السنوية ، وبيان ما يجب أن تشتمل عليه وكيف يدرج فيها ، وكيف تعدل الميزانية بالزيادة أو النقص أو الحذف أو النقل من باب أو بند لآخر .

(سادساً) عدم وجود قاعدة لتحديد الأنواع التى تصرف من المصروفات الاعتيادية أو الخصوصية أو الاحتياطى .

(سابعاً) عدم وجود لجنة مالية فى كل وزارة للنظر فى ترتيب الأمور المهمة ، وتقديم الأهم منها على المهم ، ومراقبة صرف ما يتقرر صرفه .

(ثامناً) اطراد زيادة المصروفات فى بعض النواحى التى لا تهم الأمة المصرية ، كصرف أربعمائة ألف جنيه لبناء قشلاقات لجيش الاحتلال ، بينما كثير من البلاد محرومة من المدارس ومن المياه الصالحة للشرب .

(تاسعاً) التصرف فى أموال الأمة بطريقة تخالف ما تقتضيه مصلحتها ، وتنافى ما وصلت إليه من التقدم والارتقاء .

وهنا عاد الباشا إلى الإشارة إلى المبلغ المقرر لبناء قشلاقات الجيش البريطانى ، فقال :

« مر الكلام فيما مضى على أنه يوجد فى الحساب مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه لبناء قشلاقات لجيش الاحتلال ، وبصرف النظر عما فى هذا التصرف من الدلالة على أن القول بأن دولة بريطانيا العظمى إنما تسير بالمصريين فى طريق يوصلهم إلى حكم أنفسهم بأنفسهم هو قول بعيد عن الصحة بعيد عن الحقيقة ، فإن الإنسان مهما بحث فى هذا التصرف ومهما قلبه على كل وجه لا يجد فيه ما يدل على أنه حصل لمصلحة مصر أو لفائدة المصريين . .

بل بالعكس ، إن جيش الاحتلال — على قلة عدده — فإنه متبوىء أهم النقط الحربية فى مصر .

دولة الرئيس : سعادتكم تكلمتم عن هذه النقطة ضمن كلامكم عن المسألة المالية .

سعادة إسماعيل أباظة باشا : استشهدت بهذه النقطة عند الكلام على عدم وجود نظام لتحضير الميزانية ووضعها ، أما الآن فإننى أستشهد بها على أن أموال الأمة تصرف فى وجوه لا تقتضيها مصلحتها ، وعلى هذا فإننى أقول إنه،

بصرف النظر عن الرمز الذى يشير إليه تقرير صرف مبلغ أربعمائة ألف جنيه لبناء قشلاقات لجيش الاحتلال ، أرى أنه ليس فى الأمر ما يفيد أننا نسير فى طريق حكم أنفسنا بأنفسنا .

دولة الرئيس : هذا كلام لا لزوم له فى الموضوع !

سعادة إسماعيل أباظة باشا : الكلام لما يكون كثيراً لا بد وأن يأتى فيه شىء لا لزوم له !

ثم تناول الباشا شركة سكة حديد الواحات فقال :

«إن الشركة التى قامت بإنشاء هذه السكة كانت مرتبطة مع الحكومة باتفاقيات وتعهدات إن عجزت عن القيام بها سقط حقها فيما لها بتلك الاتفاقيات من الحقوق والفوائد .

وقد ظهر عجزها فعلا عن الوفاء بتعهداتها، وعليه كان يلزم أن تؤول تلك السكة لجانب الحكومة بدون مقابل ، كما فهمناه من العقود التى نشرتها بعض الجرائد ولم تكذبها الحكومة ، جريا على عادتها فى تكذيب ماتنشره الجرائد من الأمور الهامة عندما لا يكون له من الحقيقة نصيب» .

ويختتم الباشا هذه النقطة بقوله : « سرنا ٢٨ عاما مسيرين غير مختارين ، وصرفنا ثلاثمائة وخمسين مليونا من الجنيهات ، والدين هو الدين بل أكثر ، ودين الأمة فى ازدياد بطبيعة الحال . .

والمدارس هى المدارس بل أقل ، بالنظر لإلغاء مدارس العُمى والألسن واللسان المصرى القديم وغيرها من المدارس التى كانت بالأقاليم ، ولغة البلاد كادت تصبح فى انزواء وانكماش . .

والصناعة البلدية فى تلاش وانقراض ، والفلاح الأمى هو الفلاح الأمى

ومحراثه هو المحراث القديم ، والصنف الذى عليه مدار سداد ديونه وأمواله وهو القطن ـ مصاب الآن بآفات وعاهات لم يكن مصابا بها قبل سنة ١٨٨٢ . .

(عاشراً) تصرف الحكومة بشأن شركة البواخر الخديوية التى باعتها سنة ١٨٨٢ لشركة إنجليزية بشروط خاصة ، وإخلال الشركة بتلك الشروط .

وقد أبدى بعض الأعضاء إعجابا بما ذكره الباشا ، ولم يملك أعضاء المجلس سوى الاكتفاء بدرج ماقاله أباظة باشا فى المحضر .

* * *

موقفه ازاء قانون المطبوعات ومحاكمة الصحفيين :

لما اشتدت الحركة الوطنية على أثر وفاة الزعيم مصطفى كامل ، أخذت الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد .

وكان أول سلاح شهرته الحكومة لتحقيق هذه الغاية هو تقييد حرية الصحافة ، وذلك بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ إبان الثورة العرابية ، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد ، وكانت حجة الحكومة أن المجلس سبق أن طلب العمل به منذ سنوات .

وقد تصدى إسماعيل أباظة لهذا الاتجاه وقال فى المجلس :

« إن قانون سنة ١٨٨١ كان وضعه فى إبان ثورة فلا يصح تطبيقه الآن ، أما طلب المجلس منذ سنوات إعادة العمل به بعد فوات وقت طويل على إيقاف تنفيذه فقد كان عندما كثرت المطاعن فى الأنبياء وعلى الأديان ، فضلا عن الطعن على الأشخاص والأعراض »

ولكن الحكومة لم تكترث بالمعارضة ، وأصدرت قرارا فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ بإعادة العمل بهذا القانون . .

وفى جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ تقدم وزير الحقانية بمشروع قانون يجعل نظر الجنح والجنايات الخاصة بالصحف من اختصاص محاكم الجنايات ، على ألا تستأنف أحــكامها . . فانبرى أباظة باشا يعارض هذا القانون معارضة عنيفة :

« إن الحــكومة تبعث من القبور قوانين وضعت منذ ثلاثين سنة إبان ثورة وحرب ، وتقول فى سنة ١٩١٠ : إننى أريد إحيــاءها وتطبيقها على الصحافة .. مع أن قانون العقوبات العام كفيل بالحاجة .. »

ثم أخذ يستشهد بمواد قانون العقوبات ، واستطرد قائلا :

« لا تستشهدوا بفرنسا ففى فرنسا ضمانات كثيرة ، لا أعنى بها المحلفين ، وإنما أعنى ضمانا آخر أهم وأقوى ، هو الرأى العام الذى يحــكم البلاد ويراقب الحــكومة حتى فى قضائها .. إننى مستعد أن أوافق على هذا القانون إذا كنتم ستلغون قانون المطبوعات .. وأغتنم هذه الفرصة فأكرر ماجف لسانى بترديده، وهو أن قانون المطبوعات لم يعد صالحا للوقت الذى نعيش فيه ، ويتعين إلغاؤه. إن قانون الصحافة قانون استثنائى لاحاجة إليه » .

وعلى الرغم من معارضة المجلس فى إصدار هــذا القانون ، فقد قامت الحــكومة بإصداره فى ١٦ يونية سنة ١٩١٠ . .

* * *

رفض مشروع

مد امتياز شركة قناة السويس

فى أواخر سنة ١٩٠٩ ، وأوائل سنة ١٩١٠ ، شغلت الرأى العام مسألة كبرى ، تتصل بحياة البلاد المالية والسياسية ، ونعنى بها مشروع مد امتياز شركة قناة السويس ..

ونحوى هذا المشروع أن المستشار المالى البريطانى مستر بول هارفى أخذ يفكر — بهواه — فى وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال ، فدخل فى مفاوضة مع شركة قناة السويس ، لمد امتيازها أربعين عاما ، تلقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة ، وجانب من الأرباح التى سوف تدخل خزائن الشركة فى المدة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ..

وقد ظل المشروع فى طى الخفاء زهاء سنة ، وكان فى عزم الوزارة القائمة بالحكم يومئذ ـ وهى وزارة بطرس غالى باشا ـ إنفاذه بسرعة ، حتى لا يزعجها احتجاج الصحف الوطنية ، ولكن المغفور له محمد بك فريد تمكن من الحصول على نسخة من المشروع فى أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، فبادر بنشرها فى جريدة « اللواء » ، ثم قفّى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه ، ومبلغ الغبن الذى يصيب مصر من ورائه ، وشرح ذلك فى سلسلة مقالات مستفيضة ، دلت على سعة إلمامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها ، من الوجهتين السياسية والمالية . .

وخلاصة المشروع أن أجل امتياز الشركة محدد ـ بحسب عقد الامتياز ـ بتسع وتسعين سنة ، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أى من ١٧ — ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وتنتهى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

فاتفق المستشار المالى والشركة ، على أن تمد الحكومة المصرية امتيازها أربعين سنة جديدة ، بعد الستين التى كانت باقية ، بحيث تبدأ القسع والتسعون سنة ، من تاريخ التوقيع على العقد الجديد ، فيمتد أجل الامتياز إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ..

وفى مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه ، على أربعة أقساط سنوية متساوية ، تبدأ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، وتدفع لها أيضاً من صافى أرباحها ، جزءاً من المائة ، يدفع من أول سنة ١٩٢١ ، بالنسب الآتية : ٤٪ من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٣٠ ، ٦٪ من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠ ، و٨٪ من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠ ، و١٠٪ من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠ ، و١٢٪ من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨ ، ويكون صافى أرباح القناة مناصفة ، بين الشركة والحكومة ، من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ ، أى فى فترة الامتياز الجديدة (بدلا من أن تكون هذه الأرباح كلها لمصر طبقاً لعقد الامتياز الأصلى) !

فالمشروع هو عبارة عن تقدمة مالية لمصر ، لاقيمة لها ، مقابل مد امتياز الشركة أربعين سنة ، بدلا من أن تكون القناة وأرباحها ، ملكا لمصر من سنة ١٩٦٨ .

أو بعبارة أخرى ، هو تنازل عن ملكية القناة ، هذه المدة الطويلة ، مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه ، وحصة من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٩ ، ومجموع ذلك نحو ٢٢ مليون جنيه !

قال الفقيد فى ختام أول مقالة له عن هذا المشروع :

« كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل فى أمر إطالة أمد الشركة ، مع علمها أن هذه القناة كانت السبب فى ضياع استقلال مصر ، وكل مصرى حر

يتوق لأن يراها ملكا لمصر ، حتى لا يبقى لأوروبا وجه للتداخل فى أمورنا ، خصوصاً وأن لإنجلترا ما كان لمصر فيها من السهوم ، وهى تبلغ ثلث المجموع ؟ . .

إن فائدة هذه الإطالة المادية والسياسية ، تعود على انجلترا ، إذ تصبح صاحبة القول فى القناة لمدة مائة سنة، تبتدئ من الآن، وتنتفع بفائدة سهومها، طول هذه المدة ، مقابل ماتأخذه الخزينة المصرية ، من النصيب القليل ، بالنسبة لما يعود عليها من الربح الكثير ، لو انتظرت هذه السنين الباقية . .

فهذه المسألة من المسائل الحيوية لمصر ، والأمة تنتظر من الوزارة أن لا تتساهل فيها ، تساهلها فى مشترى سكة حديد الواحات الغربية إنقاذاً لشركة إنجليزية من الإفلاس ، كما تنتظر من جميع الجرائد الوطنية ، الاتحاد فى الدفاع عن صالح البلاد فيها ، وإيقافها على كل ما يمكنها الوقوف عليه من الحقائق بشأنها ، وكذلك ننتظر من مجلس الشورى الذى سيعقد فى ١٥ نوفمبر المقبل ، أن لا يغفل سؤال الحكومة عنها، حتى لاتضحى مصالح القطر المالية والسياسية، خدمة للحكومة الإنجليزية . فحسبنا مافات ! »

وقد بادر إلى مطالبة الحكومة بعرض المشروع على نواب الأمة ، قبل البت فيه ، واجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ وأصدرت القرار الآتى :

« نظراً لخطورة مسألة قناة السويس ، اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، وتفاوضت فيما يجب اتخاذه إزاء هذه المسألة ، فقررت دعوة الحكومة إلى أخذ رأى الأمة فى مشروع مد امتياز القناة قبل البت فيه ، ولذلك أرسلت التلغرافات الآتية إلى الجناب العالى ، ورياسة مجلس النظار ، ورياسة الجمعية العمومية »

ولقد كان نداء الفقيد صيحة الخطر ، التى استجابت لها البلاد فى هذه المسألة ، فقامت بطوائفها وصحافتهـــا ، تنادى بوجوب عرض المشروع على « الجمعية العمومية » قبل البت فيه ، وكادت الحكومة تبرم المشروع ، لولا الضجة التى أثارها الحزب الوطنى حوله ، فاضطرت ـ تحت ضغط الرأى العام ـ أن تتريث قبل البت فيه ..

وجاء المشروع وما لابسه من الأسرار ، حجة جديدة أيدت حركة المطالبة بالدستور ، إذ لو كان فى البلاد دستور ، لما فكرت الحكومة فى إبرامه ، دون مصادقة نواب الأمة . فقويت بذلك حجج المطالبين بإنشاء مجلس نيابى ، تتمثل فيه سلطة الأمة ، وينقذ البلاد من عبث الاحتلال الأجنبى ، والاستبداد الداخلى ، وكذلك جاء حجة قوية على أن الحكومة التى كانت قائمة إنما تعمل دائما على ما يرضى الدولة الإنجليزية ، بغير أن تحسب للأمة المصرية حسابا ، أو تقدر لمصالحها أو لمرافقها قدراً .

صوت الشعر

حركت مسألة القناة روح الشعر فى نفس شاعر النيل حافظ إبراهيم ، فنظم قصيدة من بليغ شعره القومى ، وصف فيها الحالة السيئة التى وصلت إليها البـــلاد ، وأيد الحركة الوطنية فى مطالبها ، وعبر عن آلامها وآمالها ، قال فى مطلعها :

لقد نَصلَ الدجى[1] ، فمتى تنام؟ أهمٌّ ذادَ نومَك ، أم هُيام ؟ . .

وأهاب بالشعب أن يدع التواكل والتخاذل والانقسام ، قال :

أرى شعباً بمَدرجة العوادى تمخَّخ عظمَه داءٌ عُقام . .[2]

---

(١) الدجى : ظلام الليل .

(٢) المدرجة : الطريق ، والعوادى : النوائب ، وتمخخ العظم : إذا أخرج مخه .

وقال :

هــلاك الفرد منشؤه توانٍ ... وموت الشعب منشؤه انقسام
وإنا قــد وَنينا وانقسمنا ... فلا سعيٌ هناك ولا وئام
فساء مُقامنا فى أرض مصر ... وطاب لغيرنا فيهـــا المقام
فلا عجبٌ إذا مُلكت علينا ... مذاهبنــا وأكثرنا نيــام!

ونادى بالدستور ، وندد بمشروع مد امتياز القناة ، قال :

وليس العلم يمسكنا وحيداً ... إذا لم ينصر العلمَ اعتزام
وإن لم يدرك « الدستورُ » مصراً ... فما لحياتهـــا أبداً قِوام
حَمَونا وِردَ ماء النيل عذباً[1] ... وقالوا إنـــه موت زؤام
وما الموت الزؤام إذا عقَلْنا ... سوى « الشركات » حلَّ لها الحرام
لقــد سعدت بغفلتنا فراحت ... بثروتنا ، وأولهـــا « الترام » !
فياويل « القناة » إذا احتواها ... بنو « التاميز » وانحسر اللثــام
لقــد بقيت من الدنيا حطاماً ... بأيدينا ، وقــد عز الحطام ..
وقـــد كنا جعلناها زماماً ... فوالهفى إذا قطع الزمـــام
فيا « قصر الدبارة » لستُ أدرى ... أحرب فى جِرابك أم سلام ؟
أَجبنا : هـــل يراد بنــا وراء ... فنقْضِى ، أم يراد بنا أمام ؟
ويا « حزب اليمين » إليك عنا ... لقــد طاشت نبالك والسهام
ويا « حزب الشمال » عليك منا ... ومن أبناء نجدتك السلام[2]

---

(١) يشير إلى احتكار شركة المياه يومئذ لامتياز توريد المياه وتحكمها فى المصريين .

(٢) يريد بحزب اليمين المؤيدين للحكومة ، وبحزب الشمال المعارضين لها ، وأبناء النجدة هم الذين يناصرون الأمة ويشدون أزرها .

تقرير عرض المشروع على الجمعية العمومية:

وكان لتلك الصيحات أثرها ، إذ اضطرت الحكومة — تحت ضغط الرأى العام — إلى دعوة « الجمعية العمومية » للانعقاد ، لإحالة مشروع الاتفاق عليها قبل البت فيه .

ويظهر جهد أباظة باشا فى هذا الاتجاه مما ذكره أحمد شفيق باشا فى « مذكراته » إذ يقول .

« اجتمعت بأباظة باشا فأخبرنى أنه تقابل مع بطرس باشا وأقنعه بفكرة عرض المشروع على الجمعية العمومية أو مجلس الشورى ، فإن أمكن إقناع « جورست » بذلك كان بها ، وإلا فيلوح رئيس النظار بالاستقالة .. »

ثم أضاف أن أباظة باشا قال : « يظهر أن بطرس باشا مقتنع الآن تماما ، ولهذا ذهب إلى جورست ليتفاهم معه » .

فكان ذلك انتصاراً كبيراً للشعب المصرى ، ونشرت الحكومة مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالى التى تعضده ..

وقال وزير خارجية إنجلترا إن حكومته لا تضغط على مصر فى هذا الشأن ، بل تتركها لتبدى رأيها بمطلق حريتها .

وجاء كبار رجال الشركة إلى مصر ، للمفاوضة فى هـــذا الأمر وترقب النتيجة .

وبذلك أصبحت المسألة فى يد الشعب وفى عنق نوابه ، يقررون فيها مايرونه صالحا لبلادهم فى الحاضر والمستقبل .

طلعت حرب ومشروع مد امتياز القناة :

ولما كانت مسألة القناة يومئذ تكاد تكون مجهولة عند الكثيرين

من أبناء مصر ، وكانت المكتبة العربية خالية من كتاب عربي يجمع تاريخها ، ويفصل الأدوار التي لعبتها يد السياسة فيها ، وحالتها يومئذ ، فقد انبرى المغفور له طلعت حرب ليسد تلك الثغرة ، فأصدر أول كتاب عربي جمع فيه كل ما يهم الأمة معرفته ، موضحا كيف أنشئت القناة ، وما كلفتها من النفقات ، وكيف استأثرت بفوائدها كل دول العالم عدا مصر ، مبينا دخل الشركة منها وحالتها المالية حتى سنة ١٩٠٩ ، ثم بحث فى اقتراح مد الامتياز ، وهل هو فى صالح الشركة فقط أم فى صالح الفريقين (الشركة والحكومة المصرية) ، وفى هذه الحالة هل الشروط المعروضة ـ حسبما نشرت ـ أرجح لمصر أم ضارة بها ، وإذا كانت ضارة فأى الشروط أرجح ..

وصدر ذلك الكتاب بعنوان « قناة السويس » فى أوائل فبراير سنة ١٩١٠ وهو يتكون من نحو ١٥٠ صفحة من القطع الكبير ، وبفضله أصبح لدى نواب الجمعية مرجع مفصل عن هذا الموضوع .

تحديد يوم لعرض المشروع

ثم سكتت الحكومة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية ، حتى ظن أنها قد عدلت عن المشروع .. ولكنها انتهت إلى عرضه بعد أن أدخلت عليه تعديلا يسيرا ، وصدر أمر خديوى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بتحديد يوم الأربعاء ٩ فبراير لانعقاد الجمعية .

انعقاد الجمعية العمومية

وانعقدت الجمعية العمومية فى اليوم المحدد لاجتماعها (٩ فبراير ١٩١٠) ، برئاسة الأمير حسين كامل ، وافتتحها الخديو عباس الثانى بالخطبة الآتية :

« أيها السادة

نهديكم تحياتنا ، ونبدى لكم سرورنا من اجتماعكم فى هذا اليوم .

دعوناكم لأخذ رأيكم فى اتفاق يراد عقده مع شركة قنال السويس ، فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها ، وبعد المخابرات الطويلة ، أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم ، وقد علمتم أن حكومتنا مجمعة الرأى على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات التى سبق تبليغها لحضراتكم ، فالغرض إذاً من اجتماعكم ، إنما هو للبحث فيما إذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة ، على شرط اقتسام الأرباح فى هذه المدة ، بين الحكومة والشركة مناصفة ، وفى مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة ، تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة على الستين سنة الباقية تقريباً من مدة الامتياز الحالى ، وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق ، أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة فى الشئون المالية ، وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة ، تكون الفائدة التى تنالها مصر موجبه لتمام الرضا ، وأن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة .

ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التى يقضى القانون بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها ، ولكن نظراً لأهميتها الاستثنائية ، بالنسبة إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية ، قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأياً ، قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز ، ونظار حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ما ترونه لازماً فى هذه المسألة من البيانات والإيضاحات ، ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التى يتحملها أمام بلاده عند نظره هذا المشروع المهم ، والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد » .

ثم تليت المذكرة المقدمة إلى الجمعية العمومية ، من مجلس النظار عن مشروع الاتفاق مع شركه قناة السويس ، وهذا نصها :

« طلبت شركة قنال السويس من الحكومة امتداد امتيازها .

وبعـــد المخابرات الطويلة انتهى الأمر بتحضير مشروع الاتفاق المرفق بهذه المذكرة .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم الخميس ٢٧ يناير الجارى تحت رئاسة الحضرة الخديوية الفخيمة ، فقرر بإجماع الآراء وجوب رفضه ما دام بشكله الحالى ، ولـكنه يرى إمـكان قبوله إذا أدخلت عليه التعديلات الآتية :

أولا : إلغاء ضمانة الخمسين مليون فرنك ، الممنوحة للشركة بمقتضى المادة الثانية عن كل سنة من سنى الامتداد ، وبعبارة أخرى جعل قسمة الأرباح من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ بالمناصفة الـكاملة بدون خصم شىء مما تمتاز به الشركة .

ثانياً : حفظ الحق للحـكومة فى نصف الأرباح لا يـكون من أول يناير سنة ١٩٦٩؛ بل يبتدئ من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذى هو تاريخ الامتداد .

ثالثاً : حذف المادة الثامنة التى تلزم الحـكومة بأن تدفع من أول سنة ٢٠٠٩ — الذى هو تاريخ نهـــاية الامتياز — معاشات مستخدمى الشركة ومرتبات تقاعدهم وإعاناتهم .

وبما أن السبب الوحيد الذى حمل الشركة على قبول دفع التسعين ألف جنيه للحكومة ـ حسب نص المادة التاسعة من مشروع الاتفاق ـ هو تـكفل الحـكومة بصرف معاشات التقاعد ، فمجلس النظار يميل إلى التجاوز عن مبلغ التسعين ألف جنيه المذكور مادامت الحـكومة لم تعد مكلفة بهذه النفقات .

ومجلس النظار يميل أيضاً ـــ إلى هذه المناسبة ـــ لتسوية المسألة المختصة بطلب الشركة امتلاك الأراضى التى ستتخلف من البحر فى بور سعيد ، بسبب

الأعمال التى ستجريها على نفقتها ، وهو لا يوافق على استئثار الشركة بل يقبل الاتفاق على تسليم هذه الأراضى إلى مصلحة الأملاك المشتركة .

فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٠ الإمضاء

رئيس مجلس النظار »

ثم تلى المشروع ، وهذا نصه :

« المادة الأولى

امتياز شركة قناة السويس (الذى كان ميعاد انتهائه فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ إذا لم تتفق الحكومة المصرية والشركة على إطالة مدته) قد صار امتداده إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ .

المادة الثانية

تكون قسمة صافى الإيراد أو الأرباح السنوية باعتبار خمسين فى المائة للحكومة المصرية وخمسين فى المائة للشركة ، فى المدة التى تبتدئ من أول يناير سنة ١٩٦٩ وتنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨، وذلك بمراعاة الشروط الآتية:

أولا : إذا نقص صافى الإيراد أو الأرباح السنوية فى سنة من السنين عن مائة مليون فرنك فتمتاز الشركة بأخذ خمسين مليون فرنك وتأخذ الحكومة ما يتبقى بعد هذا المبلغ .

ثانياً : إذا حدث فى إحدى السنين أن كان صافى الإيراد أو الأرباح السنوية معادلا لخمسين مليون فرنك أو ناقصاً عن هذا المبلغ فيكون كامل هذا الإيراد الصافى أو الأرباح حقاً للشركة . ومقاسمة الحكومة المصرية للشركة فى الأرباح تقضى على الحكومة بأن تتجاوز من أول يناير سنة ١٩٦٩ عن الخمسة عشر فى المائة المقررة لها بمقتضى المادة ٦٣ من نظام الشركة .

المـــادة الثالثة

فى مقابل امتداد أجل الامتياز ، تتعهد الشركة بأن تدفع إلى الحكومة المصرية فى القاهرة مبلغ أربعة ملايين جنيه مصرى (١٠٣٫٦٩٤٫٠٠٠ فرنك) على أربعة أقساط متساوية القيمة ، فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١١ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ و١٥ ديسمبر ١٩١٣ .

المـادة الرابعة

وزيادة على ذلك تتعهد الشركة بأن تدفع من أول سنة ١٩٢١ للحكومة المصرية حصة من صافى الإيراد أو الأرباح على النسبة الآتية :

٤ فى المائة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٠
٦ « « « ١٩٣١ « « ١٩٤٠
٨ « « « ١٩٤١ « « ١٩٥٠
١٠ « « « ١٩٥١ « « ١٩٦٠
١٢ « « « ١٩٦١ « « ١٩٦٨

ويكون تقدير حصة الحكومة من الأرباح حسب القواعد المتبعة فى تقدير ربح المساهمين بدون أى تمييز ، ويكون دفعها إليها فى ذات المواعيد المحددة لدفع ربح المساهمين .

أما الشركة المدنية المنتفعة لغاية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بالخمسة عشر فى المائة التى كانت من حقوق الحكومة — بمقتضى المادة الثانية عشرة من عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — فلا تكون ملزمة بشىء مما تتحمله شركة القنال من المنصوص عليه فى المادة الثالثة الآنفة الذكر وفى هذه المادة .

المـادة الخامسة

عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ — لأجل تقدير حصة

الحكومة فى الأرباح ، على مقتضى المادة الثانية من هذا الاتفاق — لا يدخل فى هذا الحساب إلا فائدة واستهلاك القروض التى تعقد سنة ١٩١٠ ، لاستعمالها فى أعمال تحسين حالة القنال والموانى الموصلة إليه ، التى يشرع فيها ابتداء من سنة ١٩١١ . ويشترط أن يكون توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية ، عن كامل مدة هذه القروض .

ويكون تقدير حصة الحكومة حسب القواعد المتبعة فى تقدير نصيب المساهمين من الأرباح ، مالم تدع الحال لتطبيق القيود المدونة فى الفقرة السالفة الذكر ، ويكون دفعها على كل حال فى ذات المواعيد المحددة لذلك .

المادة السادسة

حساب الخمسين فى المائة التى تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز يكون عن الباقى من رأس مال الشركة بعد رجوع القنال إلى الحكومة طبقا للشروط المدونة فى عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

المادة السابعة

تعترف الشركة بلزوم وجود نائبين عن الحكومة المصرية فى مجلس إدارتها من ابتداء سنة ١٩٦٩ ، نظراً لأهمية حصة الحكومة فى أرباح القنال.

وعلى ذلك قد تقرر من الآن بأن يكون للحكومة — بناء على طلبها — ثلاثة أعضاء على الأكثر ، تنتخبهم ، ويقدمهم مجلس الإدارة ، وتعينهم الجمعية العمومية حسب القواعد المتبعة .

المادة الثامنة

بناء على طلب الشركة تتكفل الحكومة — بعد انتهاء مدة الامتياز — بدفع الإعانات والمعاشات ومرتبات التقاعد التى يقتضيها تنفيذ اللوائح المتبعة الآن

الخاصة بالمستخدمين ورؤساء البوغاز والعمال ؛ وقد سلمت الشركة للحكومة صورة من هذه اللوائح .

المادة التاسعة

تتعهد الشركة بأن تجرى فى المستقبل – على نفقاتها – أعمال الحفظ والصيانه والتحسينات ، التى تراها لازمة لجعل مداخل القنال من جهة السويس فى حالة مرضية . وتقبل أيضاً بأن تتكفل بنفقات أعمال التطهير التى تباشرها الحكومة المصرية فى ميناء السويس لتعميق الممر الموصل للقنال ، بشرط أن لا تتجاوز هذه النفقات ٩٠٫٠٠٠ جنيه مصرى (٢٫٣٣٣٫٠٧٠ فرنكا) .

المادة العاشرة

قد صار الاتفاق على أن جميع العقود والاتفاقات التى أبرمت قبل الآن بين الحكومة والشركة ، تعتبر نصوصها المتعلقة بمدة الامتياز أو نهايته — سواء كانت هذه النصوص تشير إلى ذلك صريحاً أو ضمنا — كأنها منطبقة على مدة الامتياز أو نهايته حسب امتداده فى الاتفاق الحالى .

المادة الحادية عشرة

لا يعتبر هذا الاتفاق نهائيا ، ولا يكون نافذ المفعول ، إلا بعد مصادقة الجمعية العمومية لمساهمى الشركة .

لجنة لدرس المشروع :

وقد انتخبت الجمعية بجلسة ١٠ فبراير لجنة من خمسة عشر عضواً ، لدرس المشروع وتقديم تقرير عنه ، وألفت هذه اللجنة من كل من : محمود سليمان باشا ، إسماعيل أباظة باشا ، حسن مدكور باشا ، إبراهيم مراد باشا ، أحمد يحيى باشا ، على شعراوى باشا ، محمود بك عبد الغفار ، حسن بك بكرى ، فتح الله بك بركات ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، جادبك مصطفى ، سعد بك مكرم ،

دياب أفندى محمد سليم ، أمين بك العارف ، إسماعيل أفندى كريم .

ولما كان الأمر العالى الصادر بعقد الجمعية لم يرد فيه — ولا فى خطبة الخديو — أن قرار الجمعية سيكون قطعياً ، فقد طلب أباظة باشا من رئيس الوزراء فى نفس الجلسة التصريح برأى الحكومة فى هذا الصدد ، وهل يعتبر قرار الجمعية قطعياً أم استشارياً .

وللتاريخ ، نورد فيما يلى المناقشة التى جرت فى هذا الصدد — نقلا عن محضر الجلسة — وكيف حاول بطرس باشا أن يتهرب من أية إجابة صريحة :

« سعادة إسماعيل أباظة باشا: سمعنا عن بعض المصادر الموثوق بها وقرأنا فى بعض الجرائد أن رأى الجمعية فى مشروع الاتفاقية قطعى ، لكن للآن لم نسمع — بصفة رسمية — شيئاً من ذلك ، فنريد قبل أن ننصرف من هذا المكان أن نعرف من الحكومة : هل رأى الجمعية فى ذلك قطعى كما سمعنا أو أنه شورى كالقانون النظامى ؟

عطوفة رئيس مجلس النظار : هذا سؤال لا محل له الآن ، بعد نطق الحضرة الفخيمة الخديوية الذى افتتح به جنابه الجمعية، وليس بعد هذا النطق السامى كلام آخر . .

سعادة أباظة باشا : جاء فى النطق السامى أن . .

عطوفة رئيس مجلس النظار : لا جواب بعد الذى قلته . .

سعادة إسماعيل أباظة باشا : أتحجرون علينا فى الكلام ؟ . .

حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى : كلام سمو الأمير يكون فى الغالب رمزاً أكثر منه صراحة ، ولذلك أردنا أن نستبين شيئاً أكثر من ذلك ، لتعلم الجمعية مقدار حكمها ، حتى يقدر الإنسان أن يعرف هل حكمه فى نظر الحكومة محترم أم لا ؟ . .

وأظن أن هذا السؤال لا يصح أن يجاب عليه بمثل هذه الإجابة ، وإننى أطلب إثبات ذلك فى محضر الجلسة . .

دولة الرئيس : كله ثابت . .

سعادة إسماعيل أباظة باشا : نحن سمعنا من جملة مصادر موثوق بها ، وخصوصاً الحديث مع مكاتب « الريفورم » . .

دولة الرئيس : كلامى مع ذلك المكاتب هو بصفتى الشخصية ، ولم يكن بصفتى رئيساً للجمعية العمومية . وإننى مستعد لأن أقوله وأبينه فى كل وقت ، وسعادتك سألت عطوفة رئيس النظار وهو قد أجابك . .

سعادة إسماعيل أباظة باشا : الجواب لم أفهم منه إن كان رأى الجمعية قطعياً أو شوريا ، لأنه أحال على النطق الخديوى ، وهذا النطق العالى يشير أيضاً إلى أن الإيضاحات التى تلزم يعطيها لنا حضرات النظار،لذلك سألت هذا السؤال..

عطوفة رئيس مجلس النظار : الإيضاحات التى نعطيهاهى عمايتعلق بالمشروع لا عن سؤال مثل هذا ، لأن الحكومة ليس لها أن تبدى شيئاً زائداً عن نطق الجناب العالى الخديوى ..

سعادة إسماعيل أباظة باشا : أنا لا أطلب زيادة ، وإنما أطلب بيانا ..

عطوفة رئيس مجلس النظار:هل تريد أن نتناقش فى نطق الجناب الخديوى؟

سعادة إسماعيل أباظة باشا : نتناقش فى فهمه ..

عطوفة رئيس مجلس النظار : الحكومة تقول إنها لا تزيد على النطق الخديوى ..

سعادة إسماعيل أباظة باشا : المسئولية هى بقدر السلطة، فأرجو دولة الرئيس أن يأمر بأخذ الرأى عن طلب الإيضاح من الحكومة .

عطوفة رئيس مجلس النظار : النطق الخديوى فيه الكفاية وهذا الجواب أقوله لكل أعضاء الجمعية ..

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش : إننا انتهينا من هذه المسألة بتشكيل اللجنة ، فهى تبحث فى ذلك وتقدم تقريرها بما تراه ..

حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى : السبب هو أن هذه المسألة استثنائية ..

دولة الرئيس : كل هذا مفهوم ..

حضرة عبد اللطيف بك الصوفانى : قولى له فى نفس المعنى ، ووجوده فى محضر الجلسة الذى هو قطعة من التاريخ هو الذى أريده .

فالمسألة استثنائية ، ولا يوجد فى القانون النظامى ما يدل على أن رأى الجمعية فيها قطعى ، فأردنا الاستعلام عن قيمة رأينا .. فسكوت الحكومة على هذا السؤال غير حسن ، ويجعلنا غير عارفين قيمة رأينا ..

دولة الرئيس : قد أجابت الحكومة عن هذا السؤال ، فهل لأحد كلام آخر ؟

سعادة مصطفى باشا خليل : الجمعية العمومية تشكر الحكومة على عرض هذا المشروع الهام عليها ، وها هى اللجنة قد تشكلت فهى تفحصه وتقرر ما تراه .

ثم إن حضرة صاحب الدولة الأمير الرئيس أعلن انتهاء الجلسة » .

وظلت المسألة يحوطها الإبهام والغموض . .

● ● ●

مقتل بطرس غالى باشا

وفى ٢٠ فبراير أطلق إبراهيم الوردانى الرصاص على بطرس غالى باشا فأصابه إصابات أودت بحياته ، وعند التحقيق معه ومحاكمته قرر أن سعى بطرس باشا فى مد امتياز قناة السويس كان من أهم الدوافع لقيامه باغتياله .

اجتماعات بمنزل اباظة باشا

ونظراً لأهمية الطلب الذى تقدم به أباظة باشا ، ألا وهو مدى تأثير رأى الجمعية العمومية على المشروع ، فقد أبدت الأمة بأسرها هذا الطلب .

وأخذ أباظة باشا يعقد الاجتماعات فى منزله ، حيث يجتمع أعضاء الجمعية والصحفيون وغيرهم للتمهيد لمعارضة المشروع .

موقف وزارة محمد سعيد باشا

وتسرب النبأ إلى الحكومة ، فرصدت حول بيته عدداً من رجال الشرطة لمنع الدخول إليه .

ولكن الباشا كان أوسع حيلة من الحكومة ، فأعلن عن الاحتفال بعقد قران إحدى كريماته وأقام الزينات والأنوار ، ولم تجد الحكومة مجالا للتدخل . وهكذا أقبل الناس من كل حدب وصوب إلى بيت الباشا لتقديم التهانى رغم أنف الحكومة ، بينما الكل يأتى ليتحدث ويناقش مشروع الحكومة .

استقالة الأمير حسين كامل من رئاسة مجلس الشورى والجمعية العمومية

كان من أثر تعريض إسماعيل باشا بالحديث الذى قام به الأمير حسين كامل « لجريدة الريفورم » يؤيد فيه المشروع ، أن تحرج موقف الأمير ، يضاف إلى ذلك تحمس بعض الأعضاء لرأى أباظة باشا ، مما أثار الأمير حسين كامل رئيس المجلس وجعله يستقيل من رئاسة المجلس والجمعية ، قائلا لبعض أخصائه : «أنا لا أتحمل رئاسة مجلس أو جمعية يحركها إسماعيل أباظة » . وقيل إنه كان يقول دائماً : « ليس بمجلس الشورى غير عضو ونصف »، يريد بالعضو إسماعيل أباظة وبنصف العضو عبد اللطيف الصوفانى .

تقرير لجنة مشروع القناة

عقدت اللجنة التى أشرنا إليها عدة اجتماعات درست خلالها المشروع دراسة

مستفيضة وتناولته من جميع نواحيه ، ولما أتمت مهمتها وضعت تقريراً مطولا .

ولما اجتمعت الجمعية العمومية فى ٢١ مارس سنة ١٩١٠ استمع الأعضاء إلى ذلك التقرير الذى تلى فى تلك الجلسة · ولأهميته التاريخية ننشر فيما يلى خلاصة وافية لمحتوياته :

أشارت اللجنة فى مستهل التقرير إلى أنها فهمت — لأول وهلة — أن الحكومة هى التى عرضت المشروع على الشركة ، لأن الرأى النهائى جعل للجمعية العمومية لمساهمى الشركة ، وعلى ذلك تكون مصر هى العارضة ، وتبين للجنة أن الحكومة ليس لديها أمل فى قبول الجمعية العمومية للمساهمين الاتفاق المعروض ، فقد قال المستشار المالى بأنه حصلت معارضة فيه من المساهمين، كما ورد أيضاً على الحكومة من الأمير دارينبرج رئيس مجلس إدارة الشركة بأنه يخشى عدم تصديق الشركة على التعديلات التى أدخلتها الحكومة ، وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة عند اجتماعهم باللجنة،وإذا كان المستشار المالى قال ما قاله قبل دخول التعديلات ، فلابد أن يكون قطع برفضه بعدها ، وبناء عليه يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستوجب عقد الجمعية العمومية .

ثم أشارت اللجنة إلى ما يحيط المشروع من الريب والظنون ، واستدلت على ذلك بمسلك الحكومة ، إذ وقفت المفاوضة حينا ، ثم استأنفتها بعد ذلك ، ولم تصرح بمصدر المشروع وعرضه ، أهو الحكومة أم الشركة .

وبحثت فيما إذا كان للمشروع وجه سياسى ، فرأت أنه مالى قبل كل شىء ، فإن معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ قضت بحيدة القناة وسدت كل السبل دون مطامع الطامعين والمنافسات السياسية التى تحوم حولها .

ثم بحثت فيما إذا كان للجمعية العمومية الاقتصار على قبول المشروع أو رفضه ، أو إدخال تعديلات عليه ، فرأت أنه لا يسوغ لها إدخال تعديلات ،

ومهمتها قاصرة على القبول أو الرفض ، وارتكنت فى ذلك إلى ما جاء فى خطبة الخديو من أن المشروع على ما هو عليه ، هو أقصى ما يمكن طلبه من الشركة ، بناء على تقرير ذوى الخبرة والدراية ، وعلى ذلك إذا قررت الجمعية العمومية إدخال تعديلات فيه ، يعد ذلك منها عبثا ، خصوصا إذا كان المشروع قد جاء قبل أوانه بعشرات من السنين .

وتناولت اللجنة جوهر المشروع ، فأوضحت أن قبوله أو رفضه يترتب على بيان الفوائد أو المضار ، التى تنتج منه للأمة فى الحاضر والمستقبل ، واستخلصت مبدئياً من المشروع ومن الظروف المحيطة به ، ومن أقوال المندوبين عن الحكومة أن الشركة فى حاجة إلى توسيع القناة وعمل إصلاحات فيها ، ولا بد لها من عقد قروض لتنفيذ هذه الفكرة ، ولا ريب فى أن هذه القروض تؤثر فى الأرباح التى يأخذها المساهمون ، إذا وزعت أقساطها على ستين سنة . ولكن إذا مد الامتياز إلى سنة ٢٠٠٨ ، يكون تقسيطها على مائة سنة بدلا من ستين ، وبذلك لا تؤثر فى الأرباح تأثيراً كبيراً .

واستنتجت من ذلك أن من مصلحة الشركة بإزاء مساهميها أن تسعى فى مد امتيازها ، وأن هذه البواعث هى التى تحتم عليها العمل على ذلك ، وقد انتهزت الشركة الظروف السياسية القائمة وقتئذ لتنفيذ هذه الفكرة ، فإن قيام الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا ، قد مهد لها هذا السبيل ، خصوصاً بعد أن سكت أصحاب البواخر الإنجليزية عن مطالبة الشركة بعمل الإصلاحات ، وتنقيص الرسوم ، بسبب هــذا الاتفاق ، فكان من المفيد لها إذاً أن تبادر بعمل ما تريد تنفيذه ، فى مثل تلك الظروف المساعدة ، التى يحتمل أن لا يطول بقاؤها .

ومما يثبت أن مد الامتياز هو فى صالح الشركة ، ارتفاع أسهمها ارتفاعاً كبيراً

عندما شاع نبأ تحقق المشروع ، ففى سبتمبر سنة ١٩٠٩ كان ثمن السهم يتراوح بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ فرنكا معجلا ، و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ نسيئة (للأجل) ، ولما ذاع نبأ المشروع ارتفع السهم إلى ٤٩٩٥ معجلا ، و ٥٢٠٠ نسيئة ، وعندما طالبت الأمة بعرض المشروع على الجمعية العمومية رجع ثمن السهم إلى ٤٩٥٠ معجلا و ٥٢٠٠ نسيئة ، وكذلك الحال فى حصص التأسيس ، فقد كان ثمنها فى سبتمبر سنة ١٩٠٩ ٢١٦٥ فرنكا ، وفى أكتوبر ٢٢٤٧ ، وفى نوفمبر ٢٢١٥ ، وعادت الأسهم إلى الارتفاع عندما استأنفت الحكومة النظر فى المشروع وتبين أن الأمل فى تحققه لم ينقطع .

ثم ناقشت اللجنة المشروع من الوجهة المالية ، وبحثت فيما إذا كانت الأربعة الملايين التى ستأخذها الحكومة من الشركة ، والحصص التى تعهدت بتخصيصها من الأرباح للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ، تقابل نصف أرباح القناة التى ستتنازل عنها الحكومة مدة الامتياز الجديد ، حتى لا يكون هناك غبن عليها ، فقالت إنه ليس من الممكن الحكم على مستقبل القناة بعد ستين عاماً ، ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الإيراد بطريقة الافتراض ، وقد سلكت فى ذلك الطريقة التى اتبعها المستشار المالى ، واستندت إلى أن مصروفات الشركة لا تزيد بنسبة زيادة إيرادها ، واستدلت على ذلك بقول المسيو « شارل رو » Charles Roux فى كتابه « برزخ وقناة السويس » ، L'Isthme et le Canal de Suez : « إن من حسن حظ هذه الشركة أن مصروفاتها لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها كما يحدث فى الشركات الأخرى ، بل إن الإيرادات تزداد زيادة باهظة ، والمصروفات تظل كما هى » .

وافترضت اللجنة لزيادة الإيرادات فى السنة ثلاثة فروض : الأول أن تكون الزيادة ثلاثة ملايين فرنك فى كل سنة ، فى جميع المدة (من سنة ١٩١٠

إلى سنة ٢٠٠٨) ، والثانى أن تكون مليونين ، والثالث أن تكون مليونين قبل انتهاء الامتياز الحالى ، ومليوناً ابتداء من مدة الامتياز الجديد ، وعلى ذلك إذا قورن ما ستأخذه مصر بما ستأخذه الشركة ، تبين أن الشركة ستحصل بدون مقابل على ١٢٦ مليون جنيه بحسب الفرض الأول ، و٨٢ مليون جنيه بحسب الفرض الثانى ، و ٦٦ مليون جنيه بحسب الفرض الثالث وهو الفرض الذى وضعه المستشار المالى . وإذا أضفنا لهذه المبالغ أرباحها المركبة ، لكانت ٢٤١ مليون جنيه على حسب الفرض الأول ، و ١٥٦ مليون جنيه على حسب الفرض الثانى ، و ١٣٠ مليون جنيه على حسب الفرض الثالث .

فيتبين من هذا أن مصر ستغبن فى هذا المشروع غبناً فاحشاً على الجيل المستقبل ، مع عدم استفادة الجيل الحاضر فائدة تذكر ، خصوصاً وأنه ليس هناك ضرورة للمال ، واستندت اللجنة إلى جواب مندوبى الحكومة ، إذ صرحوا بأن الحكومة لم تكن مضطرة للمال ؛ ثم قالت : ولو فرضنا وجود حاجة إليه لعد هذا المشروع بالرغم من ذلك صفقة خاسرة .

أما ما ذكره المستشار المالى من الاعتبارات والمخاوف ، التى تبعث الحكومة على مد الامتياز من الآن ، فليس له محل ؛ وتنحصر هذه المخاوف فى تنقيص رسوم المرور ، ومنافسة قناة بناما ، وظهور اكتشافات لتسهيل وسائل النقل تؤثر فى القناة ؛ وقد أجابت اللجنة على هذه المخاوف بأنها ليست بنت يومها ؛ وقد سبق للشركة أن هددت بها ونفاها الأمير دارينبرج ، رئيس مجلس إدارة الشركة نفسه فى الجمعية العمومية للشركة فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٨ إذ قال :

« ماذا نخشى فى المستقبل ؟ لم يعد بعد محل لذكر هذه الحكاية ، حكاية قنال ثان ، فقد ذهب بها الزمان . وإن سكة حديد سيبريا وسكة حديد بغداد ،

لا يمكنهما إلا أن تسرعا فى حركة التجارة ، فإذا نقص بسببهما بعض الركاب ، فمن المحقق أن التجار يفضلون دائماً نقل بضائعهم بطريق البحر . وإن قنال پناما لن يتحقق قبل عشر سنين، ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائماً طريق قناة السويس . ولقد رأيتم النتيجة ، فمهما يكن من الأمر فإن أرباحكم لن تقل ، وإننا لننتظر اليوم الذى يمكننا من أن يكون لدينا ما نزيد به ما نوزع على الأسهم ، وهذه الزيادة لابد أن تجىء ، فإن الصين تبتدئ فقط الآن فى أن تفتح أبوابها للتجارة ، وإن فيها من عدد السكان ما يربو على عدد سكان أوروبا أجمع ؛ ولا شك فى أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً ، تبعاً للمسالك التى تجوس خلال تلك الديار . وإن إنقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخيفنا ، إنكم تعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون إلا بعد أن يزيد ما يوزع من الأرباح على الأسهم ، وإنكم لتذكرون أن إنقاص الرسوم ٥٠ سنتيما فى سنة ١٩٠٣ قد عوض فى سنة واحدة ، وإنكم لتذكرون أيضاً أن إنقاص الرسم ٧٥ سنتيما فى سنة ١٩٠٦ قد عوض علينا فى أقل من عامين ، وترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخيفنا فى شىء » .

وأشارت اللجنة إلى ما زعمته الحكومة من وجود اتفاق بين الشركة وبين أصحاب السفن فى انجلترا يقضى عيها بتنقيص الرسوم، فطلبت نص هذا الاتفاق، فلم تجبها الحكومة إلى طلبها ،وسألت مندوبى الحكومة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمى الشركة قد صدقت على هذا الاتفاق ؟ فأجاب المندوبون بالإيجاب ؛ ولكن اللجنة عثرت فى أثناء بحثها على ما يثبت أن الجمعية العمومية للمساهمين لم تصادق عليه، بل قررت بأن كل ما حدث إنما هو مشروع لا يمكن أن يتم إلا بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين ، وعلى ذلك فليست الشركة مرتبطة بتنقيص الرسوم تدريجيا ، كما ادعت الحكومة . وزيادة على ذلك ، فإن تنقيص

هذه الرسوم لا يؤثر فى زيادة الأرباح ، فإن ازدياد الإيرادات يعوض هـذا النقص ؛ ومما يثبت ذلك أن الرسم قد نقص فى مدة الأربعين سنة الماضية ٤١٪ من قيمته ، أى أنه أصبح ثمانية فرنكات إلا ربعاً ، بعد أن كان ١٣ فرنكا، ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنوياً عن ثلاثة ملايين فرنك فى المتوسط .

على أن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط ، بل تتعلق أيضاً بمقدار البضائع التى تمر من القناة سنوياً ، والملاحة التجارية بين الشرق والغرب فى تقدم مطرد، ولا بد أن تستمر هذه الإيرادات فى الزيادة ، فإن الشرق يتقدم فى التجارة؛ وهناك بقاع كبيرة كالصين مثلا لم تفتح إلى الآن للتجارة ؛ وفوق ذلك فإن الدول الأوروبية تهتم اهتماما كبيراً بتقوية بحريتها التجارية وعلاقتها المالية مع الشرق .

وعرضت اللجنة لقول المستشار المالى فى مذكرته إن تنقيص الرسم موكول إلى الشركة وحدها ، فإذا أبت الحكومة المصرية أن تتفق معها على مد الامتياز، فإنها تعمد فى آخر المدة إلى تنقيصه نكاية بمصر ، وأجابت على ذلك بأنها تستبعد حدوث ذلك من الشركة ، لأن هذا التنقيص يضر مساهميها أكثر من إضراره بمصر. ولا جدال فى أن الشركة مستعدة فى كل وقت للاتفاق على مد الامتياز ، لأنها لا تقبل أن تترك هذا الكنز العظيم الذى عاد على مساهميها بالأرباح الطائلة ، وهى لذلك تحرص فى كل وقت على إبقائه فى يدها .

وعرضت لقول المستشار إن مصر لا تقوى على المعارضة إذا ما أرادت الدول تنقيص الرسوم ، أو جعل المرور فى القناة مجاناً ، فأجابت بأن الدول لم تتعرض للقنوات الصناعية ، وإنما تعرضت للقنوات الطبيعية ، وقناة السويس هى صناعية ، حفرها المصريون برجالهم وأموالهم ؛ ومع ذلك فإذا صح ما يقولون

من أن مصر إذا عادت إليها القناة ، لا تقوى على معارضة الدول ، بخلاف ما إذا كانت القناة فى يد شركة دولية ؛ فاللجنة تجيب بأن الحكومة لا تعدم عشرات من الشركات الدولية ، تتفق معها على شروط أحسن بكثير من الشروط التى تعرضها الشركة الحاضرة .

وعرضت لمزاحمة الطرق الأخرى للمواصلات ، فقالت إن قناة السويس هى بلا ريب أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب ، فليس من المنتظر أن ينافسها طريق رأس الرجاء الصالح ، وكذلك ليس من المنتظر أن تنافسها قناة بناما ، وأيضاً لن تزاحمها السكك الحديدية المزمع إنشاؤها ، كسكة حديد سيبيريا ، أو سكة حديد بغداد ؛ فإن المتاجر الكبرى التى تنقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس ، لا تنقل مطلقاً فى السكك الحديدية ، ما دام فى الوجود طريق بحرى مختصر ، يمكن نقلها فيه ؛ وقد قال المسيو شارل رو فى هذا الصدد : «إنى أشك فى أن إنشاء السكك الحديدية فى آسيا الصغرى يضر بقناة السويس ، فإن هذه السكك ستفتح الأقطار الشاسعة فى آسيا الصغرى لمحاصيل الغرب وبضائعه ، ولكن التجارة ستستمر تفضل الطريق البحرى للسويس ، على طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسى » .

أما احتمال ظهور اكتشافات علمية قد تنقص من أهمية القناة ، فليس مستحيلا عقلا ، ولكن هذه الاكتشافات لم تزل مجهولة إلى الآن ، واحتمال وجود شىء لا يمكن أن يعتبر أساسا صحيحاً للتقدير . ولا يوجد سوى طريقين للنقل ، وهما البحر والبر ، وقد ثبت أن طريق قناة السويس ، هو أقرب الطرق وأقلها نفقة ، فلم يبق إلا طريق الجو ، وهو مهما تقدم ، لا يسلكه إلا مستطلع أو سائح أو مسافر ، ولا يصلح لحمل الأثقال .

وقالت اللجنة أيضاً ، إن السياسة لا تؤثر فى القناة بعد أن تقررت حيدتها ،

وإن الحوادث الماضية ، لأكبر شاهد على ذلك ، فقد انتشرت الحروب والثورات ، حتى على ضفاف القناة ، فلم تؤثر مطلقاً على إيراداتها ، بل بالعكس كانت سبباً فى ازديادها ، فكلما اشتدت نيران الحوادث، زادت هذه الإيرادات، يؤيد ذلك أن إيرادات القناة زادت سنة ١٨٨٢ (فى عهد الثورة العرابية) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التى قبلها ، وفى سنة ١٩٠٤ (أثناء الحرب الروسية اليابانية) زادت الإيرادات ثلاثة عشر مليونا عن السنة التى قبلها .

وعرضت لقول الحكومة ، إن من الظلم أن يستأثر الجيل المستقبل بالربح ويحرم منه الجيل الحاضر ، فأجابت بأن من واجبات الأفراد والجماعات أن يدخروا شيئاً للأعقاب ، ما دام ذلك فى الاستطاعة ، فإذا تقرر ذلك ، ورأينا شركة القناة تسعى لمد الامتياز سعيا وراء مصلحتها ومصلحة مساهميها وأحفادهم، فلماذا لا يكون من العدل أن ندخر لأبنائنا كنزاً يعوض عليهم جزءا من ذلك العبء الثقيل من الديون الأهلية الأميرية ، التى يتركها لهم الجيل الحاضر والذى يليه ، ويعوض عليهم أيضاً جزءا مما تصرفت فيه الحكومة فى هذا العصر ، من ثروتها المالية والعقارية التى باعتها للشركات ولغيرها ، وأساءت التصرف فى ثمنها؟

وردت على قول المستشار المالى إن استعمال الأموال التى ستأخذها مصر من الشركة فى المشاريع النافعة يعود عليها بالربح الطائل ، فقالت إنها توافق على ذلك من الوجهة النظرية لا من الوجهة العملية ، ولكن لا يمكن تصديق هذه الوعود ، فقد كان لدى الحكومة أموال طائلة لم تفكر فى صرفها فى مثل هذه المشاريع التى أشار إليها المستشار المالى ، بل صرفت فى مشاريع كمالية ، ولا يجوز بيع هذا التراث للقيام بالأعمال الكمالية ، أما إذا كانت الحكومة

تزمع صرفها على المشاريع الضرورية ، فقد تساءلت اللجنة : لماذا لا نراها تفعل ذلك الآن ؟ ولماذا تصرف على المشاريع الكمالية الملايين من الجنيهات،رغما من معارضة الأمة ؟

فهذه نفقات مد سكة حديد السودان ، عارض فيها مجلس الشورى فلم تأبه الحكومة بهذه المعارضة ونفذت ما أرادت ، وهذه ثكنات جيش الاحتلال تقيمها الآن وقد كلفتها أعمالها الابتدائية ٤٠٠ ألف جنيه ، أضف إلى ذلك الخسائر التى لحقتها من المضاربة بالأموال الاحتياطية ، وغير ذلك من الأعمال الأخرى التى يطول شرحها ، وبالجملة فالحكومة تصرف كل عام ما بين ١٥و١٩ مليونا من الجنيهات ، وليس للأمة رأى معدود فيها.

وأشارت اللجنة فى هذا الصدد إلى الأموال الاحتياطية الطائلة التى بددت بعد أن سحبت من صندوق الدين ، ثم قالت : إن نظرة واحدة فى تحضير هذا المشروع تكفى لمعرفة الطريقة التى تتبعها الحكومة فى تحضير المشروعات ، كمقياس ثابت للأعمال الماضية والمستقبلة التى تستأثر بها وترفض اشتراك الأمة معها فيها.

وبحثت فيما جاء بمذكرة المستشار المالى ، ومذكرة الحكومة ، عن حصول مخابرات طويلة ، فى تحضير مشروع الاتفاق ، وأرادت الوقوف على مدى هذه المخابرات ، وطلبت بياناً عنها من مندوبى الحكومة ، فأجابوها بأنه لم تكن هناك مخابرات تحريرية ، فكان هذا الجواب موجبا لدهشة اللجنة ، ثم رأت أن تكتفى بالاطلاع على الرسائل والمسائل التى ذكرها المستشارفى مذكرته ووعد بعرضها على مجلس الوزراء ، فطلبتها اللجنة فأجاب ناظر المالية بأن لا رسائل ولا مسائل قدمت للمجلس ، اللهم إلا مسألة الأراضى التى ستتخلف من البحر ومسألة أخرى ثانوية .

ولما يئست اللجنة من كل ذلك أرادت الاطلاع على التقارير التى وضعها

ذوو الخبرة والدراسة ، على حـد تعبير الحكومة ، فأرادت معرفة القاعدة الحسابية التى اتبعها المستشار والخبراء ، فأجيبت بأنه لا يوجد هناك قواعد ، وإنما هذه افتراضات.

ولما يئست اللجنة من هذا أيضاً ، أرادت أن تعرف كيف حصلت المخابرات ، وكيف درست الحكومة المشروع ، فأجيبت بأن الشركة عرضت المشروع فتناقش فيه مجلس الوزراء،وأدخل التعديلات عليه،وقرر عرضه على الجمعية العمومية. ثم استنتجت اللجنة من كل ذلك أن المشروع لم يعرض على خبراء، كما فعلت الحكومة فى قانون المعاشات الذى لبثت تدرسه أربع سنوات ، وأن الذين سمتهم الحكومة خبراء ، هم نفر يشغلون فى الحكومة وظائف لا يشغلها الخبراء الماليون . .

وقد أبدت اللجنة دهشتها لهذه الحقائق ، وألمعت إلى أنه كان فى وسع الحكومة أن تهتم بهذه المسألة الخطيرة اهتمامها بغيرها ، وزادت دهشتها من الأجوبة التى تضمنت إبهاما فى بعض الأحيان ، ومخالفة للحقيقة فى أحايين أخرى.

فقد سألت الحكومة عن الأربعة الملايين التى ستدفعها الشركة للحكومة، هل ستؤديها الشركة من مالها الاحتياطى ، أم ستعقد لها قرضاً يسدد من إيرادات القناة ، فيؤثر فى الأرباح التى ستأخذها مصر ؟ فأجابت بأنه يحتمل للحصول على هذا المبلغ أن تعقد الشركة قرضاً ، وإذا لم تفعل ذلك ودفعته من المال الاحتياطى ، فلابد أن تطلب فى مقابل ذلك امتيازات جديدة .

واستخلصت اللجنة من هذا الجواب أن الحكومة لا تعرف أساس الاتفاق الذى ستتعاقد عليه ، وأن باب الامتيازات لا يزال مفتوحا ، حتى ولو قررت الجمعية العمومية قبول المشروع كما هو الآن . وأشارت إلى ادعاء الحكومة بأن

هناك اتفاقية تقضى على الشركة بتخفيض رسم المرور ؛ فدحضت هذا الادعاء، وأثبتت أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها .

النتيجة

وانتهت اللجنة فى تقريرها إلى أنها كانت تتمنى أن تقدم الحكومة للجمعية العمومية مشروعا محضراً مبحوثا حق البحث ، مشفوعا بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات ، متوافرة فيه شرائط الحكمة والروية مضمونة فيه مصلحة البلاد فى حاضرها ومستقبلها القريب ، بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان ، راجحة تلك المصلحة على غيرها ، أو معادلة لها على الأقل ، فتجيل الجمعية فيه بمعرفتها أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة، ثم تبادر بكل ابتهاج وانشراح للموافقة على ذلك المشروع ، أو تعديله تعديلا طفيفاً ؛ إن كان المشروع قابلا للتعديل وكان جائزاً لها عمله ، ثم ينصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من الثغور الشمالية إلى الحدود الجنوبية ؛ رافعين ألوية الشكر والثناء على حكومتهم ، لجدها وسعيها لخير أمتها وسهرها على مصالح بلادها ، فتزداد ثقة الأهالى ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين . .

إن ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية ،وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والمحكومة فى حاجة قصوى إليه دائماً ، خصوصا فى مثل هذه الظروف الحاضرة . ولكن ما الذى تصنعه الجمعية،وقد قدمت لها الحكومة مشروعا مهما خطيراً،وضع بسرعة لم تعهد فى الحكومة من قبل ،وباختصار كلى يسوغه جناب المستشار المالى بأنه جاء بدافع الضرورة ، كما جاء بمذكرته المحررة فى ٢١ أكتوبر ١٩٠٩ ، غير مبحوث حق البحث ، ولا مصحوب بإيضاحات أو مستندات تؤيده ، لدرجة أن مذكرة المستشار المالى التى هى أول وآخر مستندات الحكومة فى بيان وإثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عندما طلبتها اللجنة منها ،

بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التى كانت طلبتها اللجنة من مندوبى الحكومة ؟..

وفضلا عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع ، فإنه جاء سابقا لأوانه بعشرات من السنين . ومعلوم أن السرعة فى العمل والحكم على المستقبل البعيد جداً ، كلاهما يترتب عليه حتما الخطأ ، والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطاً ، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قنال السويس أربعين عاما ، قبل انتهاء أجل امتيازه بنحو ستين عاما ؟ .

لا ريب فى أن الخطأ حينئذ يكون جسيما ، والضرر الذى يترتب عليه حالا واستقبالا يكون أجسم . لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبحثه كما سبق ذكره ، وأهم ما رأته فيه كما يأتى بيانه :

(أولا) أن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول ، لا من شركة القنال ولا من الحكومة المصرية ، وكان يجب أن لا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمى الشركة ، ما دامت الحكومة ليست هى العارضة للمشروع كما تقول .

(ثانيا) ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع كما سبق البيان .

(ثالثا) أنه قد ظهر بالحساب أن فى هذا المشروع غبناً فاحشاً على مصر ، تقدره اللجنة بنحو ٠٠٠ ر ٥٨٨ ر ١٣٠ من الجنيهات ، أصلا وفائدة على قاعدة حساب المستشار المالى .

(رابعاً) أنه لا حقيقة للمخاوف التى تتوقعها الحكومة ، إذا لم تتفق مع الشركة على مد أجل امتيازها ، وإن كان بعض هذه المخاوف محلا للنظر ، فدفعه ممكن قبل وقوعه ، خصوصاً متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة

امتيازها، كانت أقرب إلى التساهل فى شروط التعاقد مع الحكومة، لأنها لن تجد إلا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها، أما مصر فإنها تجد كثيرا من الشركات الدولية، تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله .

(خامسا) أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التعاقد بالغبن الفاحش، لا سيا أن التعاقد واقع على مستقبل بعيد لا بد فى الحكم عليه من الخطأ المظيم الذى لا يقبله الجيل الحاضر ، ولا يرضى أن يتحمل مسئوليته أمام الأجيال المستقبلة ، إلا إذا كانت الفائدة واضحة وضوحا لا ريب فيه .

(سادساً) أن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة ، كان يمكن أن يقال عنها إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتى :

١ — أن لا يوجد مطلقا غبن فى التعاقد عليها .

٢ — أن يستعمل المقابل فى أعمال مثمرة تسوغ هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلة ، وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها مايكفل لها تحقيق هذا الشرط كفالة فعلية .

أما والغبن فى الصفقة فاحش ، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأى قطعى فى تدبير شئونها المالية والداخلية البحتة، خصوصا وأن العقد حاصل على زمان أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحاً ، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه وغير مقبول . .

«فبناء على هذه الأسباب ، قررت اللجنة — بالإجماع — رفض هذا المشروع . وللجمعية الرأى الأخير» .

وقد قوبل التقرير بالتصفيق والاستحسان من أعضاء الجمعية ، وأجلت المناقشة فيه إلى جلسة أخرى .

مناقشة الجمعية العمومية للمشروع

وقد تحددت جلسة ٤ أبريل لمناقشة المشروع ، وانبرى سعد زغلول وزير الحقانية (العدل) للدفاع عنه . وفيما يلى أهم ما جاء فى أقواله :

« أصبح شأننا الآن أمامكم — بعد إعلان عطوفة الرئيس[1] الذى قابلتموه بالاستحسان — شأن المحضر للمشروع ، المنور لحقيقته ، المدافع عنه ، وأصبح شأنكم شأن القاضى العادلِ ، ورأيكم هو الرأى الفاصل . فلم يبق علينا إلا أن نقدم لكم المعلومات والحقائق التى دعت الحكومة إلى أن ترى فى المشروع الفائدة للبلاد ، فإن وافقتم الحكومة أحسنتم فى رأيها ورأيكم ، وإن لم توافقوها فواجب قضيناه ومسئولية تخلينا عنها ، وألقيناها عليكم فتحملتموها عنا أمام أمتكم وأمام الأجيال الآتية .

« والآن يصح لى أن أطمع فى حسن إصغائكم ، وأن يكون لى منكم انعطاف وسعة صدر لشرح كل ما فى نفسى ، ولا تجدون فى أنفسكم منى حرجاً ..

« إن المشروع متعلق بالاستقبال ، وقدرة الإنسان فى الأمور الغيبية قدرة بعيدة الاحتمال ، ولذلك اختلفت الظنون والأفكار فى هذا المشروع اختلافاً كثيراً . ونحن يجب علينا أن نفهم هذا الاختلاف ، ولكن الذى لا ينبغى هو أن يفهم المخالف للآخر ، أن هذا سيء القصد والنية » .

ثم أخذ يدافع عن المشروع من مذكرة أعدتها الحكومة ، ولما وصل إلى مسألة الأوجه التى تصرف فيها الأموال التى تأخذها مصر من الشركة مقابل مد الامتياز قال :

---

(١) هو محمد سعيد باشا رئيس الوزراء الذى أعلن بالجلسة أن رأى الجمعية فى مسألة القناة قطعى ملزم للحكومة ، وقد تولى الرئاسة بعد مقتل بطرس غالى باشا فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ .

« تقولون إنه ليس لدينا مجلس نيابى يضمن لنا هـذه الأموال ، نعم إن هذه أمنية عظيمة جداً يخفق لها قلب كل وطنى ، ولـكن هل يمكننا أن نمتنع عن كل شىء نافع ، حتى تحصل البلاد على هذه الأمنية ؟ هل يصح أن يكون هذا عمل أمة ؟

« يجب أن نسعى فى تحقيق تلك الأمنية التى نبتغيهـا ، ولـكن لا يجوز أن نحرم البلاد من فوائد المشاريع العامة ، فالمجلس النيابى نطلبه ، والمشاريع المفيدة نحققها، ولا يجب أن نوقف شيئاً على آخر .

« احتججتم بأن المشروع التى قبلته الحـكومة لم تقبله الشركة بعد ، وإنى أقول الآن إنه ورد على الحـكومة جواب من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠ فبراير يفيد قبول هذه التعديلات ؛ وعلى ذلك فقد زال المانع ..

« هذا ما أردنا أن نتشرف بعرضه على حضراتكم بياناً للحقائق التى دفعت الحـكومة إلى قبول المشروع ، والآن أتممنا واجباتنا نحوكم ونحو الحقيقة ، ولم يبق إلا واجبكم ، والمسئولية أصبحت ملقاة عليكم تتصرفون فيها كما تشاءون ، فإن لـكم الرأى الأعلى » .

رفض المشروع

واستمرت المناقشة بجلسة ٧ أبريل ، وفى تلك الجلسة أراد سـعد زغلول أن يستأنف دفاعه عن المشروع ، فرأى الأعضاء الاكتفاء بما ذكره فى الجلسة السابقة ، فاعترض على ذلك بأن هذه مقاطعة غير جائزة ، إذ قال :

« يقوم أحد رجال الحـكومة ليتكلم ، فبأى حق يقطع عليه الـكلام ؟ قمت لأقول ملاحظاتى على أقوال اللجنة ، فـكيف أمنع من ذلك ؟ يجب على الجمعية العمومية أن تسمع كلام الحـكومة أولاً ..»

إلى أن قال : « إنكم استعملتم هذا السلاح ضدى اليوم ، وسيستعمل غداً ضدكم ، فاحذروه .. والرأى لكم » .

فرد عليه إسماعيل أباظة ، بأن المسألة استوفيت بحثاً من جانب الحكومة ومن جانب الجمعية ، وبعد مناقشة وجيزة أخذ الرأى على قفل باب المناقشة ، فتقرر ذلك بالأغلبية ، ثم أخذ الرأى على المشروع بالنداء بالاسم ، فقررت الجمعية رفض المشروع بإجماع الآراء ، ما عدا مرقص سميكة باشا والوزراء .

* * *

المطالبة بالدستور

وانتهز إسماعيل أباظة الفرصة التى أتيحت له للتعقيب على هذا القرار الحاسم بشكر الحكومة على قبولها التقيد بهذا القرار ، وطالب بالدستور ، كما ناشد الحكومة أن تفسح صدرها للنقد النزيه ، فقال فى جلسة ٩ أبريل سنة ١٩١٠ :

« أرى أن من واجب الجمعية — قبل انصرافها — أن تسدى رجال الوزارة الحاضرة جميل شكرها وجليل ثنائها ، تلقاء ما بذلته من العناية بشأننا والإصغاء التام لأقوالنا ، والتجمل فى السؤال ، والتلطف فى الجواب ، والاهتمام بجلساتها ، إذ لم يتركوا جلسة واحدة طول مدة انعقادها .

« هذا فضلا عن تلك المنة الكبرى ، التى قوبلت بشكر الألسن ، وتصفيق الأيدى ، ودعاء القلوب ، وارتياح الخواطر والنفوس . . تلك المنة التى خولت للجمعية الحق فى الرأى القطعى فى مشروع امتداد أجل امتياز قناة السويس ، الذى كان السبب الوحيد فى هذا الانعقاد.

« تلك المنة التي اعتبرناها فألا حسناً وفاتحة خير جزيل وقاعدة سياسية رشيدة لسياسة الحكم والتعقل والتدبر وحسن التبصر ، سياسة الرزانة والسكون والصراحة والإخلاص ، سياسة العدل والإنصاف ، سياسة اللين والتقرب ومحو آثار الخلاف وأسباب سوء التفاهم ، سياسة الحرية والعلم والعدالة والعمران ، الذى يستحيل أن تنجح سياسة غيرها فى إصلاح هذه البلاد وارتقائها ، ومن قال عكس ذلك فقد ظلم الأمة المصرية ونزلاءها ، وظلم الحقيقة وأغمض عينيه عن المشاهد والمحسوس .

« إننا نؤكد لرجال الحكومة ، ولكل ذى رأى معهم ، أننا إن طلبنا الدستور أو شبه الدستور ، فإننا لا نطلبه للأمة فقط بل نطلبه لنا ولرجال الحكومة معاً .

« إنه ليعز علينا أن توصف حكومتنا بغير الدستورية ، لينطبق اسمها على مسماها انطباقاً حقيقياً ، لا يخالف باطنه ظاهره كما هو الحال الآن .

« وليكون لها ولأمتها مركز سام حقيقى فى مصاف الحكومات الدستورية والأمم المتمدنة ، تفتخر به ولا تخجل منه الأمة ، كما هو شأنها فى الوقت الحاضر .

« إنه ليعز علينا أن تكون حكومتنا حكومة لأمة غير دستورية ، وأن يكون رجالها القابضون على أزمة أمورها أبناء أمة غير أهل للحكم — على الأقل — فى شئونها الوطنية ، وخصوصاً بعد أن رأت — بل اعترفت — الحكومة بصلاحية تلك الأمة للحكم نهائياً ، فى مشروع لا يقل أهمية وخطورة عن أعظم المشروعات التى تعرض على برلمانات الأمم العظيمة الأوربية .

« طالبنا — فيما سلف — بحقوقنا الشرعية ، فقالوا : إنكم غير أهل لها ، ومازلنا مثابرين على المطالبة بالطرق القانونية المشروعة ، حتى وصلنا ولله الحمد إلى الاعتراف — ولو هنيهة من الزمان — بصلاحيتنا لذلك الحق على أحسن

ما يرام ، وبرهنا على كفاءتنا لاستعماله فى أهم الأعمال وأعظم المشروعات .

« ليس من الصواب ، ولا من العدالة ، أن تمنح الحكومة أمتها بالأمس حق الحكم النهائى فى مشروع خطير كمشروع القنال ، ثم تنازعها هذا الحق فيما هو أقل منه ، وفى صرف أموالها الخاصة بها ، وفى وضع لوائحها وقوانينها التى تطبق على أبنائها .

«وليس من الحكمة فى شىء أن ترجع بأمتها إلى الوراء بعد أن تقدمت بها إلى الأمام ، أو أن تخرجها من حظيرة الدستور بعد أن أدخلتها فيه وأذاقتها حلاوة طعمه ، وخصوصا بعد أن تحقق للحكومة فوائد هذه السياسة ومزاياها .

«إن السياسة التى اختطتها الحكومة أخيراً — وهى التى أشرنا إليها فيما سبق — لم تمر على أعضاء الجمعية العمومية بدون أن يترتب عليها أثر حسن ، بل مزايا عظيمة ومنافع جليلة .

« فإننا — بمناسبة قول الحكومة فى مذكرتها الكتابية : إن رائدها على الدوام كان تابعاً لرغبتها الصادقة الوحيدة فى القيام بما ينبغى لخدمة مرافق البلاد، وأنها على وجه العموم قد وصلت إلى معظم الغرض المقصود ، وأنها وسعت نطاق جميع المصالح التى من شأنها توفير الرفاهية العمومية. إلخ — بمناسبة ذلك كنا أعددنا كثيراً من التصرفات والحوادث التى لا بد أن يسمعها من يقول هـــذا القول ، ولكن انتهاج الحكومة لتلك السياسة الحكيمة الرشيدة حال بيننا وبين أن ننطق بكلمة واحدة مما كنا أعددناه لذلك .

« ورد على أعضاء الجمعية كثير من الرسائل والمسائل ذات الأهمية ، التى لا يبعد أن يكون بحث الجمعية فيه مما لا يلائم الظروف الحاضرة، أو مما لا ترضاه الحكومة ولا يوافقها أن يكون موضوع بحث وجدال ، فتداولنا معاً واتفقنا على عدم التكلم فى تلك المسائل ، وقد كان .

«أظن — بل أعتقـــد — أن الحـكومة لا تجهل كل ذلك، وأتمنى أن تـكون على علم تام بأن سياستها الرشيدة هى التى بعثتنا على عدم الخوض فى تلك الشئون ، التى وإن كنا لم نضعها موضع البحث ، إلا أن لنا عظيم الأمل فى أن رجال حكومتنا المخلصين العادلين يضعونها موضع العناية ، ويعطونها ما تستحقه من الاهتمام ، وهى لا تخفى على أحد من النظار .

« هذا بعض ما يترتب على انتهاج تلك السياسة الرشيدة ، فضلا عن اكتساب الحـكومة جزءاً ليس بالقليل من محبة الأمة لهـــا وثقتها بها ، واستعدادها — بما تصل إليه استطاعتها — على تحسين الأحوال وإصلاح الشئون ، وهذه المزايا وحدها مما لا يستهان بفائدتها بين الهيئتين الحاكمة والمحـكومة ، الهيئتين اللتين لا بد من أن يدوم بينهما حسن التفاهم وعظيم التآزر والتضامن ، فى خدمة البلاد والسير بها فى طريق الإصلاح والسعادة والارتقاء ، إذ ليس من الحـكمة ولا من الخدمة الحقيقية أن تستأثر الحـكومة بالأمر، وأن تستقل بالعمل فتحمل وحدها مسئولية نتائج الأمور، بعد أن أصبحت الأمة فى حياة وشعور، وأمست تطالب بالحرية وبالدستور، وآل أمرها إلى أن صارت لا تستطيع صبراً أكثر مما صبرت عن المطالبة فى كل وقت .

« ويجدر بنا فى هذا المقام أن نذكر هنا جملة سبق لنا قولها فى هيئة رسمية غير هذه الهيئة المحترمة الموقرة[1] :

« يقولون إننا ننتقد الحـكومة بقصد التشهير بها . .

حاشا وكلا ، وألف مرة حاشا وكلا . . لأن أعضاء هذه الهيئة فى مقدمة الذين يعرفون الحدود والواجبات ، والذين يعتقدون أن الإنسان فى هذا الوجود

---

(١) بمجلس شورى القوانين بجلسة ٣ يناير سنة ١٩١٠ .

يشرف ويفتخر بوطنه وحكومته ، قبل أن يشرف ويفتخر بنفسه وآبائه وأجداده . .

« من ذا الذى يرضى لنفسه أن يكون ابنا لحكومة مهانة ومحتقرة ؟ . .

من ذا الذى يقبل أن يسمع من الغير كلمة تمس كرامة حكومته أو تحط بقدرها ومكانتها ، فضلا عن أن يكون هو صاحب تلك الكلمة ؟ . .

« نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا ننتقدها إلا محبة فيها ، وغيرة عليها ورغبة منا فى إعلاء شأنها وطهارة سمعتها . .

« ومعلوم أن الانتقاد للأعمال كالملح للطعام ، مر المذاق ولكنه لا يصلح إلا بـــه . .

« نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا ننتقدها إلا مضطرين بحـــكم الضرورة ، مرغمين بدافع المفروض علينا وبداعى القيام بالواجب ، إذ من البديهى أن الحكومة إن أحسنت صنعاً فلنا ، وإن أساءت فعلينا .

« نحن إن انتقدنا الحكومة فلا ننتقدها إلا بنية خالصة ، وبفكرة طاهرة صالحة ، هى فكرة الإصلاح واستلفات ولاة الأمور العظام لأعمـــال وتصرفات نعتقد أنهم لا يرضونها ويتمنون معرفتها ولو من أى مصدر كان . .

« وعلى هذا ، فإن فرطت جملة حادة أو عبارة غير مقبولة ، يشفع لنـــا فيها إخلاصنا فى عملنا ، وحرصنا على مصالحنا ، وغيرتنا على حسن سمعة حكومتنا . .

« أردت بهذه البيانات أن يكون الإخلاص رائد الجميع فى خدمة البلاد ، وليدوم الاتحاد وحسن التفاهم بين أعضاء الهيئتين : هيئة الحكومة وهيئة الجمعية ، رغما عن كل ما يحصل بينهما أثناء المناقشات والجدال ، فإن خدمة الأمم ـ وخصوصاً الأمم الناهضة كأمتنا المصرية ـ تحتاج إلى كثير من المصاعب والمجهودات . .

« والله سبحانه وتعالى هو المسؤول أن يهدينا جميعاً إلى سبيل الصواب والتوفيق والنجاح » .

* * *

موقفه من المؤتمر القبطي

قام بعض الأقباط يعمل سراً — بإيعاز من المحتلين — لبث روح السخط بين الأقباط ، ويصور لهم أنهم مغبونون فى الوظائف والحقوق العامة ، وكانت صحيفتا « الوطن » و « مصر » تنفخان فى هذه الروح . .

وجدير بالذكر أن بطرس غالى باشا رئيس النظار كان معارضا لها ، حتى أنه أرسل إنذاراً لجريدة « الوطن » بسبب موقفها من تلك الحركة .

ولما اغتيل بطرس باشا زادت الحركة قوة ، ولذلك أخذ أباظة باشا فى تأليف لجنة للتوفيق بين الأقباط والمسلمين قبل استفحال الخطر الطائفى . وكتبت جريدة « الريفورم » تشيد بهذا المجهود ، فكتب لها واصف بطرس غالى بن بطرس باشا مؤكداً أن الوفاق تام بين المسلمين والأقباط ، وأنه قد تناسى الحملات التى وجهت فى الصحف لوالده ، لأنها لا تعبر عن رأى عقلاء الأمة .

ورغم كل تلك الجهود ، عقد المؤتمر فى أسيوط فى ١ أبريل سنة ١٩١١ .

ورأى جماعة من عقلاء الأمة عقد مؤتمر مصرى يبحث فى شئون المصريين جميعاً ، بما فيها مطالب الأقباط . وعقد ذلك المؤتمر بفندق هليوبوليس بمصر الجديدة ، وكان من أهم قراراته :

١ — عدم قسمة الحقوق السياسية بين الطوائف الدينية .

٢ — أن تظل العطلة الرسمية هى يوم الجمعة .

٣ — أن قاعدة التعيين فى الوظائف الحكومية هى الكفاءة من جميع وجوهها .

٤ — عدم تعديل دوائر الانتخابات بتخصيص دوائر لـكل طائفة دينية.

٥ — عدم الموافقة على إعطاء كل طائفة من طوائف الأمة المصرية ماتجبيه مجالس المديريات لتنفقه كما تشاء .

* * *

ابعاده عن مجلس الشورى والجمعية العمومية

أصبح إسماعيل أباظة شجى فى حلق الإنجليز والحـكومة المصرية التى كانت تأتمر بأمرهم ؛ ولذلك رأى الإنجليز ضرورة إبعاده عن الحياة السياسية . وظنوا أن إبعاده عن مجلس شورى القوانين مؤد إلى تحقيق أمنيتهم ، ولذلك ترصد له الإنجليز فى مصر خلال الانتخابات التى أجريت فى أوائل يناير سنة ١٩١١ وعملوا على إسقاطه بكل وسيلة، وعهدوا بتنفيذ ذلك إلى حسن حسيب (بك) (١) الذى نقلوه مديرا للشرقية لهذا الغرض.

ونجح حسيب (بك) فى مهمته ، ولـكن اسماعيل باشا قابل تلك المحنة بكل هدوء ، وأظهر من ضبط النفس والاستهانة بذلك التحدى السافر ماجعله مضرب الأمثال ، بينما انزعج أصدقاؤه وأقرباؤه .

روى المرحوم محمد عثمان أباظة باشا ذلك الحادث فقال : « كنا فى جلسة مجلس المديرية المنعقدة لانتخاب عضو مجلس شورى القوانين، وكان الجو مكهربا على أثر التأثير الشديد والدعاية الواسعة التى بذلها حسيب باشا لإسقاطه .

وجرت عملية الانتخاب ، وفرزت الأوراق وأعلن انتخاب سعادة مصطفى خليل باشا عضواً لمجلس الشورى. . فانزعجنا وهالتنا الصدمة ، وبقى هو كأن

---

(١) هو حسن حسيب باشا وزير الحربية فى وزارة سعد زغلول .

لم يحدث شيء . واستمر فى الجلسة لآخرها كعادته ، يناقش سائر المسائل. ثم قام وقمنا، واستؤنفت الجلسة بعد الظهر فحضرها» .

قال: «إن الإخفاق فى الانتخابات يقع ويحتمل، ولكن إخفاق الباشا كان أمراً كبيراً ، وبخاصة بعد التعسف الشديد والإرهاق البالغ الذى نزل بأصدقائنا وأنصارنا وأقربائنا » .

انتخابه للجمعية التشريعية

ولما حلت الجمعية التشريعية محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية طلب إليه بعض أصدقائه أن يتقدم لانتخاباتها ، فلم يستجب لرجائهم تاركا مكانه لأخيه المرحوم عبد الله أباظة بك ، ولما خلا ذلك المكان رشح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية .

وتحمست بعض الصحف لهذا الترشيح ؛ ومن طريف ما حدث أن منافسه مصطفى باشا خليل أخذ يجوب الدائرة مع أنصاره ، وادعى مصطفى باشا فى أحد أحاديثه أن إسماعيل باشا أباظة قد انتهى عهده ومضى زمنه ، وأصبح لا يستطيع أن يقوم بشىء جديد .

وهنا انبرى له إسماعيل باشا ، واقترح على صفحات الجرائد أن يلقى كل منهما خطبة على المندوبين ، يشرح فيها ماضيه وآماله ومشروعاته المستقبلة فى خدمة بلاده، ليرى المنتخبون بعدها أيهما أفضل لخدمة الأمة فى الجمعية التشريعية.

وتحمس الكثيرون لتلك الفكرة العملية الطريفة ، وطبيعى أن منافسه لم يستطع تنفيذها . .

وقد أثار ترشيح إسماعيل باشا لنفسه اهتمام جريدة « التيمس » التى كتب مراسلها فى القاهرة يقول ما ترجمته (عن المؤيد فى ١٩١٤/٧/١٨) ما يأتى :

« من أهم حوادث الأسبوع عودة إسماعيل باشا أباظة إلى ميدان السياسة، وقد رضى الباشا أن يرشح نفسه عن مركز ههيا الذى خرج من نيابته شقيقه بناء على طعن قدم فيه .

« وعائلة أباظة من العائلات العريقة فى الشهرة فى مصر ، ومع أن نفوذ العائلة على الفلاحين قد ضعف نوعاً فإنه لا يزال لها بعض الأثر . وأحسن ما يذكر لأباظة باشا نشاطه الذى أدى إلى رفض مد أجل امتياز قناة السويس، ويرجع الفضل فى رفض هذا الاقتراح إلى نفوذه الشخصى ، ومن هذا التاريخ لم يظهر ظهوراً واضحاً فى الحوادث السياسية . وهو فى الوقت الحاضر يشغل وظيفة المدير العام للأوقاف الخيرية فى طشيوز وقولة ، التى عينه عليها سمو الخديو .

وأباظة باشا من الحزب الوطنى فى سياسته ، ولو أنه — بقدر ما وصل إليه علمنا — لم يكن عضواً من أعضاء هـذا الحزب . وهو أقدر وأفصح رجل ، والمنتظر — إذا نجح فى الانتخاب — أن يعترض سعيد باشا فى قيادة حزب المعارضة ، وفى هذه الحالة يمكن أن يقيم الدليل على أن وجوده فى المجلس مفيد للبلاد .

ويعارض أباظة باشا مصطفى باشا خليل ، الرجل الثرى الذى نذكر أنه أدب مأدبة شائقة كبرى فى تفتيشه بشرشيمة للضباط أثناء زيارة الأسطول الإنجليزى مصر فى نوفمبر الماضى » .

ونجح إسماعيل باشا فى الانتخابات ، وكتبت بعض الصحف تهنئه ، من ذلك ما كتبته جريدة « المؤيد » ، فى ١٩ يوليو سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه :

فوز أباظة باشا فى الانتخاب للجمعية التشريعية

« انتخاب أباظة باشا فى الجمعية التشريعية عن ههيا دليل قاطع على رقى الفكرة النيابية فى الأمة .

« فهو من رجال السياسة والكفاءة والإخلاص فى خدمة الوطن . وإن له خصوماً يعارضونه وينتقدونه وينسبون إليه غير هذه الصفات ، لأنهم لم يعرفوه ، فأساءوا الظن به بغير حق » .

ونشرت « المؤيد » فى اليوم التالى نبذة وصفت فيها إسماعيل باشا بأنه « بلبل مصر الصداح » ، وقالت إن نجاحه فوز للكفاءة الممتازة ودليل على نمو روح الاستقلال التى نمت فى نفوس الأفراد .

وانهالت التهانى على الصحف ، وقد نشرت « المؤيد » بين ما نشرته بيتين للأستاذ محمد السفطى ناظر مدرسة فارسكور ، وهما :

بلاد الشرق تبتسم ابتهاجا بفوز سعادة الباشا أباظه
وكل مزاحم من غير حق إله الخلق بالخذلان غاظه

وفى عدد « المؤيد » المؤرخ ٢ أغسطس نشر الباشا شكراً للناخبين هذا نصه :

« أحمد المولى المعز على ما أنعم وتفضل ، وبعد :

« فإننى أشكر حضرة المندوب الناخب الحر الكريم ، تلقاء ما أولانى من جميل الثقة والولاء — فى يوم ١٨ يوليه سنة ١٩١٤ ، وهو يوم الانتخاب — سائلا السميع المجيب أن يديم علينا نعمة هذا الاتحاد .

ثم أسأل الله عز وجل أن يلهمنى الصواب فى القول والعمل ، وأن يوفقنى فى خدمة مصالح الحكم ومصالح الأمة والوطن العزيز ؛ والله يتولى هدانا جميعاً .

المخلص

إسماعيل أباظة »

ولكن الجمعية لم تجتمع فى تلك الدورة ، بسبب قيام الحرب العالمية الأولى ..

* * *

أول وفد مصرى إلى إنجلترا[١]

فى سنة ١٩٠٨ ازدادت قوة الحركة الوطنية ، وتنبه الشعب إلى حقوقه السياسية ، ويرجع ذلك إلى تنافس الأحزاب السياسية الثلاثة التى تألفت قبل ذلك بنحو عام (وهى : الحزب الوطنى ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، وحزب الأمة) واتساع دائرة المناقشات بينها حول حقوق الشعب، كما يرجع إلى إعلان الدستور فى تركيا مما كان له أثر فى إذكاء الشعور الوطنى ، يضاف إلى ذلك إحساس المصريين بتراجع الإنجليز أمام تيار الوطنية ، الأمر الذى تجلى فى اضطرارهم لتغيير كرومر .

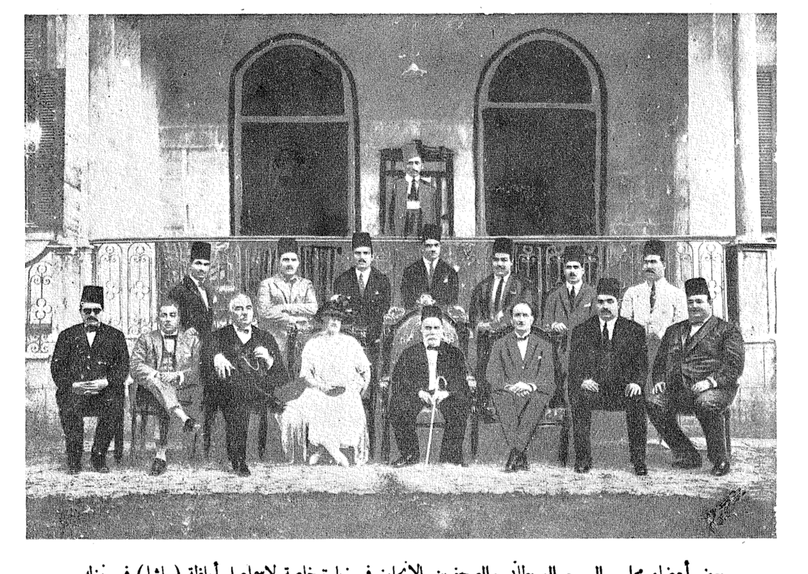
وكان أباظة باشا من أعضاء مجلس الشورى البارزين الذين يعملون بكل قواهم لتتمتع مصر بدستور يشرك الأمة مع الحكومة فى تصريف الأمور .

ويقرر أحمد شفيق باشا فى « مذكراته » أن الخديو عباس « كان لا يكره مثل هذا الطلب ، على أن تتبع فى تحقيقه طريقة معقولة هادئة . وكان يرى أن إسماعيل باشا أباظة هو خير من يستطيع السير فى هذه الطريق بعيداً عن الأحزاب .

« لهذا شجع إسماعيل أباظة باشا عندما فكر فى استصحاب وفد للسفر إلى

---

(١) من الغريب أن المغفور له الأستاذ عبد الرحمن الرافعى لم يشر إلى هذا الوفد فى كتابه عن محمد فريد ، وهو يشمل تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ . وبالتالى لم ينشر ولم يشر إلى الخطبة التى ألقاها محمد فريد فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٨ بالإسكندرية وهاجم فيها هذا الوفد .



بعض أعضاء مجلس العموم البريطانى والصحفيين الإنجليز فى زيارة خاصة لإسماعيل أباظة (باشا) فى منزله

لندن ، لشرح الحالة فى مصر والمطالبة بمزيد من اشتراك الشعب مع الحكومة فى تصريف الشئون ، بل زاد على ذلك فطلب من السير إلدون جورست التوصية عليه لدى وزارة الخارجية البريطانية . وقد فعل ، عملا بسياسة الوفاق » .

وقد بدأ إسماعيل باشا جهوده بأن دعا عدداً كبيراً من أهل الرأى إلى اجتماع حافل عقد فى فندق الكنتننتال فى ١٣ يوليو سنة ١٩٠٨ ، وألقى عليهم خطاباً قيما دقيق الحدود والتعابير ، شرح فيه أسباب تفكيره فى التوجه إلى لندن ، وذكر الظروف والملابسات التى تجعل هذا السفر ضرورة من الضرورات الوطنية ، وقطع على نفسه العهود والمواثيق أن يكون فى نيابته عنهم عند حسن ظنهم . ثم طالعهم ببعض المطالب التى ينوى عرضها على الحكومة الإنجليزية والمطالبة بها ، فوافق المجتمعون – وكان من بينهم عدد كبير من أعضاء مجلس شورى القوانين – على برنامجه مع الارتياح . وكان ذلك توكيلا ضمنياً – وإن لم يطلبه – اعتز به أعظم الاعتزاز فى جهاده مع أساطين البريطانيين شعباً وحكومة .

وقد تكوّن هذا الوفد من عدد من أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهم : إسماعيل أباظة باشا رئيساً ، ومحمد الشريعى باشا ، وعبد اللطيف الصوفانى بك ، والسيد حسين القصبى ، ومحمد عثمان أباظة باشا ، وناشد بك حنا ، ومحمود بك سالم أعضاء ؛ وعهد للأخير – وهو مجاهد من كبار المجاهدين – بسكرتيرية الوفد ، وقد تطوع الدكتور إبراهيم الجورجى لمساعدتهم والترجمة لهم طوال مدة إقامتهم بلندن .

وهكذا تكوّن الوفد الأول الذى أطلق عليه فيما بعد « الوفد المصرى » ، وهو غير الوفد المصرى الذى ألفه سعد زغلول .

وصل هـذا الوفد إلى لندن فى ٢٠ يوليه سـنة ١٩٠٨ ، وسرعان ما بدأ عمله .

فقد دعاه مستر فوكس براون ـ من رؤساء جامعة كمبردج ومن المستشرقين وسكرتير « جمعية حماية الوطنيين الأصليين والدفاع عن حقوقهم المهضومة فى أوطانهم » ـ دعاهم إلى مأدبة فى نادى الأحرار الوطنى فى مساء ٢٢ يولية ، ودعا معهم جمهوراً من كبار الإنجليز .

وفى هذه الحفلة ـ التى كانت للتعارف وإعلان الجهاد ـ خطب أباظة باشا قائلا :

« لقد أتينا هذه البلاد نحمل رسالة بلادنا التى تفخر بصداقتكم . ولـكن ـ مع مزيد الأسف ـ يجب علىّ أن أقرر أن درجة تبادل الأفكار بين الأمتين تجرى على نظام معكوس . لقد مضى على إنجلترا خمس وعشرون سـنة وهى مسيطرة على مصر ، تزيد كل عام عن سابقه نفوذها وموظفيها ، ولـكنها لم تسع لإقرار التفاهم فى نصابه الصحيح » .

وقال : « إن هذه المأدبة ـ وقد جملت للتعارف ـ ليست ظرفاً ملائماً للتحدث عن رغبات البلاد المشروعة ، التى سأتشرف بعرضها يوم الخميس القادم ٢٤ الجارى على أعضاء مجلس العموم » .

فرد مستر روبرتسن عضو مجلس العموم قائلا :

« إن كل واحد منا لو كان مصرياً لرغب فى الحصول على حكومة دائمة كاملة لبلاده ، فجدير بنا أن نتلقى هذا الميل بالقبول، وأن نشترك فى العمل مع المصريين الذين يطلبون لأنفسهم مثل هذه الغاية الشريفة المشروعة » .

وأخذ أباظة باشا يدعو خارج الدوائر الرسمية ، ولذا أقام فى مساء يوم ٢٤ يوليو مأدبة كبرى بفندق متروبول ، حضرها الـكثيرون من أعضاء البرلمان

البريطانى ورجال الصحافة والـكتّاب . وفى هـذا الاجتماع ألقى أباظه باشا خطاباً رائعاً فصّل فيه مطالب الوفد ، وأوضح شرعية تلك المطالب . وكان مما قاله :

« نحن نريد خدمة أمتنا التى من جملة مطالبها الإصلاح الإدارى والتعليمى ، لنتمكن من إدارة شئوننا بأيدينا تحت ظل الاستقلال التام .

« ونريد خدمة الأمة الإنجليزية بما نبديه لها من ملاحظات على تصرفات حكومتهـا فى بلادنا ، إذ لا بد أن الأمة الإنجليزية يهمها حسن شهرتها وطهارة سمعتها من كل مايدعو إلى تغيير آمال الأمم والشعوب ــ الراقية والمتأخرة ــ فيها ..

« ولقد جاهرت حكومتكم سنة ١٨٨٣ بأن الأمة المصرية فى حاجة إلى التعليم والتربية ، وأنها أخذت على عاتقها أن تنشرهما بين المصريين ، ليتمكنوا من إدارة شئونهم والاستعداد للاستقلال ..

« أما الأمة المصرية فلم تجادل فى حاجتها إلى التعليم ، ولم يتطرق إليها شك فى وفاء حكومتكم بوعدهـا فى ذلك ، ولهذا قابلت بالارتياح مشروعات رجالـكم ونظاماتهم التى سنوها للسير على مقتضاهـا فى نظارة المعارف ، وتحملت كل التجارب التى كانوا يقومون بهـا ، وأطلقت أيديهم ليفعلوا ما يشاءون فيها ..

« ولـكن هل تدرون كيف كانت النتيجة ؟ كانت انحطاط التعليم عن مرتبته التى كان عليها ، وفساد الأخلاق والآداب ، وإغلاق بعض المدارس ، وعدم استعمال لغة البلاد ..

« إننا لا نخشى لومة لائم إذا صرحنا بحقيقة غير منـكورة لا يجادل فيها أحد ، وهى أن النظامات التى وضعت فى نظارة المعارف كان نصيبها الفشل ..

« ولقد كان من مصائب تلك النظارة التعسة أنها كلما ارتفع صوت الأمة بالشكوى أوغلت فى الفساد وزادت يدكم وطأة عليها » .

ثم أشار إلى النقائص التى أحاطت بالخطط التى أعلنتها إنجلترا لإصلاح الأحوال فى مصر ، منددًا بعدم استجابتها لمطالب الجمعية العمومية بصدد الإصلاح ، وناشد النواب الإنجليز أن يطالبوا حكومتهم بحلول حاسمة ، وهدد « باتجاه شباب مصر إلى بلاد أخرى » .

ثم افتتح باب المناقشة بين المجتمعين ، فألقيت على الباشا أسئلة عديدة عن حالة التعليم فى مصر ، وعن حالتها الاجتماعية وغيرها ، أجاب عنها بطلاقة وسرعة بديهة واطلاع ، وعقب مستر هيوم عضو البرلمان بقوله :

« إن الديمقراطية الإنجليزية تؤيد ــ بصفة خاصة ــ السعى لرقى التعليم » .

وقد اقترح بعض أعضاء البرلمان أن يضع الوفد مذكرة يدون بها مطالبه وتنشر على صفحات الجرائد .

وقبيل نهاية الاجتماع وقف أباظة باشا ملخصًا ما أدلى به ، وقال : « إن البلاد — من أقصاها إلى أقصاها — مهتمة كل الاهتمام بتوسيع سلطة الحكومة المحلية والاستقلال الوطنى الإدارى » .

وكان من الطبيعى — بعد أن مهد أباظة وزملاؤه السبيل داخل البرلمان الإنجليزى وخارجه ، وفى الأندية والحفلات التى انتهت بنجاح مرض فى كسب ود الرأى العام البريطانى — كان من الطبيعى أن يخطو الوفد الخطوة التالية ، وهى مقابلة الممثل الرسمى للحكومة السير جراى (لورد جراى فيما بعد) وزير الخارجية وأحد مشاهير حزب الأحرار .

وفى ٢٧ يوليو قابل الوفد السير جراى بمكتبه بوزارة الخارجية ، وبعد مناقشة طويلة ودفع وجذب قدم الوفد إليه مذكرة مستفيضة بالمطالب التى جاء

من أجلها . وقد جاء فى تلك المذكرة : « إننا نجاهر بأن الوقت قد حان لإدخال نظامات الاستقلال والحكم الذاتى على نظاماتنا الحاضرة » .

وفيما يلى المطالب التى تضمنتها المذكرة :

(١) إقامة الحكومة النيابية .

(٢) جعل اللغة العربية لغة التعليم بالمدارس .

(٣) زيادة المدارس العليا لتخريج الأكفاء .

(٤) زيادة البعثات العلمية إلى الخارج.

(٥) إعطاء مجلس الشورى حق النظر فى البرامج التعليمية بصفة قاطعة .

(٦) تشجيع التعليم الصناعى .

(٧) مساعدة الحكومة الإنجليزية للحكومة المصرية فى الحصول على موافقة الدول لتمارس حقها فى نظر قضايا الجنح والجنايات التى تقع من الأجانب .

(٨) تعيين المصريين الأكفاء فى الوظائف العالية .

وقد رحب « جراى » بالوفد ، وأشاد بفكرة التقاء المصريين بالإنجليز للبحث فيما يتعلق بمصالح مصر . . واعتبر هذا العمل شيئاً جديداً فى العلاقات المصرية البريطانية ، إلا أنه لم يحدد موقفه تماماً حيال مطالب الوفد ، فلم يبت فيها برأى قاطع ، وأجاب معتذراً بأنه كان يتمنى أن يجاوبهم على كل ما جاء بالمذكرة ، لولا أنها « وصلت متأخرة » !

ثم أضاف :

« إنكم تطلبون أن تسيروا بسرعة ، ويظهر لى أن الحكومة تسير فى طريق الإصلاح ببطء . . وإنى أجاهر لكم بأن كلا الأمرين غير محمود ، وخير الأعمال ما كان فى منهج الاعتدال . ولهذا فإنى أعدكم بأن أوجه كل عنايتى

واهتمامى لمطالبكم ، وأعمل لصالح بلادكم ولخير أمتكم ، بكل ما يصل إليه حد استطاعتى واجتهادى » .

وانتهز الباشا فرصة عقد مؤتمر السلم السابع عشر ، فألقى فيه خطاباً دافع فيه عن مصر ، وشجب افتراءات أعدائها حول وجود تعصب دينى وعنصرى بها، ودافع دفاعاً مجيداً عن الصحافة المصرية، وأشار إلى حقها فى مجاراة الأحداث السياسية واهتمامها بقضايا البلاد .

وعاد الوفد إلى مصر فى منتصف أغسطس .

وقد هاجم الحزب الوطنى ما قام به هذا الوفد هجوماً عنيفاً ، مما كان سبباً فى حدوث انشقاق فى صفوف ذلك الحزب واستقالة بعض أعضائه .

ومهما قيل فى مطالب وجهود ذلك الوفد الذى أطلقت عليه بعض الصحف اسم « الوفد الأباظى » ، فما لا شك فيه أن إرسال وفد إلى إنجلترا — فى ذلك العهد الذى بلغت فيه سيطرة الاحتلال ذروتها — إن دل على شىء فإنما يدل على سعة الأفق وعلى الرغبة الأكيدة فى الاتصال بالمسئولين الحقيقيين . ومثل هذا العمل — تحت سمع المعتمد البريطانى فى مصر وبصره — فيه جرأة وفيه شجاعة .

وجدير بالذكر أن بعض تلك المطالب قد سار فى الطريق إلى التحقيق خلال السنوات التالية .

* * *

تقدير اسماعيل اباظة لاحمد عرابى :

لما عاد عرابى من منفاه كان موضع تقدير وإجلال آل أباظة وخاصة المرحوم إبراهيم بك أباظة . فكان عرابى يزوره كثيراً فى منزله الذى كان

بشارع الدواوين ، وهناك كان يجتمع بإسماعيل باشا وغيره من أعلام مصر فى ذلك الوقت .

ويروى الأستاذ محمود إبراهيم أباظة[1] أن آل أباظة جميعاً كانوا يقدرون البطل أحمد عرابى ، ثم يقول: «وعلى العموم، كانت علاقتنا العائلية معه علاقة متينة قوية ، انتقلت من الآباء إلينا نحن الأبناء ، حيث كانت تربطنا صداقة مخلصة وزمالة مدرسية أخى المرحوم عبد الله فكرى وأنا مع أبناء المرحوم أحمد عرابى الذين أنجبهم فى سيلان ، وكان أحدهم المرحوم عبد العزيز عرابى الذى توفى إلى رحمة الله العام الماضى . . وقد استمرت هـذه الصداقة بيننا حتى أن المرحوم عبد العزيز قد حضر إلى بلدنا « غزالة » للمساعدة والقيام بدعاية انتخابية لأخى المرحوم عبدالله الذى كان يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب ،وكان يذهب كل يوم إلى بلدة «هريةرزنة» القريبة من مدينة الزقازيق وهى كما هو معلوم مسقط رأس الزعيم أحمد عرابى، وقد كان يدعو أهله وعشيرته لمساعدة شقيق عبد الله وانتخابه . وقد أقام بيننا أغلب أيام الانتخاب هو وابنته الصغيرة . . »

صلته بالخديو عباس :

كان إسماعيل باشا وثيق الصلة بالخديو عباس ، ومن جلسائه الخصوصيين . وقد روى أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى فى كتابه « مذاكراتى فى نصف قرن » شواهد كثيرة تثبت متانة هذه الصلة .

من ذلك أن مكاتب صحيفة « الديلى تلغراف » الإنجليزية نسب للخديو عباس فى مارس سنة ١٩٠٧ حديثا جاء فيـه أن الخديو يرى الاحتلال أمراً طبيعياً ويفضله على احتلال دولة أخرى ، وأنه يرى أن الشعوب الشرقية ميالة للسلطة المطلقة بدلا من السلطة النيابية .

---

(١) أخبار اليوم فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

وعلقت الصحف الموالية للاحتلال ـ كالمقطم ـ على هذا الحديث قائلة : « ها هو ذا الخديو على غير فكركم ، فهو يريد الاحتلال ولا يطلب مجلساً شورياً » .. فردت الصحف الوطنية قائلة إن كلام المكاتب الإنجليزى لا يعول عليه ، لأنه مجرد استنتاج لا يؤيده الحديث .

وتحمس الشيخ على يوسف للرد ، فاتصل بأحمد شفيق باشا الذى عرض الأمر على الخديو فنفى أقوال المكاتب الإنجليزى ، ولذلك كتب الشيخ على يوسف رداً قدمه لشفيق باشا ليعرضه على الخديو ، وقد اشترك الخديو وإسماعيل باشا أباظة فى مراجعته والموافقة عليه .

وفى مايو سنة ١٩٠٧ تقابل المعتمد البريطانى جورست مع الخديو ودار بينهما حديث ، أدلى الخديو بفحواه ـ بعد انتهاء المقابلة ـ لأباظة باشا .

وفى أبريل سنة ١٩٠٨ قدم المستشار المالى للخديو مشروع لائحة المعاشات للموظفين الملكيين ، فعرض الخديو هذا المشروع على أباظة باشا وموسى غالب باشا فأبديا للخديو ملاحظاتهما عليه .

وذكر شفيق باشا أنه لما تشكلت وزارة بطرس غالى باشا فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، كان أباظة باشا ممن تقابلوا معه « للنظر فى اختيار النظار الجدد ، ولأجل أن يقنعه بإبقاء الخارجية فى عهدته » .

وفى ١٤ مارس سنة ١٩٠٩ اجتمع بطرس غالى باشا رئيس الوزراء وأباظة باشا والأمير حسين كامل رئيس مجلس شورى القوانين وتناقشوا مع الخديو فيما يجب عمله فى الحالة الحاضرة (يومئذ) ، وانتهى الرأى إلى أن يذهب بطرس باشا إلى جورست ويطلب إليه الموافقة على تعديل قانون مجالس المديريات ، بحيث يكون لها الحق فى فرض ضريبة ٥ ٪ للتعليم ، وأن تكون قراراتها نافذة ؛

وأنه متى اقتنع جورست بذلك يتوجه الأمير حسين كامل إلى جورست ويطالبه بتوسيع اختصاص مجلس شورى القوانين .

ولما توفى السير إلدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر فى يولية سنة ١٩١١، عين بدله اللورد كتشنر . ولم يكد يمضى شهران على حضوره حتى أخذ يتدخل فى كل شىء ، يتولى بنفسه افتتاح المشروعات العامة ويرأس حفلاتها ،ويطوف فى البلاد ويقابل وفود الأعيان ، كأنه صاحب السلطان الشرعى فى البــلاد ، وهكذا قضى على نفوذ الخديو عباس ، فآثر الأخير العزلة .

وظل على هذه الحال حتى أوائل سنة ١٩١٤ ، عندما اقترح عليه لفيف من أخصائه ــ ومنهم أباظة باشا ــ أن يخرج من عزلته ويتصل بالشعب ويقوم برحلة فى الوجه البحرى .

وراقت الفكرة لديه ، فقام بتنفيذها فى أواخر أبريل سنة ١٩١٤ ، وزار معظم عواصم ومدن وبعض قرى مديريات الوجه البحرى ، وكان فى رفقته إسماعيل أباظة باشا وآخرون ، وكانت زيارة مديرية الشرقية والنزول فى ضيافة إسماعيل أباظة ضمن البرامج التى وضعت ونفذت .

وفى ٢٠ مايو سافر الخديو إلى أوروبا ، بعد أن عين حسين رشدى باشا قائمقاما خديويا أثناء غيابه .

وبقى أباظة باشا فى مصر لترشيحه فى انتخابات الجمعية التشريعية ، ولما نجح فى الانتخابات قصد إلى استانبول ، لتهنئة الخديو عباس على نجاته من حادث محاولة الاغتيال الذى وقع عليه فى ٢٥ يوليو سنة ١٩١٤[1] .

ولما أعلنت إنجلترا الحرب على ألمانيا فى ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ وبدأت بذلك

---

(١) كان لإسماعيل أباظة فى استانبول قصر يطل على البسفور ، يقضى فيه بضعة أشهر خلال فصل الصيف عندما يذهب إليها ليكون مع الخديو عباس .

الحرب العالمية الأولى ، كان الخديو عباس لا يزال فى تركيا ، ولما أراد الرجوع لمصر عارضت الحكومة الإنجليزية ونصحت بأن يغادر تركيا إلى إيطاليا أو سويسرا .

وظل الخديو متردداً ، بينما كان أباظة باشا وآخرون ينصحونه باتباع رأى إنجلترا للتخلص من الأتراك ، غير أن الخديو استمر فى تردده حتى دخلت تركيا الحرب .

وبقى الخديو عباس فى تركيا ، وعاد أباظة باشا إلى مصر .

* * *

مصر والحرب العالمية الأولى :

لما شبت نار الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ ، خشيت السلطات الإنجليزية فى مصر من ثورة المصريين ، فأعلنت الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر وأخذت تضيق على زعماء المصريين فى حركاتهم وتنقلاتهم ، وعطلت الجمعية التشريعية .

وشعر المصريون بما يجرى ، وأشارت الصحف إشارات غامضة إلى ما يتهامس به المصريون ، من ذلك ما نشرته جريدة « الأهالى »[1] فى ٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ عن سفر سعد زغلول باشا إلى إيطاليا ، وحجز عبد اللطيف الصوفانى بك فى محافظة العاصمة ، والتنبيه على كل من إسماعيل أباظة باشا وحمد الباسل باشا بألا يغادرا عزبتيهما إلا بإذن .

وخوفا من تأثير مثل تلك الأنباء على الرأى العام ، طلبت رئاسة مجلس الوزراء إلى جريدة « الأهالى » نفى ما نشرته ، ورددت أغلب الصحف ذلك

---

(١) جريدة « الأهالى » التى كان يصدرها المغفور له الأستاذ عبد القادر حمزة .

النفى ، ونشر إسماعيل باشا أباظة بيانا بجريدة « المؤيد » فى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ جاء فيه :

« إننى والحمد لله أتمتع بكامل الحرية فى تنقلاتى بين الزقازيق والمنصورة ومصر والإسكندرية ، بحسب ما شئت وشاءت شئونى الخصوصية ، وإننى سأستمر على هذا الحال بفضل المبادئ العادلة التى تعمل عليها الحكومة الحالية فى الظروف الحاضرة ».

ثم ناشد المصريين التزام الهدوء ، وقال : « على أن كل هـــذا لا يمنع الخبيرين والمفكرين من عرض ما يعن لهم من الأفكار الصائبة والآراء النافعة، التى تساعد ولاة الأمور على تحليل المصاعب التى تعترض سبيل اشتغالهم بتسهيل المسائل الاقتصادية والمعاشية ، حتى يدفع المولى القدير هـذه الملمة ويكشف هذه الغمة » .

وعلق « المؤيد » على هذا البيان مناشدا أصحاب الصحف ألا يروجوا الإشاعات .

ولم تلبث إنجلترا أن أعلنت فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ حمايتها على مصر وزوال السيادة التركية عليها ، كما أعلنت فى اليوم التالى عزل الخديو عباس الثانى وتولية حسين كامل سلطانا على مصر .

وأدرك الشعب المصرى بفطرته أن السلطان الذى يعينه الإنجليز إنما يمثل سيادة إنجلترا ، وأن تعيينه بهذه الطريقة امتهان لكرامة الأمة ، ولذلك قوبل بالألم والدهشة .

وكان لبسط الأحكام العرفية دخل فى إيثار الأمة جانب الصمت والوجوم، ولكن ذلك لم يمنع من وجود احتجاجات وإشاعات ، ولذلك اضطهد كثير

من الوطنيين المعروفين ، واعتقل بعضهم فى معتقلات ، ونفى فريق إلى أوربا ومالطة وغيرها .

على أن ذلك لم يمنع من إظهار الشعب لشعوره ، كما حدث عند زيارة السلطان حسين لمدرسة الحقوق فى فبراير سنة ١٩١٥، إذ امتنع الطلبة عن الحضور، كما أطلق عيار نارى على السلطان حسين بالقاهرة فى ٨ أبريل سنة ١٩١٥ ، وألقيت عليه قنبلة بالإسكندرية فى ٩ يوليو ١٩١٥ .

وكان من نتيجة ذلك ازدياد الضغط ، ومنع الاجتماعات ، والقبض على بعض العظماء ومنهم أباظة باشا ، وقد أبدى سعد زغلول فى مذكراته أسفه (للقبض عليه).

ومنذ بدأت الحرب أخذت السلطة العسكرية البريطانية فى حشد العمال ، وجمع الدواب والمؤن بأبخس الأثمان ، كما جندت رديف الجيش المصرى، إلى غير ذلك من المظالم .

ولما شعر السلطان حسين باقتراب منيته دعا إليه إسماعيل أباظة ليقنع ابنه الأمير كمال الدين حسين بتولى العرش لمصارحته لوالده بالرفض ،فذهب إسماعيل أباظة إلى الأمير كمال الدين ثلاث ليال متواليات دون جدوى ، إذ قال له الأمير كمال الدين فى لقائهما الثالث والأخير : « لو انطبقت السماء على الأرض لن أقبل الجلوس على العرش بين أربع حيطان كما يفعل أبى بسبب الحماية البريطانية ، ولا أقبل أن أكون موضع سخط المصريين فيحاول أحدهم اغتيالى كما حدث لأبى . إن يوما واحداً فى الصحراء أقضيه فى الصيد والخلاء لأحب إلىّ من العرش » . وأبلغ إسماعيل أباظة للسلطان حسين ما حدث ، وفى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ توفى السلطان حسين وعين الإنجليز أحمد فؤاد خلفا له .

* * *

ثورة سنة ١٩١٩

مرت سنــوات الحرب والتذمر يغمر النفوس ، ولـكنه مكبوت فى الصدور بسبب الأحكام العرفية .

وارتقب الشعب المصرى نهاية الحرب لعلها تدنيه من تحقيق آماله ،ولـكنه رأى إنجلترا — بعــد خروجها منتصرة — تصر على تثبيت الحماية وتأييد الاحتلال . وساء المصريين تنـكر الإنجليز وحلفائهم لمبادئ الرئيس ولسن ، ولذلك فـكر البعض فى تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر .

فلما قابل سعد ورفاقه السير ونجت المندوب السامى البريطانى فى صباح ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ للمطالبة بالسفر لعرض مطالب مصر على الحـكومة الإنجليزية، استمهلهم المندوب ليقف على آراء حكومته ، معتبراً ما جرى بينه وبينهم من كلام حديثاً غير رسمى .

مساعيه للتوفيق

وفى نفس اليوم تم الاتفاق بين سعد وعدد كبير من العظماء على تأليف « الوفد المصرى » ، من ستة أعضاء ورئيس — هو ســعد زغلول — للمطالبة بالاستقلال . .

وبادر إسماعيل أباظة لزيارة ســعد زغلول — بعد فراق وخصومة ثمانية أعوام — لتهنئته برئاسة الوفد .

وقال إسماعيل أباظة : « تخاصمنا للمصلحة العامة ، وللمصلحة العامة نتصافى ونتآزر » .

فـكان جواب ســعد زغلول : « عرفتك عظيما فى صداقتك ، عظيما فى خصومتك » .

ولـكن السلطة العسكرية البريطانية تصدت لذلك الوفد ، ومنعته من الحصول على توقيعات بالتوكيل عن الأمة ، كما رفضت الترخيص له بالسفر .

ثم اعتقل سعد وصحبه فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ ، ثم نفوا بعد قليل إلى مالطة ، فكان ذلك إيذاناً ببدء الثورة فى اليوم التالى ، فأضرب الموظفون والمحامون وقامت المظاهرات ، وتبع ذلك اعتقالات ومحاكمات عسكرية . وتتابعت الحوادث ، فامتدت الثورة إلى الأقاليم ، فقطعت السكك الحديدية والخطوط التلغرافية والتليفونية .

واستعملت السلطة العسكرية الشدة مع المصريين ، فسقط المئات صرعى الرصاص ، ونهبت بعض القرى ، ولـكن ذلك لم يهدئ من الثورة .

وعينت إنجلترا الجنرال اللنبى مندوباً سامياً لها فى مصر ، ليضع حداً للاضطرابات القائمة . ورأى بعض عظماء المصريين إصدار نداء لتهدئة الحالة ، وتجنب كل اعتداء ، وعدم الخروج على القوانين ، لتسهيل الطريق أمام أعضاء الوفد المصرى فى الخارج . وممن وقعوا هذا النداء حسين رشدى باشا ، وعدلى يكن باشا ، وإسماعيل أباظة باشا ، وأحمد لطفى السيد وغيرهم .

ولم تجد إنجلترا مفراً من المهادنة ، فأفرجت عن سعد .

وسافر سعد وأعضاء الوفد إلى باريس ، وحاول الاشتراك فى مؤتمر الصلح ولـكنه لم ينجح ، وأرسلت إنجلترا إلى مصر لجنة برياسة لورد « ملنر » لبحث أسباب الثورة واقـتراح نظام الحـكم الذى يلائم البلاد ، فأهملت اللجنة شأن الوفد الموجود بأوربا وحضرت إلى مصر رأسـاً فى خريف سنة ١٩١٩ .

ولـكن المصريين قاطعوا اللجنة ، فعادت إلى إنجلترا ودعت الوفد المصرى

للمفاوضة ، ولكن المفاوضة انتهت بالفشل ، لأن الأمة قابلت اقتراحات اللجنة بعدة تحفظات ورغبات .

ثم قامت الحكومة البريطانية بإبلاغ السلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ أنها تعتبر الحماية علاقة غير مرضية ، ودعت مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية لإبدال الحماية بعلاقة أخرى .

وفى ١٧ مارس تألفت وزارة عدلى باشا يكن وكان من برنامجها الدخول فى هذه المفاوضات ؛ وقد قام عدلى باشا بإبلاغ سعد برقياً بتأليف الوزارة ودعاه إلى الاشتراك فى المفاوضات .

فلما عاد سعد إلى مصر ، قوبل من الشعب والحكومة بأكرم مظاهر الحفاوة والتكريم ، وجرت بينه وبين عدلى محادثات انتهت باشتراط سعد للاشتراك فى المفاوضات :

١ ـ إلغاء الحماية .

٢ ـ الاعتراف بالاستقلال التام .

٣ ـ إلغاء الأحكام العرفية وما يتبعها .

٤ ـ أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرياسة .

ولكن عدلى اعترض على الشرط الثالث لعدم إمكان الوزارة تنفيذه ، كما تمسك برئاسة هيئة المفاوضات مادام رئيساً للحكومة .

ولما عرض الأمر على هيئة الوفد رأى بعض الأعضاء عدم اشتراك الوفد فى المفاوضة مع عدم محاربة الوزارة فيها ، ولكن سعداً أصر على رأيه . فاستقال هؤلاء الأعضاء ووجهوا لسعد كتاباً فى الصحف اعترضوا فيه على عدم اكتراثه برأى أغلبية الأعضاء ، فرد عليهم سعد ببيان اعتبرهم فيه منفصلين (منشقين) عن الوفد وأن الوفد ماض فى سبيله .

وقامت المظاهرات العدائية ضد عدلى ومؤيديه ، منادية بسقوطهم ومعلنة اتهامهم بالخيانة .

واقترح الأمير عمر طوسون فى بيان له تأليف جمعية وطنية منتخبة لدرس مسألة المفاوضة ووضع قواعدها واختيار المفاوضين ، وأن تكون فى مصر لا فى لندن . ولكن ضجة الانقسام حالت دون الاهتمام بهذا البيان .

وفى خلال تلك الأزمة عرض السلطان فؤاد رئاسة الوزارة على إسماعيل أباظة فاعتذر بضعف صحته .

* * *

مساعى اسماعيل اباظة للتوفيق

لم يشأ إسماعيل باشا أن يقف موقف المتفرج إزاء هذا الانقسام ، بل بذل جهوداً جبارة للتوفيق بين سعد وعدلى فلم ينجح ، وعرض على سعد أن ينتخب سعد بعض من يثق بهم ليضموا إلى المفوضين الرسميين السبعة الذين صدر المرسوم السلطانى بتعيينهم ، أو أن يكون لهيئة المفاوضة رئيسان : رئيس فعلى ، ورئيس شرف. ولكن سعداً اختار أن يكون الرئيس الفعلى، ورفض عدلى أن يكون رئيس شرف .

ولم ييأس إسماعيل باشا فلجأ إلى نشر « بيان لا بد منه » للبلاد ، شرح فيه أطوار اهتمام أعضاء الجمعية التشريعية بالأمر ، قال فيه :

« أسوق الحديث للبلاد ومن بها ، وليس للأمة المصرية دون غيرها ، لإعلان حقيقة لا بد من بيانها ، وهى أنه من الساعة التى ظهرت فيها أعراض التسمم فى أفكار وآراء قواد الحركة المصرية ، سواء كان بسبب الخلاف بين الوزارة والوفد ، أو بينه وبين أعضائه ، أو بين المتشيعين لكل طرف ..

« من تلك الساعة وأعضاء الجمعية التشريعية المقيمون بالعاصمة أو بالأرياف يتزاورون ويجتمعون اجتماعات خاصة ، ويفكرون فيما نجم عن هذا الخطب المدلهم بجوهر القضية العامة ، قضية الحياة أو الموت . وكانوا كلما اشتغلوا بموضوع ودرسوه ، بدا لهم غيره . فمن دخول الوفد فى المفاوضات أو اجتنابها ، إلى تعضيد الوزارة أو عدم الثقة بهـا ، إلى النص الذى يجب أن يكون عليه المرسوم السلطانى الذى يصدر بتعيين المفوضين الرسميين ، إلى نص البرنامج الذى يقدمه دولة كبير الوزراء لاستصدار الأمر السلطانى المشار إليه ، إلى وجوب الأغلبية للوفد فى المفوضين الرسميين ، إلى من يجلس على كرسى الرياسة للمفوضين وهنا عقدة العقد ، وموضع الخطر ، ومنبع البلاء ، وميدان الاصطدام والجلاد والانتحار ، أمام الفريق الثانى الواقف لنا بالمرصاد ، ليعرف ماذا نعمله فى أنفسنا ، لا لأنفسنا .

« كل هذا حصل ، وأرباب الجرائد ومراسلوها وغيرهم من خاصة الأمة لا يعرفون شيئاً من اجتماعاتنا ، وأننا لا نضيع أوقات الوزراء لا فى مكاتبهم ولا فى دورهم ، ولا تزاحم معاشر الشيوخ والشبان فى ساحات شبرد والكونتننتال وجروبى وصولت ، ولا نشوش عليهم بمناقشاتنا .

« إلى أن اضطرتنا معرفة الحقيقة الناصعة لاستطلاع آراء الرئيسين (رئيس الحكومة ورئيس الأمة) فى بعض النقط الهامة ، فظهرت حينئذ أشباحنا ، وعرفت بعض أسمائنا ، وكتبت عنا بعض الصحف ما كتبت ، مما اضطرنا لهذا البيان الوجيز الخلىّ ، مع الأسف بل مع الحزن ، من فائدة تذكر أو محمدة تشكر ، ولكن لتكون الأمة على بينة من أمرنا ..

« أما ذاك البيان ، فهو أننا بعد بحث عميق ، وفحص دقيق ، ومناقشات ومجادلات ، وجهود ومقابلات ، اتفقت مع بعض زملائى على أن الأمر أكبر ،

والخطب أشد ، عن أن نستقل به عن باقى زملائنا ، وقررنا دعوتهم جميعاً إلى زمانٍ ومكان ، لنطرح عليهم فى اجتماع غير رسمى ، ما عرفناه من الحقائق والدخائل ، وما عالجناه من المسائل والمشاكل ، وما وصلت إليه معلوماتنا ، ليقرروا فى الأمر ما تقتضيه مصلحة البلاد . وقد كلفونى بمباشرة تنفيذ هذا القرار وانصرف كل منا إلى حاله .

« بعد هذا رأينا معاً ، ومع غيرنا أيضاً من زملائنا ومن سواهم ، أن الساعة رهيبة ، والوقت عصيب ، والخطب جلل ، والموقف فى غاية الخطورة ، وأحوج إلى العمل منه إلى الآراء والقرارات ، مهما كانت صائبة ، طالما أنها غير مشمولة بصيغة التنفيذ ، وخصوصاً أن صفحات الصحف مملوءة بآراء الأمراء والعلماء والعظماء ، والكتاب والمفكرين ، ولم يبد أحد الفريقين إشارة بقبول واحد منها .

« لهذا ، ولحوائل أخرى لا محل لذكرها الآن ، قد رؤى تأجيل ذلك الاجتماع ، إلى أن تأتى ساعة يكون الاجتماع فيها أدنى إلى الأمل ، وأقرب إلى الفائدة المحققة ، من الساعة المشؤومة التى تجتازها القضية المصرية ، وتدعو المصلحة العامة لحصول ذلك الاجتماع ، ويكون قراره فى ذلك الوقت حاسماً ومؤثراً على الأقل الأثر المطلوب، لاصرخة فى واد ولا شعلة بين الهشيم والرماد ، هـذا مع استمرار الجميع فى الجد والعمل ، واستعمال الحكمة والروية ، لتذليل المصاعب الهائلة التى أمامنا ، ولتمهيد العقبات الشديدة التى فى سبيلنا .

«وأضرع لفاطر السماوات والأرض أن يلطف بالبلاد فى قضائه ، ويرحمها برحمته ، وأن يمن على الجميع بنعمة الهداية والرشد والتوفيق ، آمين .

٤ مايو سنة ١٩٢١ إسماعيل أباظة »

ومع هذا اشتدت الأزمة ، وانقطع الأمل فى التوفيق بين الزعيمين ،

وأصبح العداء بينهما شخصياً ، وتوالت من المنشقين عن سعد باشا البيانات على صفحات الجرائد ، ومن الزعيمين الأحاديث والبيانات كذلك . وكل فريق يسعى إلى تسفيه عمل الفريق الآخر وتحميله مسؤولية الاضطرابات التى عمت البلاد ، وخاصة بعد أن تألف الوفد الرسمى للمفاوضات فى ١٩ مايو سنة ١٩٢١ ، فقد ازدادت المظاهرات وكان أعنفها مظاهرة الإسكندرية فى ٢٢ مايو وفيها نهب الغوغاء بعض المحلات الأجنبية واضطر الجيش المصرى للتدخل . وفى اليوم التالى عادت المظاهرات وتبودلت النيران بين الوطنيين والأجانب ، وتدخل جيش الاحتلال . وكان ضحايا هذين اليومين من المصريين والأجانب ٤٣ قتيلا و ١٢٩ جريحاً من المصريين و ١٥ قتيلا و ٧١ جريحاً من الأوروبيين ، مما دعا سعد إلى إصدار نداء يحث فيه على السكينة وحسن معاملة الأجانب .

دحض تهمة التعصب الدينى عن المصريين :

ولكن بعض الصحف الأجنبية المحلية وصحفاً أوروبية أخرى استغلت تلك الحوادث لاتهام المصريين بالتعصب ضد الأجانب ، ولذلك بادر إسماعيل باشا بالاتصال بالأمير السابق محمد على وأصدرا فى ٢٥ يونيو ١٩٢١ بياناً وقع عليه عدد من العظماء يومئذ هذا نصه :

« إن ما وقع من حوادث الإسكندرية فى شهر مايو الماضى قد ملأ نفوس الموقعين على هذا حزناً ، فرأوا من واجبهم أن يعربوا عن استيائهم من هذه الحوادث الشائنة ، وعن الدهشة التى استولت عليهم عندما شاهدوا فى بعض الأوساط الأوروبية بادرة شعور يميل إلى إسناد السبب فى وقوع هذه الحوادث إلى التعصب وكراهية الأجانب .

« ثم ردد — لسوء الحظ — عدد من الجرائد صدى هذا الشعور ، حتى بالغت فأكدت بوجوده عند جميع المصريين على السواء . أما وقد هدأت

النفوس قليلا بعد الشعور الذى بدر إليها بكل أسف لأول وهلة ، فإن الموقعين على هذا يعتبرون أن فى مقدورهم اليوم أن يوضحوا الأمور على حقيقتها بدون أى تحيز .

« صحيح أن التحقيق الذى يجرى الآن سيكشف الغطاء عمن هم المسئولون فيجازى المجرمون والحارقون والناهبون ، إلا أن القضاء على الإشاعات الباطلة التى أذيعت بدون أن يفكر مذيعوها فى ما تحدثه من ضرر للأجانب والمصريين على السواء ، يستوجب من الموقعين على هذا عرض الاعتبارات التى تسمح — فى نظرهم — بتقدير الوقائع على وجه الصحة .

« ليس من يجهل أن أهالى الثغور الواقعة على البحار — مثل ثغر الإسكندرية — هم على العموم خليط من أجناس مختلفة للغاية ، وأن من بينهم نسبة لا نصيب لها من التعليم ولا قسط من المبادئ ، تخلق بين أفرادها ضرورات المعيشة منافسات ومطامع تهدد فى كل وقت بإثارة اعتداءات من جانب ورد اعتداءات من جانب آخر ، لاسيما إذا أضيف إلى سبب هذا التباغض وجود ظروف خاصة تلهب النار من مستصغر الشرر . إلا أنه مع بلوغ سكان الإسكندرية ٤٠٠٫٠٠٠ نفس ، فإننا نتمسك بتقرير هذه الحقيقة وهى أنه ليس بينهم إلا أقلية ضعيفة جداً من هذه الطبقة التى نشير إليها ، وبالتالى لا يمكن أن يسند إلى جميع المصريين ما شوهد فى بلد واحدة من بلدانهم .

« ومما يثبت أن القلاقل كانت محصورة الدائرة ، أن معظم الجرحى من أوروبيين ووطنيين كانوا من أفراد هذه الطبقة المشار إليها ، بحيث أنه إذا كان قد أصيب أحد من غيرها فإصابته استثنائية ، ويمكن تعليل ذلك بأنه فى مثل هذه الاضطرابات يسعى دائماً الأشقياء الذين لا خلاق لهم فى انتهاز الفرصة السانحة .

« وإن هناك آلافاً من العائلات الأوروبية موزعة في البلاد المصرية ، بحيث لا قرية إلا وفيها تاجر أوروبي يعيش مع عائلته عيشة هادئة وسط سكان كلهم من الأهالي ، ولا مدينة في الأرياف إلا وفيها عدد من التجار الأوروبيين وسماسرة القطن ورجال الأشغال الذين يرون مدارسهم وكنائسهم وديورهم . الخ تعيش وتنمو في جوها الطلق . ومع هذا فإنه بالرغم من حوادث الإسكندرية الدموية ، ومن المناقشات الجدلية الصحفية — لم يحدث أي حادث اعتداء أو سوء رعاية ضد هذه الآلاف من العائلات المنتشرة في أطراف القطر المتباعدة ، بل على العكس استمرت علاقات الوداد على أوثق ما تكون . فهل يعقل إذن أن يسند إلى ١٣ مليون من سكان مصر روح هذا التعصب وكراهة الأجانب التي تحدث بها المتحدثون » ؟

« في قلاقل سنة ١٩١٩ — حيث انتزعت قضبان السكك الحديدية من مواضعها وقطعت خطوط التلغراف والتليفون — بقيت عدة مدن في الداخل معزولة تمام العزلة ، ومع هذا لم يبد من الأهالي وقتئذ أي شاهد على كراهة الأجانب عموماً أو التعصب الممقوت ».

« وفي جميع المظاهرات السياسية الكبرى التي حصلت منذ ثلاثة أعوام ، لم يصب أي أوروبي بأي إيذاء ، بل كثيراً ما رأينا الأوروبيين يعطفون على المتظاهرين ، وشاهدنا ما هو فريد في بابه ولا مثال له في تواريخ الشعوب الأخرى ، وهو تأليف الهلال مع الصليب فوق راية واحدة .. فهل التعصب هو الذي أحدث هذه المعجزات » ؟

« إن جعل أمة بأكملها مسئولة عن قلاقل وقعت فوق قطعة من أرضها لهو ظلم يحتم على كل واحد منا واجب العمل على دفعه . وإن ما أذاعه كثير من الأوروبيين ونشروه من مشاهدات الأحوال التي رأوها ، وقرروا فيها

كيف لزم المصريون العديدون فى تلك الأيام المحزنة خطة المحبة والتآخى لكاف لإقناع من لا يصدقون بأن إحساسات الأمة المصرية لم يطرأ عليها أى تغير .

« إن الموقعين على هذا يرجون ممن وقع فى نصابهم قيادة الرأى وإرشاد الجمهور ، أن يعملوا بإخلاص على تهدئة الخواطر تحقيقاً لمصلحة العناصر المختلفة ، التى عاشت جنباً لجنب وفى كل زمان معيشة طيبة هادئة ».

يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ .

الأمير محمد على إسماعيل أباظة باشا

* * *

مفاوضات عدلى — كيرزون

وسافر الوفد الرسمى فى أول يوليو إلى لندن ، حيث بدأت المفاوضات بين عدلى وكيرزون ، وطالت على غير جدوى ، ثم انتهت بالإخفاق بسبب الشروط المجحفة والمهينة التى وضعتها الحكومة الإنجليزية والتى لم يسلّم بها عدلى ، فقطعت المفاوضات فى نوفمبر .

وبينما كانت المفاوضات تجرى فى أوربا ، كانت الحكومة فى مصر تجمع عرائض الثقة بها وبوفدها الرسمى ، فقابل سعد تلك الخطة بنشر الدعاية ضد الحكومة ووفدها ، وإظهار أنها لا تمثل إلا الأقلية ، كما سعى فى استقدام لجنة من نواب حزبى العمال والأحرار الإنجليز لزيارة مصر للوقوف على حقيقة شعور أهلها ، فقدمت تلك اللجنة فى سبتمبر سنة ١٩٢١ ، وزار سعد معها بعض المدن الكبرى ، وأقام حفلة لتكريمها بالقاهرة .

وكان ذلك التصرف من قبل سعد سبباً فى زيادة الانقسام ، إذ كان



حفل استقبال أقامه إسماعيل (باشا) أباظة لبعض أعضاء مجلس العموم والصحفيين البريطانيين

قدوم تلك اللجنة مظهراً من مظاهر الرغبة فى إقحام الإنجليز ، حتى فى منازعاتنا الداخلية .

وقد دفع هذا إسماعيل أباظة إلى أن يرسل لسعد برقية شديدة يسحب فيها ثقته منه ويندد بتصرفه هذا ، قال :

« وكلتك لنصرة الأمة فخذلتها ، ولرفعة مجدها فهدمته ، مزقت وحدتها التى نسجتها بلحمها ودمها لإعزازك وتمجيدك ، وفرقت بين أبنائها فتركتها شيعاً وأحزاباً . ولقد صبرت طويلا على تصرفاتك الهادمة لبلادى ؛ حتى استقدمت صديقك المستر سوان . ولهذا أبادر بسحب توكيلى منك ، وهذا كل ما أملكه الآن . والقوى القهار ، المنتقم الجبار يتولى جزاءك » .

وبعد أن فشلت مفاوضات عدلى ، اعتقل سعد المرة الثانية ونفى إلى سيشل ثم إلى جبل طارق .

وأخيراً أصدرت إنجلترا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، معربة فيه عن رغبتها فى إعلان استقلال مصر مع التحفظات المعروفة به ، ثم أعلنت هذا الاستقلال فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ .

اسماعيل اباظة فى لجنة الدستور :

واتخذت الإجراءات لإصدار الدستور ، وتكونت لجنة لوضعه كان من أعضائها إسماعيل أباظة ، ورأى البعض تقسيم اللجنة الكلية إلى لجنتين : تضع إحداهما الدستور والأخرى قانون الانتخاب . فاعترض إسماعيل باشا على فكرة تكوين لجنتين قائلا : « كيف تستطيع لجنة الانتخاب أن تسير فى وضع مشروعها وهى لا تعلم إن كانت لجنة الدستور ستقرر للبلاد مجلساً أو مجلسين ، أى مجلس

نواب ومجلس شيوخ ، فقد يظهر من تشكيل لجنتين تعملان فى وقت واحد الإسراع فى إنجاز مهمتنا ، ولكن لجنة قانون الانتخاب ستضطر للانتظار بلا عمل إلى أن تتم لجنة الدستور عملها ، لأجل هذا أرى تشكيل لجنة واحدة تسير خطوة بخطوة وتعرض أعمالها أولاً بأول على اللجنة العامة » .

وقد وافق الأعضاء على هذا الرأى ، وانتخبوا ١٦ عضواً لوضع المبادئ العامة فى مشروعى الدستور وقانون الانتخاب .

وصدر الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، ثم صدر قانون الانتخاب فى ٣٠ أبريل .

* * *

ورأت الحكومة الإنجليزية ـ تحت ضغط الحركة الوطنية والشعور العام ـ الإفراج عن سعد ، فقررت الإفراج عنه فى ٢٧ مارس (قبل صدور الدستور) كما أفرج عن المعتقلين فى مصر وعن المنفيين فى سيشل .

وقضى سعد بضعة أشهر فى أوروبا للاستشفاء ، ثم عاد إلى مصر ووصل إلى الإسكندرية فى ١٧ سبتمبر .

تلغراف بحرى السعد :

وبينما سعد فى طريقه إلى مصر ، رأى إسماعيل أباظة وفريق من أصدقائه أن من الواجب مؤازرة سعد والالتفاف حوله، حتى يكون له من ذلك ما يشجعه على اتباع سياسة رشيدة تجمع شمل الأمة ، فأرسل إليه فى عرض البحر ، قبل وصوله للاسكندرية بيومين ، التلغراف الآتى :

« حضرة صاحب المعالى سعد باشا زغلول :

أستحلفك بالرحمن الغفور ، وبمصر وساكنيها، وبمليكها المعظم ، أن تدخل

بلادك حاملا لواء السلام ، طبيبا لأمراضها القتالة التى انتابتها من تطاحن وانقسام ، ناسياً كل خطيئة وهفوة وتقصير ، وأن تجمع بحكمتك الغالية بين الأحزاب والصحف والجماعات والله يحب المحسنين ، لتبرأ أمتك من جروحها الدامية ، ولتتمتع تحت ظل مليكها بنعمة الاتحاد الذى ذقناه ثم فقدناه ، وأن تكون باراً رحيما بإخوانك أبناء أبيك (الوطن) وأمك (مصر) لتتوحد الجهود وتعمل لإنقاذهما من الكوارث والخطوب الملمة بهما . وليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم فى واحد ، والسلام ؟

إسماعيل أباظة »

ولم يعلم بهذا التلغراف سوى ثلاثة أشخاص ، ولم يشأ إسماعيل أباظة نشره فى الصحف،حتى لا يتبادر لذهن سعد أو غيره أن المراد بنشره هو الاستعانة على سعد بالرأى العام ، أو الوقوف من سعد موقف المرشد أو الناصح أو المشير .

تودد سياسة سعد :

احتفلت الأمة بمقدم سعد احتفالا عظيما أكد زعامته للبلاد وتعلق الأمة به والتفافها حوله ، وجاء برهانا على أنه أقوى شخصية فى البلاد .

وكان المنتظر أن يعمل على توحيد الصفوف التى تصدعت منذ أول أبريل سنة ١٩٢١ ، وبدت بشائر ذلك فى خطبته فى حفلة الطلبة بالاسكندرية ثم فى خطبته فى حفل الاستقبال وكان جميلا منه قوله :

« إنى شاكر لهذه الأمة على اختلاف طبقاتها ، وإنى لا أرى الشكر بلسانى وافياً بحقها ، ولذلك عزمت وآليت على نفسى أن أتفانى فى خدمتها وأن أضحى كل عاطفة . . ولهذا فإنى أسامح كل عاتب على شخص قصدنى بسوء شخصياً ، إنى أسامح كل من سبنى ، كل من قذفنى ، ولا أطالب مطلقاً — حتى من الله — إلا أن يجازيهم أحسن الجزاء » . .

وظن إسماعيل أباظة أن ما صرح به سعد إنما كان لتأثير التلغراف عليه ، فاندفع — بعامل السرور والابتهاج لتحقق أمله — إلى كتابة اقتراحين رأى أنه لا بد منهما لنجاح الخطة التى رسمها ، وبعث بهذين الاقتراحين إلى أحد أعضاء الوفد ليعرضهما عليه ، وهما :

« أولا : أن يعلن سعد رغبته — إن شاء — فى أن تتفق جميع جرائد مصر على اختلاف لغاتها ومذاهبها ، وكذا الكتاب والخطباء ، فلا يلوثون أقلامهم ولا ألسنتهم بعبارة نابية او كلمة تهييج أو تجريح ، وذلك لمدة أسبوع واحد ، حتى يشخص سعد بنفسه فى جو هادئ ، نوع مرض الأمة الفاشى بين أبنائها وطريقة علاجه ، بسماع حديث المحدثين ومباحثة المفكرين وذوى الرأى بالبلاد .

« ثانياً : أن يقرر سعد عقد اجتماع ببيت الأمة يدعو إليه عدداً معيناً من رجال الأحزاب والهيئات الحرة والنقابات، كالعلماء والمحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم ويطرح عليهم بحث الحالة الحاضرة وتطهيرها من ويلات التفرق وسوء التفاهم ، وجمع الكلمة وتوحيد الجهود، حتى تخرج البلاد من الوهدة التى تتدهور إليها .

« فإن نجح فى هذا العمل تضاعف شكره عند الأمة وأجره عند الله، ويكون أيضاً قد صنع ما يصنعه أعاظم الرجال وكبار الزعماء ، عندما تنزل ببلادهم النوازل وتحيط بها الخطوب . والتاريخ يحكم ، والعالم يشهد ، والله خير الحاكمين . »

ولكن سعداً لم يلبث أن عدل عن خطة التسامح إزاء خصومه ، وأخذ يحمل عليهم الحملات الشعواء . ولو أنه عمل يومئذ على توحيد الصفوف ، كما فعل فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، لوفر على البلاد كثيراً من العواقب التى عانتها بسبب الانقسام».

فاعتكف إسماعيل أباظة واعتزل السياسة ، ولم يتقدم لترشيح نفسه .

فوز سعد وتوليه رئاسة الحكومة :

وأجريت الانتخابات ، وانتهت بفوز الوفد المصرى ، وتولى سعد رئاسة أول حكومة دستورية فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ .

وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ اغتيل السير « لى ستاك » باشا السردار الإنجليزى وحاكم السودان العام ، فاضطر سعد للاستقالة ، وتعرضت البلاد لهزات سياسية عنيفة ، إذ عطلت الحياة النيابية ، وشرع الملك فؤاد فى يناير سنة ١٩٢٥ فى تأليف حزب جديد هو حزب الاتحاد ، فى الوقت الذى كانت البلاد ترجو تضييق شقة الخلاف .

وقد تكوّن ذلك الحزب برئاسة يحيى إبراهيم باشا ، أحد رؤساء الوزارات السابقين والعضو بالوزارة التى أعقبت وزارة سعد زغلول .

* * *

واستدعت حالة إسماعيل أباظة الصحية أن يسافر إلى أوربا فى صيف عام ١٩٢٥ ، فلما عاد فى نهاية الصيف ، قيد اسمه — كما جرت العادة — بدفتر التشريفات بسراى رأس التين بالاسكندرية . ولما رفع الدفتر للملك ورأى اسم إسماعيل أباظة بعث فى طلبه وبالبحث عنه وجد مقيما بأحد الفنادق ، فاستدعى لمقابلة الملك ، فاعتذر بعدم وجود « ردنجوت » لديه ، فقيل له أن يسرع لمقابلة الملك بزيه العادى .

فلما دخل على الملك ، ابتسم له ودق عدة مرات على مكتبه الخشبى ، ثم فسر له ذلك بأنه يراد به دفع الحسد عنه ، لأن صحته (أى صحة إسماعيل أباظة) تدعو للاطمئنان . .

ثم تطرق الحديث إلى مطالبته برئاسة حزب الاتحاد ، لما ظهر من ضعف شخصية يحيى إبراهيم ، ولكن إسماعيل أباظة اعتذر بضعف صحته وأن أى إجهاد سيضره ،

وعبثاً حاول فؤاد إقناعه . ثم اشتد به المرض ، فلزم منزله ولم يغادره .

وفى أيامه الأخيرة زاره الأمير كمال الدين حسين (ابن السلطان حسين) وقال له : « هل يعجبك مركز الملك فؤاد اليوم ؟ . . لقد جئت لأذكرك بأننى لم أكن مخطئاً يوم رفضت العرش ! » .

ثم ثقل المرض على إسماعيل أباظة ، فانقطع عن الحياة العامة . على أن الله قد منّ عليه بالهدوء والسكينة ، ولم يقبضه إلى جواره إلا بعد أن تآلفت الأحزاب السياسية وتكونت حكومة ائتلافية وبرلمان ائتلافى ، واعترف الجميع بزعامة سعد الذى انتخب رئيساً لمجلس النواب .

انتقاله الى رحمة الله :

وفى يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٢٧ صعدت روحه الطاهرة إلى بارئها ، فانتشر نعيه بسرعة البرق فى أرجاء العاصمة والأقاليم ، وملأ النبأ الفاجع قلوب الكثيرين من عارفى فضله والمقدرين لجهوده بالحزن والأسى ، ونعته الصحف المحلية مصرية وأجنبية .

الاحتفال بتشييع جثمانه :

وفى يوم ٢٤ يناير قامت القاهرة بأسرها تشيع جثمانه ، وليس هنالك أدل على تأثر الأمة مما نشرته الأهرام فى يوم ٢٥ يناير ، إذ كتبت تحت عنوان « الاحتفال بجنازة إسماعيل أباظة باشا » ما يأتى :

« سارت مصر أمس ماثلة فى صفوة بنيها موكباً من الأسى يشيع كوكب جلال خف على الأعناق محمله ، وإن كانت أياديه فى الأعناق غير خفاف ..

« سارت تشيع رجلا من رجالاتها ، ذاكرة مواقف له فى العهد النيابى القائت بمثلها تعتز الأمم ، وبمثلها تشرف الأوطان . إن مصر التى تعرف كيف تجل من يجلها وتفى لمن يفى لها ، مصر التى خلع عليها فقيدها الكريم من

حياته قوة نامية ، وعزمة ماضية ، ووطنية صافية ، سارت تؤدى بعض حقه واجمة من فرط الحزن والأسى .

« وإذا كان قد فات مصر فى هذا العهد أن تتجاوب دار النيابة فيها بصوته الرنان ، وحججه البالغة الغالية كعهدها به قديماً ، فإنها لم يفتها منه فى ذلك العهد أنه كان من الدافعين لها إلى هذه الحياة الجديدة .

« وقد احتفل ظهر أمس — الاثنين — بتشييع جنازة الفقيد الكريم ، فخرجت فى مشهد عظيم تتقدمه شرذمة من جنود البوليس الفرسان ، والمشاة ، فرجال المولوية ، لحملة القماقم ، ففصيلة من الجنود المشاة فالنعش ، فالمشيعون يتقدمهم نجـلا الفقيد عبد الحميد بك ، ومحمود بك ، وأفراد أسرة أباظة الكريمة ، وحضرة صاحب العزة إسماعيل تيمور بك التشريفاتى نائباً عن جلالة الملك ، فمندوبون عن صاحبة السمو أم المحسنين والدة سمو الخديو السابق ، وعن أصحاب السمو الأمراء محمد على وكمال الدين حسين ويوسف كمال ، وأصحاب الدولة والمعالى سعد باشا زغلول ، وحسين رشدى باشا ، وعدلى يكن باشا وجميع الوزراء الحاليين ، وأكثر الوزراء السابقين ، والمستر جرافتى سميث نائباً عن فخامة المندوب السامى البريطانى ، والمسيو جايار وزير فرنسا المفوض ، والمستشار المالى ، ومحافظ العاصمة ، ووكيلها ، وحكمدارها ، والنائب العام ، والأستاذ عبد الحميد بدوى باشا ، وكثيرون من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب وكثيرون من العلماء ، وكل من له شأن ومكانة من العظماء وكبار الموظفين ورجال القضاء والمحاماة والأطباء وغيرهم من كل الطبقات ، ممن إن شئنا أن نعدد أسماءهم لاقتضى ذلك أعمدة كثيرة . .

« سار المشهد ماراً من شارع المالية ، فشارع الدواوين ، فشارع عابدين ، فشارع كامل ، فباب الحديد ، فالمحطة . وقد أعد قطار خاص لنقل الجثة والمشيعين

إلى « بردين » حيث يدفن الفقيد بما يليق به من الإكرام ، وحيث تقام ليالى المأتم . .

« وقد أصدرت مصلحة السكة الحديد أوامرها بوقوف قطار الإكسبريس على خط « بلبيس » بمحطة « بردين » ، لنزول وركوب المعزين اليوم وغداً وبعد غد . . وتنتهى أيام المأتم غداً . . »

تأبين الصحف للفقيد :

ويضيق النطاق عن نشر كل ما كتبته الصحف فى تأبين الفقيد الكريم ، ونكتفى فى هذا الصدد بما كتبته الأهرام يوم ٢٥ يناير ، قالت :

«ذهب إلى رحمة الله رجل يتضمن اسمه تاريخ ربع قرن من السياسة المصرية، ما خفى منها وما ظهر ، وما خفى منها كان أعظم وأجل مما عرف وظهر . .

«نشأ الفقيد فى أسرة ذات وجاهة، وثروة ، وحكم . وقد أبى إلا أن يكون بارزا فوق مستوى أسرته ، وقد حقق ذلك بعد وفاة عمه .

« أراد الوظائف ثم المحاماة فى مفتتح عهدها ، فكانت دون مطامعه، فعدل عنها . وخاض غمار السياسة ، فوجد الصحافة قوة فعالة ، فأنشأ جريدة « الأهالى » وأبلى فيها ما أبلى . ثم طلق القلم لكى يتفرغ للسياسة، فكان فى مجلس الشورى، والجمعية العمومية ، والجمعية التشريعية ، رئيس حزب وإن لم تكن الأحزاب معروفة يومئذ بأسمائها .

« وهبه الله ، فوق الذكاء ، عذوبة الحديث ، وبعد النظر . كان واقفاً على كل أمر جليل وحقير من شئون البلد ، وذلك ما لم يكن يتوافر لسواه ، لأنه

« كان على اتصال تام بكل فرقة من الفرق ، وكل حزب من الأحزاب مهما بلغت خصومته لهما .

« كان الفقيد يعد الكتمان ذنباً ، فألح حتى جعل المناقشات فى مجلس الشورى مباحة للجمهور ، له حرية سماعها .

« وجد وسعى حتى وسع اختصاصات مجالس المديريات ، وهو الذى ترأس الوفد الذى ذهب إلى لندن .. وهو صاحب الاقتراح فى مجلس الشورى بأن تظل الحكومة تنفق على السودان لأنه جزء من مصر .

« لا نذكر مواقفه فى قانون جمع السلاح من الأهالى ، ولا فى قانون تحويل حق التحقيق من النيابة إلى البوليس ، ولا فى اللوائح الأخرى ، ولا فى نقد الميزانية ، ولا فى حملته على الحكومة لتعطيلها سلطة اللجنة المالية ، ولا فى قوانين المعارف ولوائح التعليم ، ولا فى مشروع تجديد امتياز قناة السويس مقابل أربعة ملايين جنيه تدفعها الشركة للحكومة لتنفق على تحسين الرى ، فإن ذكر ذلك يفضى بنا إلى سرد تاريخ ربع قرن ، قلنا إن إسماعيل باشا يتضمنه .

« ولكننا نوجز القول بأن السراى الخديوية كانت قد كافحته دهراً حتى امتنعت عن منح أعضاء مجلس الشورى الباشوية لكى لا ينالها ، فوصل إليها عن طريق الجمعية الزراعية ، بطلب سكرتيرها الإنجليزى !

« وكانت له بعد ذلك جولات مشهورة ، أهمها مقابلته لتلك المظاهرة الكبرى للورد كتشنر ، فى طوافه بالأقاليم البحرية ، بأعظم منها ، وأكبر كثيراً جداً للخديو عقب ذلك مباشرة ، وكانت من تدبيره .

« وإذا أجازت لنا لغة السياسة أن نقول كلة ختامية عن ختام حياة الفقيد السياسية ، قلنا : إن ختام تلك الحياة كان بتخلف الخديو عن العودة إلى مصر

عند نشوب الحرب ، خلافاً لما اتفق عليه مع الفقيد وأصحابه ، بان يتقدموه إلى هذه الديار حيث يجدون أنهقد سبقهم .

«وإن كان المرض هو الذى أقعده ، وظل يغالبه فينزل حيناً بعد حين إلى ميدان السياسة ، ثم ينزوى لا يستطيع مزاولة العمل والسير فيه ... فكان كالمصباح وقد فرغ زيته يهب هبة عالية ثم يخمد .

« وجملة القول : أنه كان « رجلا » ، وصار اليوم « حديثاً » ، ولكنه الحديث الطيب الخالد ، إذا جاز أن يكون الخلود لغير الله .. » .

وقد رثاه المرحوم أحمد شوقى بقصيدة نجتزىء منها :

إلى الله « إسماعيل » وانزلْ بساحةٍ أظلَّ الندى أقطارها والنواحيا
وأقسمُ كنتَ المرءَ لم ينس دينه ولم تُلهه دنياؤه وهى ماهيا
وكنتَ إذا الحاجاتُ عز قضاؤها لحاجِ اليتامى والأرامل قاضيا

ورثاه شاعر القطرين خليل مطران بمرثية طويلة نجتزىء منها :

إلى أهلها تنعى النهى والعزائم فتىً فوق ما تهوى العُلى والعظائم
ببينك « إسماعيل » غُيب شارق وقُوض بنيان وأغمد صارم
عزيز على مصر المفداة رُزْؤها بأنهض من ترجوه والخطْب داهم
فكم موقف للذود عنها وقفتَه تُعانى صروفاً جمة وتقاوم
كفى شرفاً ذكرُ القناة ومرة بدت منك حين البغى للعود عاجم
وقد عرفت منه الصحافة كاتباً بليغاً يُحق الحق والبُطل راغم
له فى تصاريف السياسة قدرة ترد على أعقابه من يقاحم

* * *

نعى فى مجلس النواب :

وفى مساء يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ ،وعقب تشييع الجنازة ، نعاه سعد زغلول باشا رئيس المجلس ،فى بداية الجلسة التى عقدت يومئذ فقال :

« قبل البدء فى أعمالنا أرى من الواجب علىّ أن أبدى شديد الأسف على وفاة رجل من رجالات مصر العظام، ألا وهو المغفور له إسماعيل أباظة باشا .

« لقد كان رحمه الله زميلا لنا فى الهيئات النيابية السابقة ، فكان له فيها الصوت الرفيع والرأى الرشيد والكلمة العالية ، فخدم وطنه خدمات جليلة ، لذلك حق علينا أن ننعيه بمزيد الأسف ، وأن نقف الجلسة خمس دقائق حداداً عليه . تغمده الله بواسع رضوانه وألهم آله الصبر الجميل » .

وقالت « الأهرام » فى عدد ٢٥ يناير تعليقاً على هذا النعى ما يأتى :

« استهل الرئيس الجليل الجلسة بكلمة كانت على إيجازها أبلغ ما يمكن أن يقال فى موضوعها . كانت نعياً للنائب الجليل القديم أباظة باشا ، وكانت تلخيصاً لحياته النيابية التى شرف بها الوطن . وكان صوت الرئيس الجليل وهو ينعى زميله العظيم فى العهد النيابى الفائت يتهدج من الحزن ، وقد خيمت سكينة الأسى على المجلس » .

نعيه فى مجلس الشيوخ :

ولما انعقد مجلس الشيوخ بجلسة أول فبراير قام رئيس المجلس وألقى الكلمة التالية :

« زملائى الأجلاء

« لا يسعنى إلا أن أؤدى واجب التكريم نحو ذكرى رجل عظيم من رجالات مصر المحترمين امتدت إليه يد المنون أخيراً ، ألا وهو المرحوم إسماعيل أباظة

باشا . ومع أن الفقيد لم يكن عضوا فى مجلسنا إلا أنه كان من الأعضاء البارزين فى جميع الهيئات النيابية السابقة ، وكان له فيها جميعاً من المواقف المأثورة ما يشرف ذكره ويرفع اسمه . فأرجوكم أن توافقوا على وقف الجلسة خمس دقائق حداداً عليه ، وأن تقرروا إبلاغ العزاء إلى أسرته الكريمة باسم المجلس » .

وبعد أن وقف الأعضاء خمس دقائق ثم جلسوا ، أعيدت الجلسة وألقى المغفور له محمد صفوت باشا الكلمة التالية :

« حضرات الزملاء المحترمين

« إن أسفى لشديد على وفاة المرحوم المبرور إسماعيل أباظة باشا ، ذلك الرجل الكبير الذى كانت حياته الطويلة مملوءة بجلائل الأعمال وأخطرها .

« كان رحمة الله عليه سديد الرأى صلباً فيما يعتقد أنه الحق ، فكم كانت كثيرة تلك المواقف المشرفة التى وقفها فى جميع مرافق الحياة المصرية .

« كان فى الحياة النيابية علماً من أعلام البلاد ، ناضل كثيراً فى خدمتها فى هذه القاعة المباركة التى كانت موصدة الأبواب فى وجه الأمة ، فكان للمرحوم الفضل مع أفراد ممتازين من زملائه فى فتحها على مصراعيها يؤمها الناس ويعرفون ما يبرم من أمورهم فيها .

« لقد كان بعضهم يرى فى ذلك الوقت أن نشر أعمال الهيئة النيابية على الناس جريمة ، وكان المرحوم إسماعيل أباظة باشا يرى أن الجريمة فى إخفائها عنهم وفى إبعادهم عن هذه الحظيرة .

« كان رحمه الله سياسياً قديراً ، التمس فى خدمة السياسة الأعمال الصحفية فأفاد بها البلاد فائدة تذكر ، وهو مع ذلك لم يغفل العمل فى المرافق الاقتصادية الهامة ، فقد كان من أول العاملين على تأسيس الجمعية الزراعية ، فأسندت له وكالتها من عهد إنشائها .

«وفوق ذلك كله كان رحمه الله خير زعيم للأسرة الأباظية الكبيرة ، فقام بهذه الزعامة أحسن ما يكون ، أباً باراً رحيما بصيراً بحاجاتها ، فأنجبت بزعامته وحسن رعايته رجالا عديدين ، توزعوا فى مختلف الأعمال والمرافق فأجادوا جميعاً خير الإجادة ، وأصبحت تلك الأسرة العظيمة . وفى أفرادها الأفاضل من يفخر بهم فى كل فن وعلم ؛ فإلى هذه الأسرة الكريمة أتقدم من موقفى هذا بأحسن العزاء وخير الدعوات » .

ثم تلاه العضو عبد العزيز رضوان بك فقال : « إنى أنضم إلى سعادة زميلى صفوت باشا فى هذا الرثاء » .

وعقب العضو إبراهيم نور الدين بك على ما تقدم بقوله : « لقد عبر سعادة صفوت باشا عما يخالج ضمائرنا جميعاً ، وخصوصاً نحن معاشر الشرقاويين الذين نعرف ماضى المرحوم إسماعيل أباظة باشا ، ومركزه فى الهيئة الاجتماعية ومركز أسرته الكبيرة ومكانته منها ومن أهل المديرية . وأنا بصفة كونى من أهالى مديرية الشرقية أنضم باسم المديرية إلى سعادة صفوت باشا فيما عبر عنه فى رثاء الفقيد تغمده الله برحمته » .

وقال العضو محمود بك أبو النصر : « فى هذه الجلسة ، وقد جرى ذكر ذلك الرجل العظيم فقيد الوطن وشهيد الواجب إسماعيل أباظة باشا ، أشعر أن علىّ واجباً أتقدم بأدائه إلى روحه الكريمة ونفسه العالية وهمته الكبيرة : أتقدم إليه بتحية طيبة كزميل له فى لجنة الدستور ، وقد أذكر أننا وقد اجتمعنا يوم ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ للمرة الثانية لنتبادل الآراء فى طريق العمل ، ولنترسم لنا سبيلا نسلكه فى وضع الدستور .. هناك اختلفت الآراء وطال بيننا الأخذ والرد ، على ما ترونه مدوناً بمحاضر لجنته الثلاثية .. وكان أمامنا أمران : الدستور وقانون الانتخاب . وكان البعض يرى تقسيم اللجنة الكلية إلى لجان

متعددة أو إلى لجنتين رئيسيتين ، تأخذ إحداهما العمل فى وضع الدستور والأخرى فى قانون الانتخاب ، وكنا نعمل تحت رياسة حضرة صاحب الدولة رئيس هذا المجلس .. هنالك وقد أشكل الأمر ، تقدم المرحوم إسماعيل أباظة باشا برأى كان نبراساً لنا فى ترسم طريق العمل ، فقد أبان لنا مواضع الخطأ فيما رأينا ، ووجهنا إلى الصواب .

«من أجل هذا لا يسعنى ، وأنا فى مجلس يعمل على إرساء قواعد الدستور ونظامه ، أن أترك هذه الجلسة وقد جرت ذكراه الطاهرة فيها ، دون أن أبعث إلى روحه أطيب التحيات ، سائلا الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عن الوطن والأمة خير جزاء ، وأخيراً أقدم لأسرته الكريمة أجمل العزاء » .

وقد تولى العضو عبد الله سليمان أباظة بالنيابة عن الأسرة تقديم شكرها قائلا :

« أتشرف بتقديم فرائض الشكر الجزيل عن نفسى وعن أفراد أسرتنا لحضرة صاحب الدولة رئيسنا المحترم ولحضرات الزملاء الكرام ، وأخص بالذكر حضرات صفوت باشا وأبو النصر بك وعبد العزيز رضوان بك وإبراهيم نور الدين بك ، الذين تفضلوا بالإعراب عن أشرف الإحساسات وأنبل العواطف ، كما أتشرف بتقديم فرائض الشكر لحضرة صاحب الدولة زعيم البلاد الجليل ورئيس مجلس نوابها وحضرات النواب المحترمين على ما أولونا جميعاً من عطف كريم وفضل عميم . شكراً لأعضاء الهيئتين المحترمتين إجمالهم عزاءنا ، بوقف جلسة المجلسين حداداً على وفاة زميل قديم خاض غمار الحياة النيابية عهداً طويلا ،ودوى صوته فى زوايا هذه القاعة مدى ثمانية عشر عاماً كاملة ، فلكم من الله المثوبة والجزاء الجميل » .

* * *

اسماعيل أباظة حديث البلاد :

لقد شغلت البلاد بإسماعيل أباظة باشا حيا ، ثم شغلت به حين قبضه الله إلى جواره ، فانقضت الأعوام الأولى على وفاته وهو حديث الهيئات والطبقات كافة. وكان حديثهم هذا إما منصبا على تاريخه وآثاره وأعماله الخالدة التى ذكرنا بعضها ، وإما منصبا على ذكريات أخرى أهاجتها ذكراه . وحسبك أن تقرأ فى هذا الصدد المقالات الكبيرة التى نشرت بالأهرام حتى تخلص إلى نتيجة لا مفر من الخلوص إليها وهى أن أباظة باشا كان أقوى وأهم عنصر فى الحياة المصرية فى عهده ، وهذه رؤوس بعض تلك المقالات :

(١) على ذكرى أباظة باشا — ختام عهد الخديوية (ثلاث مقالات)
(٢) على ذكرى أباظة باشا — هل آن للعارف أن يتكلم ؟ . .
(٣) على ذكرى أباظة باشا — بين رشدى باشا وسمو الخديو .
(٤) على ذكرى أباظة باشا — رسائل الخديو إلى رشدى باشا .
(٥) على ذكرى أباظة باشا — حديث مع رشدى باشا .
(٦) على ذكرى أباظة باشا — حديث مع محب باشا .
(٧) على ذكرى أباظة باشا — الأيام الأخيرة فى عهد الخديو ، لمرتضى باشا.
(٨) على ذكرى أباظة باشا — تصريح جديد لرشدى باشا .
(٩) على ذكرى أباظة باشا — كيف أعلنت الحماية على مصر وكيف ارتقى السلطان العرش .

تصريح الخديو عباس الثانى بمناسبة وفاة اباظة باشا :

وقد نشرت « الأهرام » فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ تصريحاً للخديو عباس عن أباظة باشا جاء فيه :

« بعد عودتى من رحلة عظيمة كبيرة الأهمية فى الصحراء ، علمت بموت

أباظة باشا ، ووقفت على الجدال الذى ثار حـــول ذكريات ذلك الخادم المخلص لمصر .

«لقد كان موت ذلك الرجل السياسى الذى خبرت أثناء حكمى أمانته، وقدرت له إخلاصه ، سبباً لحزنى الشديد . وإنى لأعرب عن ذلك الحزن لأسرته .

« إن إسماعيل أباظة باشا من أكبر أعيان مصر ، وقد كان من أولئك الذين عملوا ليصلوا المـــاضى بالمستقبل ، والذين كانوا يهيئون البلاد لترقى للمستوى اللائق بها . وقد رأيته على رأس المعارضة فى الجمعية التشريعية، وكان أهم عنصر سياسى فى ذلك الوقت .

« وقد امتاز بذكاء خارق تمازجه مهارة وحذق ، وعرف بالخبرة فى الشئون العامة . وقد جعلته هذه الخبرة رجلا قادرا ، ذا نفوذ حقيقى على الرأى العام .

« وكان ذلك الرجل من الذين عملوا لزيادة نفوذ هذا المجلس الذى كان نواة للبرلمان ولإعادة الحقوق إليه ، ذلك النفوذ وتلك الحقوق التى كان يعمل محمد باشا سعيد لرفضها بحيلة ومهارة، ولـكنه مع ذلك كان يخاف إنجلترا بعض الخوف ، بسبب ما شهده واختبره بنفسه ، فقد شهد حوادث سنة ١٨٨٢ المحزنة وفشل المطالب المصرية ، وما أحدثه من النتائج .

« ومع أنه كان رجلا جسوراً مقداماً ، فإنه أصبح رجلا مترددا فى الوقت الذى كان يجب فيه العمل ، لأن ثقته بنفسه لم تـكن شديدة كثقته فى اعتقاده.

« ولم يكن ذلك الرجل رجل مال ، فبقى له شرفه السياسى لاتشوبه ريبة .

« كان من أولئك النفر الذين لا يهابون شيئاً ، من أولئـكم أمثال مصطفى كامل ، وعمار ، والصوفانى ، وعلى يوسف . . الذين كانوا يجدون العمل على تحقيق آرائهم سبباً كافيا للنضال ، وكانت السياسة فى نظر أولئك القوم أشبه بالرسالة أو النبوة ».

رأى عبد العزيز فهمى فى اسماعيل أباظة :

فى « كتاب الهلال » العدد ١٤٥ وعنوانه « هذه حياتى » للمرحوم عبد العزيز فهمى وردت نبذة عن المغفور لهما على باشا شعراوى وإسماعيل باشا أباظة :

« أما على شعراوى فكان من خيرة الوطنيين المخلصين ، بل من أخلص رجال مصر وأكثرهم حباً لوطنهم . وكان جريئا فى الحق ، يقول ما يعتقد ، ويحافظ على كرامته ، ولا يمتهنها مهما كانت الظروف . وكان فى الجمعية التشريعية[1] من العاملين لخدمة البلاد كالمرحوم إسماعيل أباظة ، ولكن اسماعيل أباظة كان أكثر تعلما وكان كاتبا وخطيبا ، وعلى شعراوى كان لا يكتب ولا يخطب » .

* * *

حفلة التأبين

وفى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٧ أقام فريق كبير من أصدقاء الفقيد العظيم ـ برياسة حسين رشدى باشا ـ حفلة تأبين له بدار الأوبرا حضرها جمع غفير من عظماء المصريين والأجانب ، وألقى فيها رشدى باشا كلمتى الافتتاح والختام ، وتكلم الصحفى الكبير المرحوم داود بركات وعبد العزيز بك رضوان والأستاذ أحمد رشدى ، وألقيت قصيدة عصماء لأمير الشعراء المرحوم أحمد شوقى بك ، وأخرى لشاعر القطرين خليل مطران ، وقصيدة ثالثة للشاعر الكبير صديق الأسرة الأستاذ مهدى خليل ؛ وحين فرغ الخطباء والشعراء من كلماتهم تقدم عبد المجيد بك أباظة بكلمة شكر الأسرة .

---

(١) صوابها « الجمعية العمومية » ، لأن إسماعيل أباظة لم تتح له الفرصة ـ رغم انتخابه سنة ١٩١٤ ـ أن يبدى أى نشاط فى الجمعية التشريعية نظراً لإيقاف اجتماعاتها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى .

كلمة رشدى باشا :

« سادتى

« كدت — إلا قليلا — أن أحرم من شرف الرئاسة على هذه الحفلة ، ولكن الله سبحانه وتعالى منّ علىّ — للمرة الثالثة — بالعودة إلى الحياة ..

« إن الفقيد الكريم كان من أعز أصدقائى ، وكنت أقدره حق قدره لوطنيته الصادقة ، ولذكائه المتوقد ، ولهمته العالية . لذلك كان يعز علىّ أن لا أكون موجوداً بينكم فى هذا الاجتماع .. والآن أعلن افتتاح حفلة تأبين المرحوم إسماعيل أباظة باشا » .

كلمة أمين بك واصف :

ووقف الأستاذ أمين بك واصف وألقى الكلمة الآتية :

« سيد من سادة الرأى والنهى .. بطل من أبطال الكفاح والنضال .. علم من أعلام الحرية والحركة الوطنية .. كانت ترجوه مصر لليوم العصيب ، والحادث الجلل ، فاختطفته يد المنون من غير أن تترفق بهذا البلد المحزون المرزوء فى بنيه العاملين ..

«قضى إلى رحمة ربه المرحوم إسماعيل باشا أباظة وهو لا يزال فتى الروح ، فتى الإرادة ، فتى الآمال ، كما تشهد له بذلك مواقفه ومواهبه التى طالما انحنت أمامها الأمة إجلالا وإعظاما ..

« اشتغل فى صباه بالوظائف الإدارية حتى وصل إلى وظيفة وكيل مديرية، وبعد انتهاء الثورة العرابية صرفته ميوله الوطنية إلى الحياة الاستقلالية الحرة ، فاشتغل بالمحاماة ، ثم بالصحافة ، زمناً غير قليل . ثم مال بطبيعته الوثابة إلى السياسة ، وهنا كان مجاله ، وهنا ظهرت فيه مظاهر الكفاية وحرية الرأى والعمل الجدى .

« وكان الفقيد رحمه الله الرابع فى زعامة العائلة الأباظية ، بعد المرحوم والده السيد باشا أباظة ، وعمه سليمان باشا أباظة وأخيه الأكبر أحمد باشا أباظة.

«وما نسيت مصر بعد وقفته بالجمعية العمومية يوم القنال ، حيث فاز على خصومه السياسيين بالرأى والشجاعة والتدبير ، وكان أول نادرة برلمانية فى تاريخ البلاد .

« ومن قبل ، سافر إلى لندن على رأس وفد من خمسة من أصدقائه ، فكسب لوطنه فوزاً عظيما وغنم لبلاده نصراً مبينا ، فهال القوم أمره وعظم شأنه ، وكان موضع إجلالهم وإعظامهم ، ومقصدهم بعد ذلك فى كل أمر ذى بال .

« كان المرحوم إسماعيل باشا أباظة قوى الإرادة متين الخلق ، لا يقف دون عزمه حائل . والسر فى ذلك - أيها السادة - أن الفقيد رحمه الله كانت له فى كل شأن أقدم عليه ، فكرة واضحة وضوحاً جلياً ، مقدرة فى ذهنه تقديرا فقهيا ، يعلق بها عاطفة قوية ، تعلق الكهرباء بالأجسام . لذلك كنت تراه لا تهدأ نفسه إلا بتنفيذها . وهذا أيضا - أيها السادة - هو الفرق بينه وبين أهل الرأى الذين يفهمون المبادئ ويدركون أسرارها ونتائجها ، ولكن تراهم غير قادرين على التنفيذ ، حيث تنقصهم العدة المعنوية التى هى أساس قوة الخلق وقوة الإرادة وقوة الإيمان .

« كان المرحوم إسماعيل أباظة باشا مهيبا محترما ، إذا وقع بصرك عليه أخذتك من كل ناحية من نواحيك هيبة الرجل ووقاره . نعم ، كانت تتلألأ فى جبينه نظرة السماحة والأريحية ، ولكنه إذا شخص إليك رأيت فى عينيه أمارات تنبئك عن شجاعة وتوثب . ولقد جمع كثير من زعمائنا وحصلوا من العلم أكثر مما جمع الفقيد الكريم وحصل ، ولكن لم يبرهن إلا القليل النادر

منهم أنه يحمل بين جنبيه ذلك القلب الخفاق الذى كان يحمله إسماعيل باشا أباظة . وكان المرحوم إسماعيل باشا شجاعاً جريئا لا يهاب مخلوقا ولا يرهب الموت ، طويل التأمل كثير التفكير .

« رحم الله الفقيد رحمة واسعة ، وعزى فيه الأمة بأسرها وعوضها الخير ، إنه السميع المجيب » .

فهرس

الصفحة

صفحة

صفحة

صفحة

المطبعة الفنية الحديثة
٢٠ شارع الأصبغ بالزيتون ت ٨٦٤٨٧١

المطبعة الفنية الحديثة

